



إعادة تشكيل التحويلات النقدية

وجهات نظر المستفيدين والمجتمع حول البرنامج اللسطيني الوطني للتحويلات النقدية

الجزء الأول: قطاع غزة

إعداد د. بسام أبو حمد (جامعة القدس، غزة) وساره بافانلو (مستشارة)¹

كانون أول 2012

¹ تم ترتيب أسماء المؤلفين حسب الترتيب الأبجدي

شكر وتقدير

يرغب المؤلفون بالتقدم بالشكر إلى فريق البحث المحلي، الدكتورة ختام أبو حمد، إيمان أبو حمرة، د. نادية البيومي، سعدي أبو عواد، رياض دياب، د. فاتن كلاب، ود. محمد طبش لتفانيهم في إنجاز العمل الميداني، والترجمة وكتابة التقارير الميدانية.

كما ونتقدم بالشكر إلى مريم الهاروشي من الاتحاد الأوروبي، ود. ماكسين مولينوكس (من معهد UCLA، وشارلوت موريس (وزارة التنمية الدولية- بريطانيا DFID)، د. نيقولا جونز (معهد التنمية وما وراء البحار ODI)، هيدز كايندس – (وزارة التنمية الدولية- بريطانيا DFID)، أيمن صوالحة (وزارة الشؤون الاجتماعية) د. محمد شاهين (جامعة القدس)، وستراثان سبنس (وزارة التنمية الدولية- بريطانيا DFID) لملاحظاتهم الثاقبة والتغذية الراجعة حول التقرير.

ونتقدم بالشكر والعرفان لمعالي وزيرة الشؤون الاجتماعية ماجدة المصري، والوكيل المساعد السيد داوود الديك، ومستشارة البنك الدولي ومديرة مناهضة الفقر تهاني المدهون لتيسيرهم جميع نواحي عملية البحث، والتقدير موصول للموظفين والباحثين الاجتماعيين في غزة لتعاونهم خلال العمل الميداني. والشكر أيضاً لـ (فرانسيس ايلرلي) لمراجعة وتنقيح التقرير.

نحن ممتنين للمجتمع المحلي في غزة، المستفيدين وغير المستفيدين من البرنامج، وكذلك الأشخاص الرئيسيين الذين قابلناهم وأعطونا من وقتهم بسخاء للمساهمة في هذه الدراسة.

هذه الوثيقة مخرج من مشروع ممول من المملكة المتحدة من خلال وزارة التنمية الدولية . إن الآراء والمعلومات المتضمنة في التقرير ليست بالضرورة معتمدة من وزارة التنمية الدولية وبالتالي لا تتحمل الوزارة المسؤولية تجاه هذه الآراء او مسؤولية الإيعتماد عليها .

المحتويات

3	المحتويات
5	الملاحق
6	الجداول والأشكال والمربعات النصية
7	الملخص التنفيذي
14	1 المقدمة
16	2 نظرة عامة على الإطار المفاهيمي
16	2.1 الطبيعة المتعددة الأبعاد للمخاطر والتهميش
18	2.2 المحددات الهيكلية
18	2.3 تأثيرات الاقتصاد السياسي
20	2.4 الأثر والنتائج على المستوى المحلي
23	3 السياق والظهور التاريخي للحماية الاجتماعية في قطاع غزة
23	3.1 خلفية سياسية وتاريخية
23	3.2 الركود الاقتصادي، الفقر والبطالة
24	3.3 عوامل التهميش التي تواجه الأسر التي ترأسها / تعيلها النساء
25	3.4 الحماية الاجتماعية والمساعدات الإنسانية في غزة
27	3.5 برنامج التحويلات النقدية في غزة
29	4 المنهجية
33	4.1 قصور الدراسة
33	4.2 الاتصال والتواصل والنشر
33	4.3 بناء القدرات
33	4.4 الاعتبارات الأخلاقية
35	5 وصف مواقع الدراسة

36	رفع	5.1
37	بيت لاهيا	5.2
39	لمحة عن آليات البرنامج والحوكمة	6
39	آليات برنامج التحويل النقدي	6.1
43	حوكمة البرنامج	6.2
48	تجارب المجتمع وفهمه في الفقر والتهميش واستراتيجيات التكيف ذات العلاقة	7
48	تعريفات وتجارب الفقر	7.1
53	استراتيجيات التكيف	7.2
59	تجارب المتسفيدين والمجتمع مع برنامج التحويلات النقدية وأثره على الرفاه/ العافية	8
59	وجهات نظر المستفيدين والمجتمع عن تصميم وتنفيذ البرنامج	8.1
64	استخدام التحويلات النقدية	8.2
66	الأثر على مستوى الفرد والأسرة	8.3
69	المساءلة في البرنامج: حقوق المواطنون ومسؤولياتهم	9
69	آليات لتعزيز حقوق المواطنين	9.1
71	مسؤوليات المواطنين	9.2
72	توصيات سياساتية وبرامجية / غرة	10
85	المراجع	

الملاحق

- ملحق 1 مخطط الإطار المفاهيمي 92
- ملحق 2 المنهجية 93
- ملحق 3 جدول بالمستفيدين وغير المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية الذين تمت مقابلتهم، (باستثناء مقابلات الأشخاص الرئيسيين) حسب المتغيرات الهامة 94
- ملحق 4 الأسر المستفيدة من برنامج الحوالات النقدية في شمال غزة ومحافظة رفح من (2004 إلى أيلول 2012 -وزارة الشؤون الاجتماعية- 2012 95
- ملحق 5 مؤشرات مختارة في محافظة شمال غزة ورفح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012) 96
- ملحق 6 أمثلة عن الممارسات الجيدة لإكمال التوصيات السياسية والبرامجية 97
- ملحق 7 الاختلاقات الرئيسة بين غزة والضفة الغربية، والتي ظهرت من خلال دراسة تصورات المستفيدين والمجتمع حول البرنامج الفلسطيني الوطني للحوالات النقدية 101

الجدول والأشكال والمربعات النصية

الجدول:

- جدول 1: أمثلة لمصادر المخاطر ومستويات التعرض للتهميش 17
- جدول 2: توزيع المستفيدين وغير المستفيدين في البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية باستثناء مقابلات الأشخاص المسؤولين حسب متغيرات رئيسة 32
- جدول 3: مستوى الفقر في المحافظات الخمس في قطاع غزة 36
- جدول 4: التحويلات النقدية للأسر المستفيدة في الضفة الغربية وغزة (أيلول/2012) 42
- جدول 5: الميزانية المقدرة من المساعدات (2008-11) بالمليون دولار أمريكي 44
- جدول 6: الفقر حسب مكان السكن وحالة اللجوء 50
- جدول 7: توصيات سياسية وبرامج مدعومة بالأدلة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والشركاء في مجال التنمية، 73 والمنظمات غير الحكومية

الأشكال

- شكل 1: الأبعاد المتعددة لقهم سياق المخاطر 17
- شكل 2: الاقتصاد السياسي والهيكل 20
- شكل 3: مستوى التأثيرات المحلي 21
- شكل 4: توزيع الأدوات في الدراسة بحسب النوع والعدد 31
- شكل 5: خارطة لقطاع غزة ومواقع الدراسة 35

المربعات النصية

- مربع 1: برنامج شبكة الأمان الاجتماعي / وكالة الغوث 26
- مربع 2: أسئلة البحث 29
- مربع 3: هدم البيوت والتشريد والفقر الجماعي في رفح 36
- مربع 4: القيود الأسرية على الحركة، والوصول إلى سوق العمل والفقر المدقع 51
- مربع 5: قانون الأسرة وحضانة الأطفال 52
- مربع 6: قانون الأسرة والطلاق 53

المُلخص التنفيذي:

منهجية الدراسة

هناك أدلة متزايدة على أثر الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والتهميش، وأن تدابير الحماية الاجتماعية تطبق على نحو متزايد في الدول النامية، كواقضد الأزمات الاقتصادية الحادة، أو الفقر المزمن المستمر، خاصةً عند استهداف الفئات الضعيفة المهمشة. إن العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط لديها تاريخ طويل في تطبيق برامج الحماية الاجتماعية كأساس لشبكة أمان اجتماعية، ولكن هناك إقرار إلى حدٍ ما بعدم المساواة الاجتماعية التي تديم الفقر، مثل عدم المساواة بين الجنسين، وعدم وجود المساواة في المواطنة، والتشرد نتيجة للصراع، وللدور الذي تلعبه الحماية الاجتماعية في معالجة العوامل الاجتماعية والسياسية المترابطة.

إن المناخ السياسي الفريد والوضع الإقتصادي، والفقر في غزة التي هي شريحة ضيقة من الأرض بين إسرائيل و مصر، و موطن لأكثر من (1.6 مليون شخص) في واحدة من أكثر المناطق السكانية كثافة في العالم –الأمر الذي أتاح فرصاً، وكذلك تحديات، لتنفيذ برنامج الحماية الاجتماعية الذي يتناول الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر والتهميش، وعلى الجانب الإيجابي، تلتزم السلطة الفلسطينية بشدة بأجندة الحماية الاجتماعية، كحق للوصول إلى الرفاهية، على الرغم من الصعوبات الناشئة عن الانقسام السياسي الداخلي بين حكومتى الضفة الغربية وغزة، وسياسة الحصار الإسرائيلي المفروض. والأهم من ذلك، تبني كبار المسؤولين لأهمية تعزيز البرنامج، والتعلم من الدروس المستفادة. فإن التحديات الرئيسة تشمل: العزلة السياسية المتزايدة الناجمة عن فرض حواجز لا هوادة فيها في حركة الناس والبضائع، وطول أمد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والانقسام الداخلي بين الحزبين السياسيين الفلسطينيين الرئيسيين؛ أدى إلى خنق الاقتصاد وقلة فرص العمل، ومحدودية التنسيق بين الجهات الفاعلة التي تمول برنامج الحماية الاجتماعية والإغاثة، وعدم وجود آليات المساءلة الاجتماعية. وقد أدت كل هذه العوامل للحرمان الشديد، وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين النساء والشباب، وزيادة الاحتياجات الإنسانية الملحة خاصة في ظل وجود العنف الحاد والحرب والتشرد.

إن البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية أطلق عام 2010 في الضفة الغربية، وفي غزة عام 2011، كأكبر برنامج للتحويلات النقدية غير المشروطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويدار من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، ويهدف للحد من الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التركيز على الأسر الفقيرة للغاية. هذا البرنامج هو نتيجة لعملية الدمج التي حدثت في أكتوبر 2009 للبرنامجين الموجودين سابقاً: برنامج الإغاثة وشبكة أمان الخدمات الاجتماعية (الممول عبر نظام TIM/PEGASE) ومشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي (الممول من البنك الدولي). ولقد تضمن برنامج الإصلاح تحولاً هاماً قائم على اعتماد الفقر نهجاً للإستهداف و نتج عن ذلك زيادة التغطية من 55.000 إلى أكثر من 95.000 أسرة.

يتم تحديد الأسر المستهدفة للبرنامج من خلال معادلة إختبار حسابية (إختبار الوسط الحسابي التقريبي PMTF)، والتي تقيس 31 متغيراً من جوانب الإستهلاك المختلفة. وأيضاً هناك إعتبارات خاصة في تحديد أهلية الإستحقاق لبعض الفئات المهمشة الضعيفة، بما في ذلك الأسر التي تعيلها النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، أو المصابين بأمراض مزمنة وكبار السن. إن السياسة المصاحبة لصرف المساعدات النقدية تعني أن الأسر الفقيرة للغاية في هذا البرنامج تكون مؤهلة للحصول على التأمين الصحي المجاني، والمساعدة الغذائية، وإعفاء أو تخفيض الرسوم الجامعية، وصرف مبلغ مقطوع من برنامج المساعدة الطارئة. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لصعوبة الوصول إلى قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي المستمر والانقسام السياسي الداخلي بين الفصائل الفلسطينية على حد سواء، تتم معالجة إدارة وصنع القرار بالبرنامج مركزياً من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله، في حين يتم تنفيذ البرنامج في غزة، مع درجة معينة من التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية التي تديرها حماس في غزة. وقد سمح الحل "الإدارة عن بعد" إلى إدراج الأسر الفقيرة والفقراء للغاية من قطاع غزة في البرنامج.

تعتبر هذه الدراسة نوعية، - بتكليف من وزارة التنمية الدولية - البريطانية (DFID) - تركز على استطلاع وجهة نظر المجتمع والمستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، وخبرات المستفيدين عن الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر والتهemis، وهذا الدراسة جزء من مشروع بحث واسع النطاق في خمس دول (كينيا و موزامبيق والأراضي الفلسطينية المحتلة وأوغندا واليمن)، أجريت من قبل معهد ما وراء البحار للتنمية (ODI)، بالشراكة مع فرق البحوث الوطنية في تلك البلدان، ونظراً للتباين في المناخ السياسي، وكذلك الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هناك تقريرين منفصلين: هذا التقرير يخص قطاع غزة وهناك تقرير آخر يخص الضفة الغربية. ومع ذلك، ونظراً لأن هذا البرنامج ينفذ على نطاق وطني، تبنى فريقا البحث في غزة والضفة سياسات وتوصيات مشتركة للبرنامج، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الاختلافات الرئيسية بين قطاع غزة والضفة الغربية كلما اقتضت الضرورة.

اشتملت عينة الدراسة في قطاع غزة كل من الأسر المستفيدة وغير المستفيدة (المجموع 129)، مع التركيز على الأسر التي تعيلها النساء والأرامل، والمطلقات والمنفصلات، كما تم اختيار عدد أقل من الأسر التي يعيلها الرجال لأغراض المقارنة. حيث أن الأسر التي تعيلها النساء هي الفئة الرئيسية المستهدفة في برنامج التحويلات النقدية، وهي أكثر تهيمشاً وفقاً لبيانات خط الفقر الوطني، (على نحو ما أكدته بيانات رصد الفقر). تم بذل كل جهد ممكن لضمان أن يعكس المبحوثين عينة شريحة مقطعية من المجتمع (على سبيل المثال، العمر، ونوع الأسرة، وفترة الاستفادة من البرنامج)، ولكن لا ينبغي اعتبار عينة البحث ممثلة للمستوى الوطني، ونظراً لأن الدراسة ركزت أساساً على الأسر التي تعيلها النساء، لا يمكن تعميم نتائج البحث على مجموعات أخرى من المجتمع، وهناك حاجة إلى مزيد من الجهد، لفهم أوجه الشبه والاختلاف بين مختلف المجموعات الاجتماعية المهمشة والفقيرة، وقد منعت سياسة "عدم التواصل" من قبل وزارة التنمية الدولية البريطانية، والتي تحظر الاتصال مع وزارة الشؤون الاجتماعية التي تديرها حماس منذ عام 2007 بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، ونتيجة لذلك لم يتم إجراء مقابلات للمدراء في وزارة الشؤون الاجتماعية وكذلك الباحثين الاجتماعيين التابعين لحكومة حماس، ولهذا فإنه لم يتم إدراج وجهات نظر وآراء وخبرات تلك الجهة في هذه الدراسة.

كانت عينة البحث من الأسر المبحوثة من منطقتين من المناطق الحضرية وشبه الحضرية في القطاع، بما في ذلك مخيمات اللاجئين، رفح (محافظة رفح) وبيت لاهيا (محافظة شمال غزة). وقد تم اختيار هذه المواقع بناءً على مدى انتشار الفقر العام. تم اختيار كلتا المنطقتين لوجود أعلى نسبة من الفقر المدقع في القطاع في هاتين المحافظتين - علاوة على موقع هاتين المحافظتين بالقرب من الحدود مع مصر وإسرائيل على التوالي، حيث تعرضت رفح وبيت لاهيا للعمليات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية المتكررة، والمدمرة للغاية على نطاق واسع، والمصحوبة بالقتل والإصابات، وبشكل خاص التشريد المفاجئ، وفقدان الممتلكات ومصادر كسب الرزق.

آليات الحوكمة بالبرنامج

إن الهدف والمبرر الذي قامت عليه الإصلاحات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، لم يلاق قبولاً وتقديراً كبيراً من قبل الغالبية العظمى من المدروسين (المستفيدين وغير المستفيدين)، وهناك إدراك عام بأن البرنامج شهد بعض التغييرات، وأنه يستهدف حالياً أفقر الأسر في غزة، ولكن الغالبية العظمى من أفراد العينة تفتقر إلى الفهم الجيد لآليات البرنامج، إذ أن الغالبية العظمى من المشاركين ما زالوا إلى حد كبير يجهلون التحول من الاستهداف لفئات محددة إلى الاستهداف الذي يستند على معايير الفقر، وكذلك استخدام معايير المعادلة الحسابية (PMTF) التي تحدد الأهلية للبرنامج، والبقاء فيه، وبدلاً من ذلك، فإن العديد منهم تحت انطباع أنه يتم ربط معايير الأهلية للبرنامج بوجود الفئات الضعيفة (مثل الإعاقة أو المرض المزمن، وكبر حجم الأسرة) و/أو تقييم الباحثين الاجتماعيين، وأيضاً للانتماء السياسي والمحسوبية والواسطة وانعدام العدالة، كمصطلحات كثر استخدامها خلال المناقشات التي دارت حول عملية الاستهداف ومعايير الأهلية والبقاء في البرنامج، لا سيما عندما يتم وصف أوزان متغيرات المعادلة الحسابية المطبقة، كظروف السكن وحجم الأسرة، وحالات نقل ملكية الحوالات النقدية (على سبيل المثال من معيلة الأسرة إلى أعضاء الأسرة الآخرين، وغالباً إلى أقاربها الذكور الذين يعيشون معها). إن إدارة البرنامج في غزة محفوفة بالتحديات، نتيجةً للانقسام السياسي والجغرافي بين رام الله وغزة منذ عام 2007، وإنشاء

وزارة شؤون اجتماعية موازية في غزة ، وهناك العديد من المشاكل خاصة بالموارد البشرية، وآليات التنسيق المشتركة بين الفريقين، والرصد والتقييم، وتدفق المعلومات، كذلك الاستدامة المالية.

وبشكل خاص، فإن القدرات الفنية للباحثين الاجتماعيين ضعيفة، ويرجع ذلك إلى الإفراغ الوظيفي المفاجئ والمستمر نتيجة الانقسام السياسي وعلى نطاق واسع للموظفين المؤهلين من مناصبهم في أعقاب سيطرة حركة حماس على غزة وقلة نشاطات بناء القدرات نتيجة لسياسة "لا اتصال" مع حماس. ونتيجة لزيادة متطلبات جمع البيانات الميدانية، وزيادة حجم العمل مقارنة بعدد الموظفين، ومحدودية قدرة الموظفين وقلة عدد هموقلة عدد الباحثين الاجتماعيين، الذين يلعبون دوراً رئيساً في تنفيذ البرنامج، أدى إلى تقديم دعم محدود للأسر في معالجة التهميش متعدد الأبعاد. علاوة على ذلك، ضعف الاستثمار في قدرات الموظفين وتبادل المعلومات وعلى مختلف المستويات، تجلّى في العديد من المستفيدين يشتهون أو يعتقدون بشكل خاطئ أن معايير الأهلية للبرنامج محكومة للانتماء السياسي و/أو المحسوبية والواسطة، حيث أن الكثير يعتقد أن الباحثين الاجتماعيين هم أصحاب القرار في تحديد الأهلية لبرنامج الحوالات النقدية، وكذلك تحديد المبلغ المالي الذي يتلقونه، وفي كثير من الأحيان فإن الباحثين الاجتماعيين غير قادرين على شرح كيفية استهداف المستفيدين على أساس معدل الفقر و على الأساس الحقوقي للمساعدة، والأسس التي يقوم عليها البرنامج ، أو كيفية الاستهداف كممارسة عملية، و يحاولون جادين القيام بدورهم بكفاءة وانسجام لجسر الهوة بين مصممي البرنامج والمستفيدين، لذلك فإن ضعف الاستثمار في قدرات الموارد البشرية هو أحد أوجه القصور الهامة للبرنامج، ويجب أن تعالج كأولوية، وهذا ينبغي أن يشمل طرح كيفية إعادة على الأقل بعض الموظفين الذين كانوا يعملون قبل سيطرة حماس، والذين لا يزالون في بيوتهم.

إن آليات التنسيق الفعالة ضمن وبين الحكومتين، ومع الشركاء في مجال التنمية، والمنظمات غير الحكومية- يعتبر تحدياً عاماً لبرامج الحماية الاجتماعية في كل مكان- هي جوانب ضعيفة من جوانب الحوكمة بالبرنامج، والربط مع بعض الوزارات (مثل شؤون المرأة، والعدل، والعمل) ما زال ضعيفاً، على الرغم من وجود تعاون متزايد مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، في محاولة لمنع الإزدواجية في الخدمات. إن الارتباط مع مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي تقدم الإغاثة والخدمات الاجتماعية في القطاع هي أيضاً ضعيفة، إضافة إلى التعقيد في التنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله ووزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، والتي لا تتبع إجراءات منهجية وثابتة، وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارتين.

من هنا، فإن تطوير نظام السجل الوطني أو قاعدة بيانات يمثل أداة ممتازة لتسهيل التنسيق للحد من الفقر والفاقة عبر المؤسسات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي، وأيضاً مع المنظمات الغير الحكومية. إن إنشاء قاعدة بيانات فكرة حديثة العهد، وهذا الجهد لم يتحقق بعد، وسوف يتطلب عناية فائقة لقضايا الحماية القانونية وخصوصية البيانات. كذلك فإن قاعدة البيانات تمثل أيضاً فرصة مهمة للرصد والتقييم. إن وزارة الشؤون الاجتماعية تتعاون على نحو استباقي مع الشركاء في مجال التنمية في مجموعة من المبادرات لتقييم الأثر على جوانب مختلفة من البرنامج، لكن استراتيجية الرصد والتقييم الواضحة بما في ذلك النهج التشاركي، لم يتم تكريسها بعد.

بخصوص المساءلة، ما زال بالإمكان عمل ذلك بطريقة ما حيث أنه تم إنشاء آلية للشكاوى في وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، ولكن في كثير من الأحيان لم يتم الرد على الشكاوى في الوقت المناسب، وبطريقة منهجية. إن غالبية المستفيدين يتجاهلون وجود نظام للتظلم أو يعتقدون أن وجودها غير مفيد، والكثير قد حاول جاهداً من أجل الإهتمام بمشاكلهم أو الرد على تساؤلاتهم، و العديد منهم تلقى معلومات متناقضة عند الاتصال بوزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله أو في غزة. لذلك فإن البعض اختار مجرد قبول الوضع، وفضل عدم تقديم شكوى، ومرة أخرى ظل العديد منهم تحت انطباع بأن آليات التظلم ترتبط أيضاً بالانتماء السياسي و/ أو الوساطة. مع عدم وجود لجان الحماية الاجتماعية في غزة، يتم في الغالب تحديد أهلية الأسرة للبرنامج من خلال المعادلة الحسابية التي تُدار في رام الله. ومع ذلك، وبالنظر إلى الانقسام السياسي بين السلطة الفلسطينية وحماس، يبدو أن هناك إمكانية محدودة جداً لوزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله، إن وجدت، لمواصلة تحرى وتقييم أهلية المتقدمين والمستفيدين من البرنامج في قطاع غزة، عدا عن قضية الاستهداف، هناك ندرة في آليات المساءلة الاجتماعية

والتغذية الراجعة (على سبيل المثال بطاقة الأداء المجتمعي أو نهج التدقيق الاجتماعي)، الذي من خلاله يستمع منفذي البرنامج إلى وجهات نظر المستفيدين، وغيرهم من أفراد المجتمع بشكل منتظم.

أيضاً الإستدامة المالية هي موضع اهتمام كبير. فالسلطة الفلسطينية وشركاؤها في التنمية تُقر بأن هناك حوالي 125,000 أسرة فقيرة للغاية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في حاجة ماسة إلى مساعدة، إلا أن البرنامج لا يستوعبهم مالياً، مع وجود 1500 أسرة فقيرة مؤهلة للبرنامج على قائمة الانتظار في غزة، علاوة على أنها لا يوجد لغاية الآن إستراتيجية فعالة لتخريج المستفيدين، الأمر الذي يمثل تحدياً خاصة بالنظر إلى السياق السياسي السائد، ومحدودية فرص العمل المتاحة للفئات المهمشة في غزة على وجه الخصوص.

الفقر والتهميش وإستراتيجيات التكيف

أثبتت البحوث شدة تأثير إستراتيجيات تكيف الأسرة بالسياق الهيكلي والسياسي، وكذلك أكدت على الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر والتهميش، واستمرار الاحتياجات الإنسانية في غزة، وهناك إشارات متكررة للإنتشار الفقر على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة كنتيجة مباشرة للحصار الإسرائيلي المستمر، والصراع المتكرر، والتشرد، وتدمير مصادر الرزق والممتلكات، وفقدان الكرامة والشعور بالذل ارتباطاً إلى حد بعيد مع هذا السياق. ولقد تم تحديد الأسر الأكثر عرضة للتهميش، وهي تلك التي يكون فيها رب الأسرة عاطلاً عن العمل، وتلك التي لديها العديد من الأطفال، وتلك التي تضم أفراد ذوي إعاقة أو مصابين بأمراض مزمنة، والأسرة التي تعيلها النساء. وكمعظم سكان غزة، يرتبط تعرض الأسر التي تعيلها النساء مع خطر الفقر إلى: محدودية فرص العمل، آليات الحماية الاجتماعية غير الرسمية المقيدة، وقلة الممتلكات، والمهارات، وازدياد الضغوط النفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الأسر التي تعيلها النساء في غزة محكومة أيضاً بالنوع الاجتماعي وتقاليد المجتمع التي تقيد إلى حد كبير قدرة النساء على الحركة بحرية، وقبول وظائف بأجر خارج المنزل، وبصفة عامة امتلاك الإرادة في اختيار مسار حياتهن وحياة أطفالهن.

ذكر من تم مقابلتهم استخدام مجموعة من إستراتيجيات التكيف، لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية (في الواقع، العديد من المستفيدين يستخدمون التحويلات النقدية لتسديد الديون أو جزء من الديون والقروض)، الحد من استهلاك الأغذية، وبيع ممتلكاتهم الشخصية، وشراء المواد الأساسية بالاستدانة، والتوجه للمنظمات الإسلامية أو غيرها من المنظمات غير الحكومية طلباً للمساعدة خلال الأوقات الصعبة، وأيضاً المساعدات من أفراد الأسرة النووية، والممتدة، والشبكات الاجتماعية الأخرى. ومع ذلك، أضاف العديد من المشاركين أن هذا الأمر كان أكثر استخداماً وثقة في الماضي، نظراً لزيادة مستويات الفقر ومخاطر الفقر، والتي أثرت على غالبية الأسر في غزة، وبالتالي قدرة الشبكات الاجتماعية على تقديم الدعم. وعلى الرغم من إرتفاع مستويات الحرمان، فإن الأسر-التي يعيلها الذكور والنساء على حد سواء- وضعت قيمة معنوية عالية على تعليم أبنائهن، وعلى ضمان أن أبنائهم وبناتهم على وجه الخصوص، قادرون على الحصول على التعليم العالي، وفي كثير من الأحيان يقوم الآباء بتسخير موارد أسرهم المحدودة أصلاً، لضمان إلتحاق أبنائهم إلى الجامعة.

وبالتقصي، غالباً ما تحدث المشاركون من الذكور والإناث عن العبء النفسي والاجتماعي الهائل الذي يواجهونه نتيجة للحصار والبطالة واستمرار العنف والصراع، والإدمان على المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع المرير، والتعامل مع مشاعر العجز والإحباط التي يبدو أنها في ازدياد بين الشباب والرجال في غزة، والذي كونه ذكر، فدوره المألوف اجتماعياً و عائلياً كعميل يواجه تحديات متزايدة، حيث أن العوز واليأس كانا من الأسباب الرئيسة لدفع الفتيان والشباب والبالغين الذكور على الإنخراط في أنشطة كسب الرزق، التي تحمل مخاطر هائلة على سلامتهم ورفاهيتهم، مثل جمع مخلفات الأبنية المهدومة بالقرب من المناطق الحدودية العازلة في بيت لاهيا، والعمل في "الأنفاق" في رفح، وتعيش الأسرة التي تعيلها سيدة في برائن الفقر، معزولة للغاية، تكافح لتتكيف ضمن سياق مكانتها الاجتماعية والثقافية المتدنية وفي ظل خيارات محدودة، لكونها فقيرة في هذا السياق الفلسطيني.

التجارب مع برنامج الحوالات النقدية

أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن المستفيدين ينظرون إلى برنامج الحوالات النقدية باعتباره عنصراً هاماً، ولكنه في نفس الوقت محدود كاستراتيجيات اقتصادية عامة للتكيف، فالبعض من الأكثر تهميشاً، خاصة الأسرة التي تعيلها سيدة، يمثل لهم البرنامج شبكة أمان هامة جداً، وفي الوقت نفسه أشار جميع المستفيدين أيضاً إلى أن المبلغ النقدي لا يكفي لتغطية الاحتياجات المنزلية الأساسية، وخاصة في الأسر الكبيرة، وأنه بدون موارد إضافية للمساعدة الرسمية وغير الرسمية، فإنهم لن يكونوا قادرين على الاعتماد على برنامج الحوالات النقدية فقط، في حين يعتبر المستفيدين أن برنامج الحوالات النقدية مصدر دخل منتظم و موثوق، أعرب جميع المستفيدين أفضلية توزيع الحوالات النقدية بشكل شهري بدلاً من التوزيع على أساس ربع سنوي، وذلك حتى يتمكنوا من تحسين إدارة سداد ديونهم، وضمان تدفق نقدي أكثر تكراراً إلى الأسرة.

لقد أسهمت بعض عناصر البرامج بشكل واضح في الآثار الإيجابية على المستوى الفردي والأسرة والمجتمع، حيث تكرر ذكر التداعيات الكارثية على جميع المستويات حال وقف البرنامج، فعلى المستوى الفردي، يلبي برنامج التحويلات النقدية للمطلقات، والنساء الأرامل والمنفصلات الاحتياجات الأساسية لأسرهن، ويساعد على منحهن استقلال اقتصادي أكبر، والشعور بالأمان وتعزيز الحالة النفسية. وعلى مستوى الأسرة، فقد ساعد في صقل وترشيد أنماط الإستهلاك على نحو سلس، ومكنهم من شراء الاحتياجات المنزلية الأساسية والحصول على الخدمات الأساسية، وسمح أيضاً لبعض الاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما التعليم العالي، ورأس المال الاجتماعي (مثل المشاركة في المناسبات الاجتماعية مثل حفلات الزفاف والزيارات بعد الإنجاب).

أما بخصوص الآثار السلبية على مستوى الفرد والأسرة، اشتملت على خلق نوعاً من التبعية، والتيارتبطت بعدم وجود استراتيجية تخرج فعالة للمستفيدين، وعلى مستوى الأسرة والمجتمع، كذلك التوترات ومشاعر الحسد تجاه المستفيدين، نتيجة لحصولهم على مصدر دخل جديد، هذه المشاعر امتدت أيضاً إلى المجتمع وولدت بعض مستويات التوتر والسخط، في حين أن هذه المشاعر لم ترق إلى درجة العنف العلني، إلا أنها تحتاج إلى علاج من خلال تحسين التواصل بين المستفيدين وأفراد المجتمع حول طريقة عمل البرنامج وآليات الإستهداف. خاصة في ضوء ضعف الترابط الاجتماعي وتمزق النسيج الاجتماعي والذي تعاني منه المجتمعات في غزة.

السياسة وتوصيات البرامج

يخلص التقرير إلى تقديم سياسات وتوصيات مستندة إلى الأدلة في ستة مجالات، وتنقسم إلى "المكاسب السريعة"، والتغييرات القصيرة، والطويلة الأجل التي يمكن أن تعزز بشكل كبير آثار البرنامج المحتملة، ليس فقط في مواجهة الفرد والأسرة للفقر والتهميش، ولكن أيضاً في تعزيز التماسك الاجتماعي، والعلاقة بين الدولة والمواطن، وتقدم هذه الدراسة المزيد من الإسناد لوجهة النظر القائلة بأنه بدون معالجة للتفاوت والتهميش الواسع لفئات معينة واستبعادهم من المشاركة الاجتماعية والسياسية الكاملة، يبقى الحد من الفقر بشكل ذي مغزى و مستدام، بعيد المنال.

1. الإستهداف

* إتخاذ خطوات للحد من أخطاء الإدراج في ظل ندرة الموارد، بما في ذلك تظافر نهج الاستهداف من خلال المعادلة مع المعاينة النوعية (تقييم الباحث الاجتماعي)، وتسهيل وصول البرنامج إلى الأسر المؤهلة المسجلة على قائمة الإنتظار.

* إنشاء لجان مشتركة بين مؤسسات الحماية الاجتماعية، ولكن في نفس الوقت ضمان أن هناك ضوابط كافية ومتوازنة وذلك لتقليل فرص المحسوبية.

* ضمان سلاسة وتسهيل و الإسراع في إجراءات التوثيق، وذلك للحد من الحرمان الحاد وما يصاحبه من قلق.

* التأكد من صرف الحوالات النقدية باسم السيدة ربة الأسرة.

* مراجعة المعادلة الحسابية لضمان أنها مناسبة السياق الموضوعي.

* ضمان وجود كادر جامعي بيانات من وزارة الشؤون الاجتماعية، لتنفيذ وتطوير قاعدة البيانات وعمليات التحقق من المستهدفين، وهذا يكمل الدور الاعتيادي للباحثين الاجتماعيين، خاصة قدرة الباحث على تسهيل الإحالة إلى الخدمات الأخرى، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي للمحتاجين لذلك.

2. كمية وتكرار الحوالة النقدية

* ربط الحوالات النقدية بمؤشرات غلاء المعيشة.

* صرف الحوالات النقدية كل شهرين لضمان سلاسة الإنفاق والإستهلاك.

* الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تخصيص موارد إضافية أخرى ضمن معايير الموازنة من موارد اجتماعية أخرى لا تستهدف الفقراء بشكل نشط ومباشر.

3. بناء القدرات

لأن الوضع في غزة معقد "الادارة عن بعد" لا بد من بذل جهود إضافية، لتدريب ودعم الباحثين الاجتماعيين للتعامل مع التحديات الخاصة التي تواجههم وتواجه المستفيدين المحتملين:

* التغلب على تعقيدات التمويل وتوفير التدريب للباحثين الاجتماعيين في غزة، والنظر في إمكانية الاستعانة بجهة تدريب خارجية كطرف ثالث.

* النظر في تطبيق إجراءات إدارية مثل إنشاء نظام الزمالة لزيادة الدعم بين الباحثين الاجتماعيين، ومعالجة مشاعر العزلة.

* وضع نظام حوافز وإجراءات وأنظمة رصد، من أجل تحسين الكفاءة، والتطوير المهني للباحثين الاجتماعيين، ونظام معالجة المظالم وتعزيز الدافعية لديهم.

* إنشاء وتطوير الروابط بين الباحثين الاجتماعيين في وكالة الغوث الدولية ووزارة الشؤون الاجتماعية لتعزيز التعلم (أيضاً من خلال التدريب على رأس العمل، والتدريب أو التوجيه)، وتبادل الخبرات، والمهارات وبناء القدرات.

* الاستثمار في برنامج توعية عن البرنامج، وأيضاً كفرصة لزيادة التأزر عبر المؤسسات.

4. رفع وعي المواطن

* الاستثمار في جهود لتوعية المستفيدين من البرنامج، والمجتمع لتعزيز تدفق المعلومات والمساءلة، فضلاً عن علاقة المواطن بالدولة.

* زيادة عدد فروع البنوك في غزة والتي تمكن المستفيدين من صرف حوالاتهم النقدية، للحد من الاكتظاظ والطوابير الطويلة.

* استخدام البنك كمصدر لتفاعل المجتمع المحلي ومنفذ البرنامج.

* بث ونشر معلومات البرنامج وقصص النجاح عن طريق الإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة.

5. حوكمة البرنامج

- * تعزيز التنسيق والتواصل بين وزارتي الشؤون الاجتماعية في رام الله وغزة، وخاصة حول الاستهداف (مراجعة الشروط المسبقة التي أضيفت في الآونة الأخيرة للتقدم للبرنامج وكذلك المعادلة الحسابية للاستهداف)، ونظام الترقيات والمكافآت للباحثين الاجتماعيين وغيرهم من الموظفين، ونقاش كيفية إعادة على الأقل بعض الموظفين من القوى العاملة التي استنكفت عن العمل بسبب الانقسام السياسي الداخلي.
- * وضع إطار حوكمة للبرنامج، بما في ذلك زيادة اللامركزية، ومشاركة المواطنين في عمليات الرصد والتقييم والمساءلة الاجتماعية.
- * تعزيز إجراءات تظلم المواطن وقنوات التغذية الراجعة.
- * تعزيز التنسيق عبر المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات من المؤسسات الدينية، من خلال نظام السجل الوطني وتحديد الخدمات والبرامج التكميلية.
- * تعزيز التنسيق بين الشركاء في المؤسسات التنموية والمنظمات غير الحكومية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالرصد والتقييم وتبادل المعلومات والتعلم.

6. تطوير رزم ملائمة مصممة خصيصاً للمساعدة الاجتماعية

- * التأكيد أن يتم مستقبلاً ترسيخ آلية التخرج من البرنامج ضمن إطار استراتيجية حماية اجتماعية أوسع، يتضمن ربطه بأشكال تكميلية من المساعدات الاجتماعية (على سبيل المثال، تحويل ونقل الممتلكات، الإعفاءات من الرسوم)، والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية.
- * الشروع بتحديد ما هو متاح في كل محافظة من الخدمات العامة والخاصة، والمنظمات غير الحكومية لتحديد أوجه التآزر المحتملة، فضلاً عن الثغرات الحرجة، ووضع خطة عمل محددة التكاليف لمعالجة تلك الفجوات.
- * تشجيع التحول الاجتماعي وفق معايير وأدوار وتوقعات خاصة بالنوع الاجتماعي لتعزيز مساهمة البرنامج في معالجة نقاط الضعف المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- * إنشاء وحدات مشورة للعملاء داخل وزارة الشؤون الاجتماعية، لدعم المستفيدين لزيادة دخلهم والتخرج تدريجياً من البرنامج.
- * تطوير وتنفيذ مساعدات وخدمات اجتماعية مصممة خصيصاً للأشخاص ذوي الإعاقة، وأولئك الذين يعانون أمراضاً مزمنة.
- * تطوير وتعزيز خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، بما في ذلك مراكز المجتمع المحلي، حيث يمكن للمستفيدين الالتقاء والمناقشة فيما بينهم.
- * توفير فرص للقيام بعمل تطوعي لدعم أنشطة وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك لتعزيز إحساس المواطنين بذاتهم وهويتهم وامكانية تشغيلهم على المدى البعيد.

1- مقدمة

أصبحت الحماية الاجتماعية استجابة سياساتية هامة لمستويات الفقر العالية والتهميش في البلدان النامية منذ اواخر 1990، وتكتسب زخماً كبيراً بين الحكومات والجهات المانحة نتيجة لتوفر أدلة متزايدة تثبت آثارها الإيجابية على الحد من الفقر والتهميش (أرنولد وآخرون، 2011). وقد ظهرت تدخلات الحماية الاجتماعية في البلدان النامية كواقمين للأزمات الاقتصادية الحادة، أو استمرار الفقر المزمن، خاصة بين الفئات المهمشة والمعرضة للخطر.

لدى العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تاريخ طويل في الحماية الاجتماعية، يزغت من الأحكام الإسلامية الخيرية جنباً إلى جنب مع الحماية الاجتماعية القائمة على الأشكال غير الرسمية (ماركوس وآخرون ، 2011). وفرت الحكومات الوطنية بعد الاستقلال ضمان اجتماعي، مساعدات غذائية، و من ثم مساعدات اجتماعية، كما قامت أفقر دول البلدان في المنطقة بتنفيذ برامج التكيف في الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي، وتم تنفيذ وتطبيق الصناديق الاجتماعية، وفي بعض الحالات برامج التحويلات النقدية، للتخفيف من حدة الفقر، خاصة في ظل تآكل متزايد لأشكال الحماية الاجتماعية غير الرسمية ضمن سياق تآكل اقتصادي، وتفكك اجتماعي واسع النطاق، وفي موازاة ذلك فإن مساعدة اللاجئين والمشردين داخلياً، والفقراء الذين يواجهون الجوع وانعدام الأمن الغذائي، أدى الى إيجاد برامج مساعدات غذائية، ووفقاً لذلك، وخاصة تبعاً للمصطلح العالمي (الغذاء والوقود والمال) و أزمة أواخر 2000، فقد أصبحت الحماية الاجتماعية تشكل عنصراً هاماً من وسائل الحد من الفقر في العديد من البلدان (جونز وآخرون ، 2010).

ومع ذلك ، فقد ركزت معظم السياسات والبرامج على نمط شبكة الأمان قصيرة المدى، والمصممة لتمكين الأسر من ضمان الحصول على الدخل و الإستهلاك، وبالرغم من أهمية هذا، إلا أنه في الأونة الأخيرة كانت هناك دعوات للحماية الاجتماعية لتجاوز معالجة الأسباب طويلة المدى، والأسباب الهيكلية للفقر وليس فقط علاج الأعراض، وكان هناك انتباهاً محدوداً لأهمية عدم المساواة الاجتماعية التي تديم الفقر، مثل عدم المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة في المواطنة والتشريد نتيجة للصراع (ديفيرو، وآخرون ، 2011)، والدور الذي من الممكن ان تلعبه الحماية الاجتماعية في معالجة المهددات الاجتماعية – السياسية وتعزيز التماسك الاجتماعي (وزارة التنمية الدولية، 2011).

وتسعى هذه الدراسة النوعية التشاركية إلى المساهمة في هذه المناقشات من خلال التركيز على وجهات نظر المجتمع حول برنامج الحوالات النقدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتجارب الأوسع للمستفيدين من البرنامج والتي تشمل الأبعاد الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية، ولبرامج التحويلات النقدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تاريخ يعود إلى التسعينات من القرن الماضي، ولكن البرنامج بشكله الحالي هو نتيجة لعملية الدمج بين برنامجين رئيسيين بدعم من الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي على التوالي في العام 2010، وقد جاءت هذه الدراسة في الوقت المناسب، نظراً للإصلاحات المستمرة على البرنامج، ورغبة الحكومة والشركاء في مجال التنمية، حيث أنهم مهتمون بمعرفة فعالية التغييرات التي طرأت على

البرنامج حتى هذه اللحظة، ومن المؤمل أن تغني نتائج الدراسة سياسات التفكير البرامجي الحالي من المؤسسات المعنية، وخاصة في دعم خطة عمل الحماية الاجتماعية الجديدة / القطاع الاجتماعي .

وهذا التقرير هو جزء من مشروع بحثي نوعي واسع نفذ في خمس دول (كينيا ، موزمبيق ، الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أوغندا ، واليمن) من قبل معهد ما وراء البحار للتنمية (ODI)، بالشراكة مع الفرق الوطنية، وبتمويل من وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID). في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، هناك تقريران نظراً للتباين المتزايد في السياقات السياسية و الفقر و التهميش، الأول : نتائج البحث الأولية من قطاع غزة (هذا الجزء)، والجزء الثاني عن الضفة الغربية، ونظراً لأن برنامج الحوالات النقدية هو برنامج وطني لكل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وينفذ في المنطقتين، ولأن هناك قواسم مشتركة واضحة وهامة، حيث الظروف الوطنية والتاريخية المشتركة من الصراع المستمر والإحتلال الإسرائيلي، ووفقاً لذلك ، فإن هناك أقسام عدة في التقريرين متشابهة إلى حد كبير، ونحن قمنا وبشكل متعمد بوضع توصيات سياساتية وبرامجية مشتركة، من أجل تعزيز التنسيق والتآزر والتعلم عبر الموقعين الواقعيين / السياقين مع تسليط الضوء على الاختلافات الرئيسية كلما إقتضت الضرورة.

وفي ضوء قلة الموارد وضيق الوقت ولضمان جدوى الدراسة، فقد تم تنفيذ الدراسة في اثنتين من أفقر المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة (في بيت لاهيا ورفح)، وركزت الدراسة على الأسر التي تعيلها النساء (لاجئون أو غير لاجئون) (أنظر الأجزاء 4، 5) للاطلاع على تفاصيل السياق ومناهج البحث ومواقع الدراسة .

2 نظرة عامة على الإطار المفاهيمي

في سياق الأزمة المالية العالمية وفي ضوء المناقشات الحالية حول الأهداف الإنمائية الدولية بعد عام 2015 والأهداف الإنمائية للألفية، ينظر للحماية الاجتماعية وبشكل متزايد لأهميتها ليس فقط في معالجة مستويات الفقر والتهمةيش المتزايدة، بل أيضاً في تعزيز العدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والذي يشكل جزء لا يتجزأ منها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون، 2012). وتستخدم الأدلة المتوفرة بشأن أثر الحماية الاجتماعية إلى حد كبير، على التقييمات الكمية موجهة عادةً من قبل الحكومات والشركاء المعنيين بالتنمية، بالتركيز على النتائج (وزارة التنمية الدولية البريطانية، 2011). ومع ذلك فقد كشفت مراجعة الأدبيات التي قمنا بها قلة الأدلة حول تأثير برامج الحماية الاجتماعية المستندة إلى البحث التشاركي، وخاصة فيما يتعلق بالتفاعل داخل الأسرة والمجتمع، والآثار المتعددة على تنوع الفئات الاجتماعية المهمشة، ومن أجل القيام بدراساتنا عن وجهات نظر المواطنين لبرنامج التحويلات النقدية في شبه الصحراء الأفريقية والشرق الأوسط، نقدم إطاراً مفاهيمياً لتقييم مدى معالجة الحماية الاجتماعية، وخاصة التحويلات النقدية، للفئات المجتمعية المهمشة لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتم التركيز على العناصر المختلفة للحماية الاجتماعية – إطار مسار العدالة الاجتماعية، بما في ذلك الفهم المعمق لـ:

- * طبيعة الفقر والتهمةيش وجوانبه المتعددة.
- * أهمية المؤشرات الهيكلية والاقتصاد السياسي على المستوى الوطني.
- * القوى التي تساهم في البرنامج على المستوى المحلي.

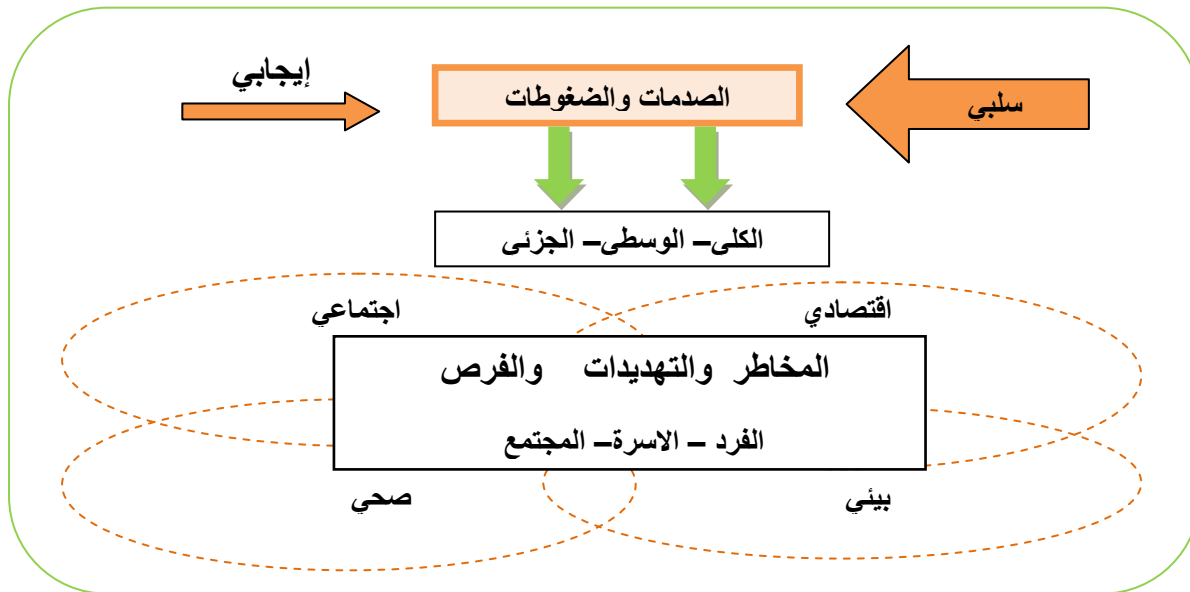
2.1 الطبيعة متعددة الأبعاد للمخاطر والتهمةيش

إن طبيعة الفقر والتهمةيش معقدة، متعددة الأبعاد ولها علاقة بالسياق الموضوعي (أنظر الشكل رقم 1)، حيث تواجه الأسر الفقيرة مجموعة من المخاطر المترابطة للغاية على المستوى الكلي، والمتوسط، والجزئي، بما في ذلك الصدمات، والضغوطات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية والصحية (أنظر الجدول رقم 1). إذ أنه لأمر حيوي أن نفهم بدقة تجارب مجموعات مجتمعية مختلفة في الفقر والتهمةيش، من أجل تصميم وتنفيذ برامج حماية اجتماعية فاعلة تدعم سبلًا للخلاص من الفقر والمساهمة في نتائج العدالة الاجتماعية.

لقد تعاملت برمجة الحماية المجتمعية حتى يومنا هذا - وإلى حد كبير - مع الأزمات الاقتصادية والفقر المزمن، ولكن لم يتم الإنتباه للمخاطر الاجتماعية والسياسية المتأصلة في عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي، والأقليات الاثنية - العرقية أو حالة اللجوء (هولمز وجونز، 2009، مولي ينكس 2007، بولس وآخرون 2010، ساباتس ويلر وويت 2003)، ديفيروكس سباتس - ويلر، 2004 أكد على الحماية الاجتماعية التحويلية والبرامج التي تحاكي الانصاف والتمكين والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الاحتياجات المادية التي شكلت إطاراً مفاهيمياً محورياً في الطريقة التي ينظر بها إلى الحماية الاجتماعية، ويمكن تعزيز هذا التحول مباشرة من خلال تصميم البرامج وتنفيذها، أو من خلال ربطها بالتدخلات التكميلية، بما في ذلك حملات

التوعية بالحقوق وجهود الاتصال لتغيير السلوك/أو إجراءات العدالة الاجتماعية مثل تمرير وإنفاذ التشريعات ضد التمييز (جونز وآخرون ، 2011).

شكل 1: الأبعاد المتعددة لفهم سياق المخاطر



* يرجى الملاحظة أن المربع حول المستويات الاجتماعية: الفردي / الأسري / المجتمعي يُظهر كيف تغطي كل مناحي التهميش (الاجتماعي، الاقتصادي، الصحي، البيئي)، وكيف أن التفاعلات في كل هذه المستويات دقيقة لفهم سياق المخاطر والتهميش التي من شأنها أن تحدث التأثير المحتمل على الحماية الاجتماعية.

الجدول رقم 1 : أمثلة لمصادر المخاطر ومستويات التهميش .

اقتصادي	كلي	وسطى	جزئي
الاقتصادية	الأزمة المالية العالمية.	التوسع الاجتماعي نتيجة لارتفاع مستويات البطالة وعدم المساواة داخل الأسرة في الحصول على الأصول الإنتاجية مثل الأراضي والحقوق والواجبات	انعدام الأمن الوظيفي للعمال ذوي المهارات المنخفضة (رزاق وآخرون، 2012). التوترات داخل الأسرة نظراً للشح الاقتصادي والانخراط في استراتيجيات تكيف محفوفة بالمخاطر (هاربر وآخرون، 2012).
اجتماعية وسياسية	التغيير الديمغرافي والهجرة. الصراع العنيف.	تآكل رأس المال الاجتماعي والأشكال غير الرسمية للحماية	تكوين الأسرة (معدل الإعاقة المرتفع / عدم المساواة داخل الأسرة، تفكك

		الإجتماعية وخاصة العبء الكبير الذي يقع على كبار السن الذين يعتمدون بشكل كبير على العلاقات الإجتماعية للرفاه (منظمة العمل الدولية، 2011)	الأسرة، العنف الأسري) وبأثر حاد على ذوي الإعاقة الذين غالباً ما يكونوا أكثر اعتماداً على الرعاية والدعم الأسري (ماريوت وغودينج، 2007)
بيئية	التغير المناخي. التدهور البيئي.	يمكن للهجرة المتعلقة بالمناخ ان تضع ضغوطاً اقتصادية، اجتماعية، وذات علاقة بالبنية التحتية على المجتمعات المضيفة (ويلرسبايتس ووايت، 2003).	تفاقم الهشاشة الاقتصادية للأسرة نتيجة لإنخفاض المحاصيل الزراعية و الضغط على المجتمعات (سبتس – ويلز ووايت ، 2003) والتعرض للكوارث الطبيعية (فاتجتون وآخرون ، 2007).
صحية	تزايد شيخوخة السكان من انتشار الأمراض المزمنة والإعاقات المرتبطة بكبر السن.	يمكن للتركيبة الهرمية التسلسلية داخل المجتمعات أن تحد من وصول الفئات المهمشة إلى الرعاية الصحية ومعلومات الصحة العامة.	فقدان القدرة الإنتاجية لدالمعمل، تكاليف الرعاية المستمرة من الموارد والوقت.

2.2 المحددات الهيكلية

تتأثر قابلية وصول الحماية الإجتماعية الى نتائجها المرجوة (الصلادة والرفاه المتعدد الأبعاد – انظر النقاش أدناه) ولجميع الفئات المهمشة في أي مجتمع، بمجموعة من العوامل الهيكلية على المستوى الوطني والمستوى الدولي (أنظر الشكل 2 في صفحة 20) والتي توفر المحددات لأنواع السياسات والبرامج الممكنة في سياق بلد معين.

أولاً: يؤثر الاقتصاد المنتج على فرص الحماية الاجتماعية، على عدة مستويات، وبشكل أساس من خلال الفضاء المالي المتاح. إن مكونات سوق العمل هي متغير هاملا سيما فيما يتعلق بالربط مع فرص مكملة، مدرة للدخل، واستراتيجيات التخرج من البرنامج. ثانياً: تلعب الرعاية الاقتصادية (المزيج الخاص بكل بلد من مقدمي الخدمات للأسر من الدولة والقطاع الخاص، ومن العمل المأجور وغير المأجور) دوراً هاماً في تشكيل الطلب، وكذلك جدوى الرغبة لأشكال الحماية الاجتماعية (مولينو، 2009). ثالثاً: لدى المؤسسات الاجتماعية –مجموع القوانين الرسمية وغير الرسمية والقواعد والأعراف والممارسات التي تشكل السلوك الاجتماعي – أيضاً تأثير كبير على نتائج التنمية (جونز وآخرون، 2010). وأخيراً، توفر مختلف الأطر والقواعد القانونية الدولية إلتزامات واضحة تجاه المساعدة الاجتماعية والحماية الاجتماعية وذلك لضمان حد أدنى من المعايير الأساسية، لرفاه الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع.

2.3 تأثيرات الاقتصاد السياسي

إن تفاعلات الاقتصاد السياسي الوطني أيضاً مهمة، حيث أن الفقر والتهميش بطبيعتها سياسية، وقد تكون السياسات والتغير السياسي الطريق لمخرجات تنمية أفضل للفئات الأكثر تهميشاً وتهديداً، وفقراً، وباحتمالية أقل للاستفادة من النمو الاقتصادي (هيكلي وبراكينج ، 2005 : 851). وعلى أي حال، فقد ركز صنع القرار حول الحماية الاجتماعية على الإعتبارات الاقتصادية بدلاً من الطرق التي لها دوافع سياسية والمناسبة أكثر للسياق والاستدامة (هيكلي، 2007). ويرى الاقتصاديون السياسيون أن نتائج ومخرجات السياسات والبرامج التنموية هي عملية تفاوض ما بين الدولة والأطراف الفاعلة في المجتمع، والتفاعلات ما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (هيكلي وكفيتسكي، 2009). وبالتالي، فإن إطارنا يشمل المؤسسات السياسية، والمصالح والأفكار التي تشكل البرمجة وصنع القرار حيال الحماية الاجتماعية على النحو التالي:

المؤسسات

أولاً: إن قدرة الدولة على جمع التمويل والموارد الأخرى هي حيوية لإدخال أو توسيع نطاق المساعدة الاجتماعية (باريمنتوس ونيونوزارازوا، 2011). تشير وزارة التنمية الدولية البريطانية (2011)، في تقديرها للقدرة على تحمل تكاليف التحويلات النقدية على أنه عندما تقرر الحكومة الاستثمار في التحويلات النقدية، يكون الاتفاق عادة ضمن موازنة لمجموعة واسعة من

القطاعات، وتعكس الأحكام المتعلقة بالمزايا المقارنه (مثلاً القيمة مقابل المال والمكاسب السياسية مثل شرعية أكبر للدولة) لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أوسع

ثانياً: تمثل القدرة المؤسساتية المحدودة تحدياً كبيراً للبدء في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية في معظم الدول منخفضة الدخل وفي جميع المراحل، بدنبمسح الفقر والتهميش والمخاطر، حتى يتم تقييم وتنفيذ سياسات محددة، وكذلك متابعة وتقييم الأثر (باربينتوس وهولم، 2008).

وقد عُدَّت اللامركزية الصورة في سياقات عديدة، وفي حين أن استراتيجيات الحد من الفقر قد فضلت اللامركزية كوسيلة لتضييق الفجوة بين المواطنين والحكومة المركزية المحلية وتعزيز المساءلة، غير أنه من الناحية العملية كانت الوظائف تفوض إلى المؤسسات الضعيفة، وبعلم محدود بالتشريعات المناهضة للتمييز، وبالأحكام البرامجية ذات الصلة (مركز أبحاث الفقر المزم، 2008). ويمكن لهذا أن يقوض تدريجياً تصميم البرنامج وفرص تقوية التعاقد الاجتماعي (هولمز وجونز، سيصدر قريباً).

أخيراً، إن المتابعة والتقييم المتين جزء لا يتجزأ من تقييم أثر برامج الحماية الاجتماعية، ولكن هناك تباين واسع في المتابعة والتقييم في مختلف البلدان والمناطق، هنالك أيضاً تحديات كبيرة نظراً لمحدودية توفر البيانات المفصلة، لاسيما فيما يتعلق بالتفاعلات داخل المنزل والأسرة وداخل المجتمع (هولمز وجونز، 2011 ومولينو، 2007).

المصالح / الاهتمامات

يشارك في سياسات وبرمجة الحماية الاجتماعية أطراف عدة، نسلط في إطارنا على ثلاث منها:

الحكومات الوطنية: هنالك شواهد في بلدان عدة تشير إلى المصالح المتنافسة بين المؤسسات الحكومية، و(التقسيم لدوائر) هي سمة مشتركة بين برامج الحماية الاجتماعية (هاغن – زانكر وهولمز، 2012)، وغالباً تكون برامج الحماية الاجتماعية ضمن برامج الوزارة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية، مع محدودية في التعاون مع الوزارات الرئيسية مثل وزارتي المالية والتخطيط.

شركاء التنمية: كثيراً ما تنعكس توترات مشابهة في الوسائل المتبعة من قبل الشركاء في مجال التنمية والحماية الاجتماعية. بينما تؤكد هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية غير الحكومية على النهج القائم على الحقوق، نرى أن الشركاء في مجال التنمية يؤكدون، وعلى نحو متزايد على نتائج المساعدات والقيمة مقابل المال.

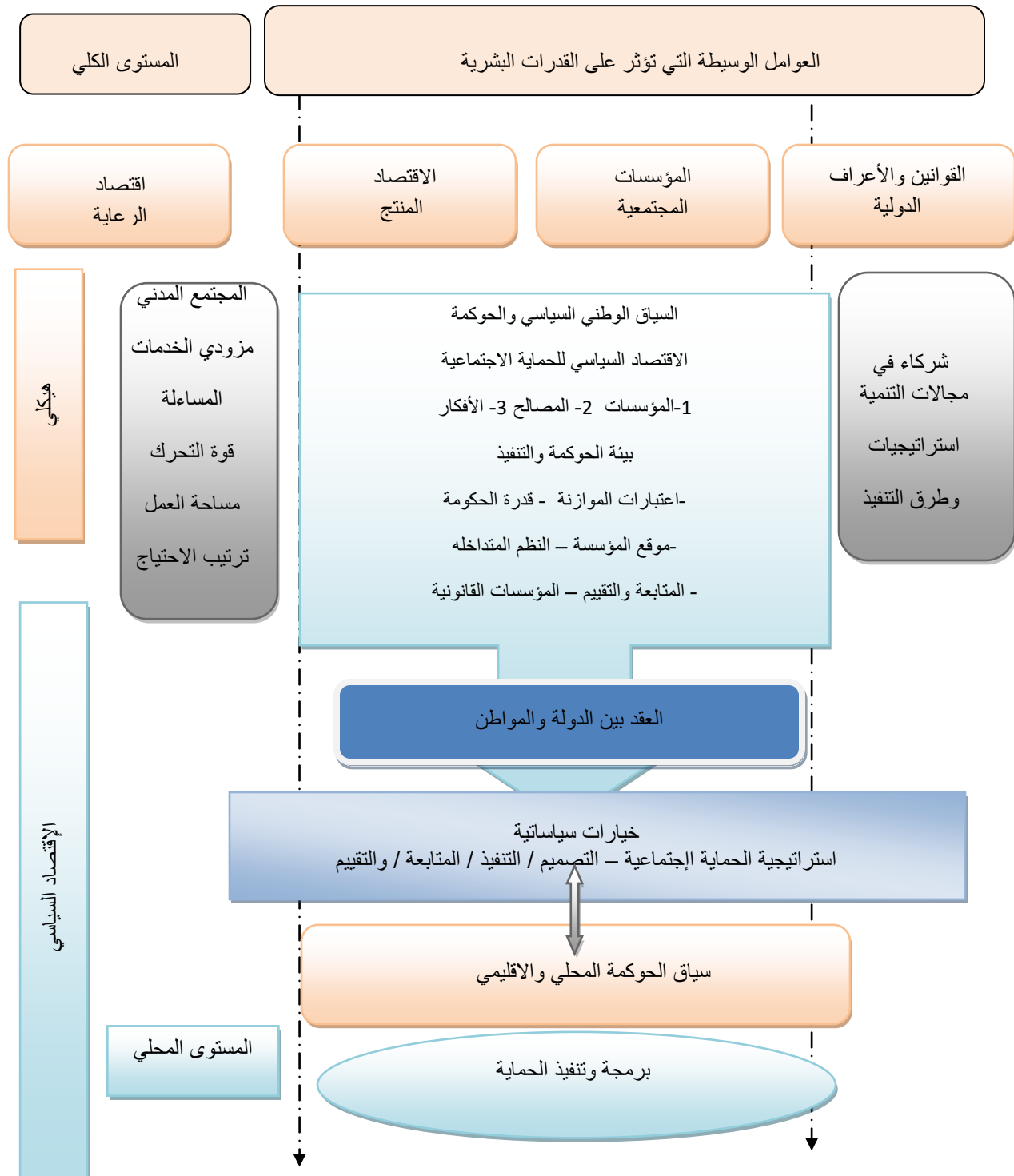
المجتمع المدني: إن مصالح المجتمع المدني في تعزيز الحماية الاجتماعية، وكيف يتم التواصل حول هذه المصالح هو أمر في غاية الأهمية، ونظراً للعزلة التي تعاني منها المجموعات المهمشة، وتحركهم وتعبأتهم حول مصالحهم -والتي غالباً تدعمها المنظمات غير الحكومية الوسيطة – هو شرط مسبق لمشاركتهم في بناء التعاقد الاجتماعي (كبير، 2010). ومع ذلك، فإن معظم الحكومات والشركاء في مجال التنمية، تعامل منظمات المجتمع المدني وكأنهم شركاء صغار، وهناك قصص نجاح قليلة عن التعبئة الفعالة حول الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني (دفيرو، 2011: 2).

الأفكار

لا تقتصر تأثيرات الاقتصاد السياسي على قدرة المؤسسات والمصالح، بل تشمل أيضاً الأفكار التي تدفع عملية صنع القرار. هذا بالتأكيد هو الحال مع الحماية الاجتماعية، حيث أن النظم الوطنية المتباينة تعكس مجموعة واسعة من الأفكار حول التهميش والفقر والأسباب الكامنة وراءها، وكذلك الغرض من الحماية الاجتماعية ودور الدولة حيال المواطنين. ويشير هيكلي (2009)، أن مفهوم العقد بين الدولة والمواطنيساعد في كشف المحددات لدعم الدولة لمواطنيها، وخاصة الأكثر ضعفاً وتهديداً، وكذلك حقوق وواجبات المواطنين تجاه الدولة، ومع ذلك، وبالرغم من أن هناك وضع قوي في القانون الدولي حول الحماية الاجتماعية كحق من حقوق الإنسان، إلا أنه وليومنا هذ لم يتم الاعتراف به كحق مشروع إلا في بلدان قليلة (بما فيها الهند، أفريقيا الجنوبية والأوروغواي). ومن الواضح أن هناك مسافة للتحويل من " التنمية كنشاط للرفاه" إلى سياسة تعترف بالاحتياجات التنموية الأساسية كحق للمواطنين (برنامج الأمم المتحدة، 2010، هولمز وجونز، سيصدر قريباً).

إن الأسس النظرية لأطر السياسات الاجتماعية التي طورت من قبل الشركاء في مجالات التنمية الدولية هي أيضاً حاسمة، حيث أنها غالباً تؤدي إلى تحولات في التوجهات والنشاطات، وترى كل من، منظمة العمل الدولية، واليونسيف وهيئة الأمم المتحدة لتمكين النساء والمساواة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) الحماية الاجتماعية من منظور حقوقي، بينما ينظر إليه البنك الدولي من منظور "إدارة المخاطر الاجتماعية" مع النظر إلى الصلابة (المناعة النفسية) على أنها الأداة الأساسية في التنمية. وتركز منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أكثر على الدور الذي يمكن أن تلعبه الحماية الاجتماعية في تعزيز التماسك الاجتماعي وخاصة في السياقات المتأثرة بالصراعات (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2011).

الشكل رقم 2: الاقتصاد السياسي والهيكل



2.4 الأثر والنتائج / المخرجات على المستوى المحلي

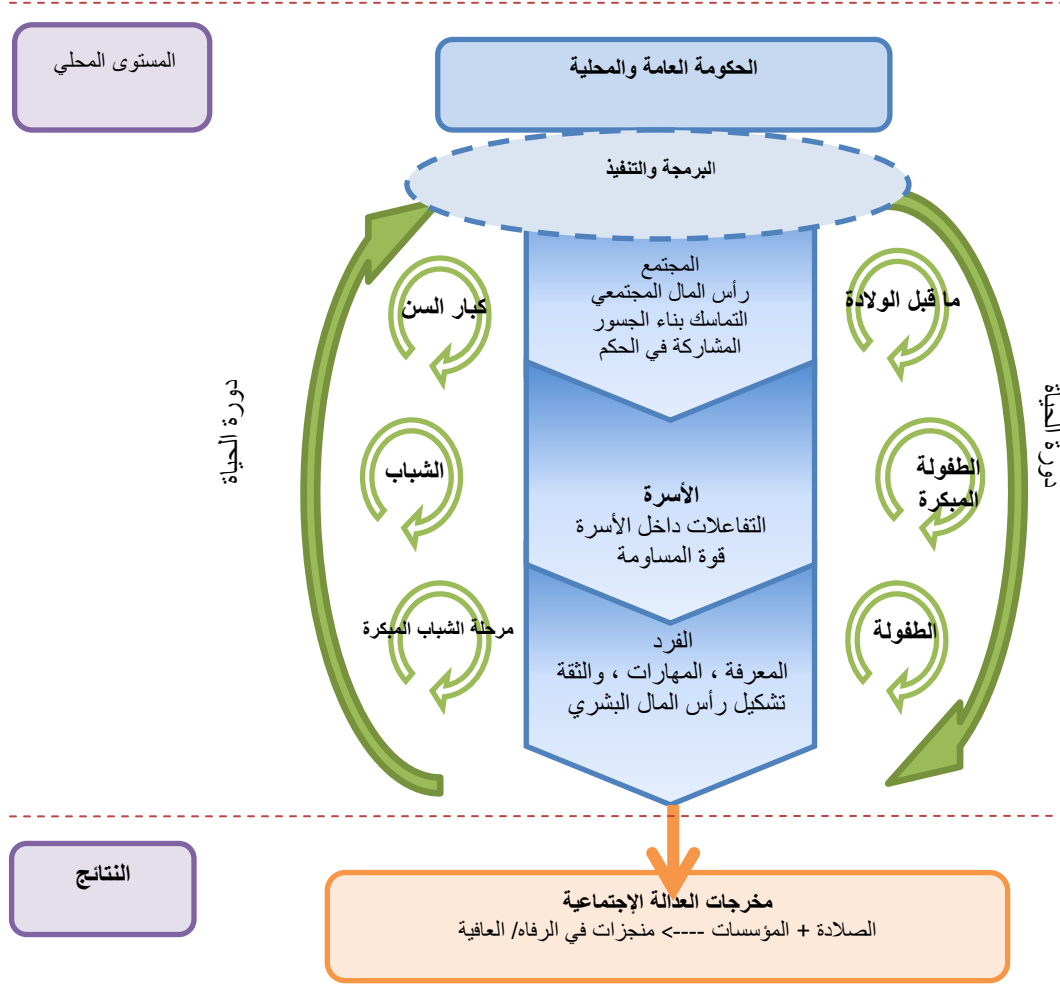
يجب الربط مباشرة ما بين الأثر على المستوى المحلي – الفردي والأسري – والمجتمع الأوسع لتصبح برمجة الحماية الاجتماعية مسؤولاً وقابلة لإعادة التشكيل. ونظراً للأثر التراكمي وعبر الأجيال للتهميش والمخاطر المترتبة عليه، فإنه لمن الأهمية إمعان النظر للنتائج والمخرجات، في سياق دورة حياة الأفراد والأسر (مور، 2005).

إن تفكير كبير عن التمكين – كعملية ونتائج لتحقيق العدالة الاجتماعية، يساعدنا على تأطير المسارات التي تؤثر من خلالها برامج الحماية الاجتماعية على حياة الناس، ويمكن أن يأخذ الأفراد الممكّنين خيارات حياتية استراتيجية في ثلاثة أبعاد متداخلة (خيارات تعكس الوجود والعمل) (كبير، 2001) على النحو التالي:

- * **الموارد:** موارد اقتصادية وبشرية واجتماعية (بما في ذلك العلاقات) التي تعمل على تعزيز القدرة على الاختيار.
- * **المؤسسة:** القدرة على تحديد الغايات الشخصية والعمل عليها وتتضمن "القوة الكامنة بالداخل"، والقوة مع "التأكيد على قيمة اتخاذ القرار الفردي والجماعي.
- * **الموارد والمؤسسة معاً** تشكّلان قدرات: القدرة لدى الأشخاص لتحقيق إنجازات قيمة "للوجود والعمل". وتأطر الإنجازات في سياق علاقات الرفاه (إلى أي مدى يمكن للناس التواصل مع الآخرين لتحقيق أهدافهم) وشعورهم بالرفاه (المعاني التي يلصقها الناس على الغايات التي يحققونها) (جونز وسمنر، 2011).

ولتحقيق العدالة الاجتماعية على برامج الحماية الاجتماعية، يجب أن تتجاوز نهج شبكة الأمان وتبحث في تمكين الأفراد، ومساعدتهم على الحد من عدم المساواة بين أفراد الأسرة وبين فئات المجتمع وعلى مستويات عدة. وبهذا، ينبغي أن يكون تصميم البرنامج بما فيه الإستهداف ونظم التنفيذ، على علم بخصوصيات تفاعلات الأسرة، وأن يأخذ بالحسبان الفروقات الدقيقة في العلاقات المجتمعية، والتوترات القائمة بين وداخل المجموعات الاجتماعية، وتفاعلات معايير التهميش، والمخاطر المتعددة عند الضرورة لضمان الإدراج (مركز أبحاث الفقر المزمن، 2008:48).

الشكل رقم (3) مستوى التأثيرات المحلي



في معرض وصفنا لعملية تطوير الإطار المفاهيمي، قمنا بتقسيمه إلى عدة أقسام (كما هو موضح في الملحق 1). وكما سيوضح في التقرير، ستدرج مكونات الإطار المفاهيمي المتعددة في أقسام مختلفة من التقرير، مثلاً، سيغطي القسم الخاص بخلفيه وسياق البلد، الأبعاد الهيكلية وقضايا الاقتصاد السياسي الأوسع بحيث تنهياً الأرضية لمناقشة برنامج التحويلات النقدية. وحيث أن البرامج لا تعمل في فراغ، فسيعالج النقاش حول الحوكمة البرنامج والمساءلة، وبيئة الحوكمة والتنفيذ، بينما تعالج النتائج على المستوى الفردي، والأسري، والتفاعلات المجتمعية، التأثيرات على المستوى المحلي. واهتمامنا الأخير هو نتائج العدالة الاجتماعية على مستوى الفرد، والجماعة للفئة المهمشة قيد الدراسة – في هذه الحالة الأسر التي تعيلها النساء.

3- السياق والظهور التاريخي للحماية الإجتماعية في قطاع غزة

3.1 خلفية سياسية وتاريخية

إن قطاع غزة شريحة ضيقة من الأرض الواقعة بين إسرائيل ومصر، يقطنها 1.6 مليون نسمة في واحدة من أكثر المناطق إكتظاظاً في العالم، وينقسم القطاع إلى خمس محافظات من الجنوب إلى الشمال وهي: رفح، وخان يونس، ودير البلح، ومدينة غزة وشمال غزة، ومعظم سكان غزة (66%) لاجئون شردوا قسراً في العام 1948 من مدن مجاورة مثل يافا وبئر السبع واللد في أعقاب الصراع العربي - الاسرائيلي في عام 1948 وكنتيجة لإنشاء إسرائيل².

² انشأت دولة إسرائيل في ايار 1948 بعد أشهر قليلة من قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة رقم 181 في تشرين أول 1947 والذي اوصى بتقسيم فلسطين الواقعة تحت الإنتداب الى دولة يهودية ودولة عربية، وقد اشعل رفض الدولة الإسرائيلية من قبل القيادات العربية اول صراع اسرائيلي - عربي ادى الى تشريد ما بين 600.000 الى 760.000 فلسطيني التجؤوا الى الأردن، ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة (IDONC, 2008)

بعد خمسة أيام من القتال بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية (فتح)³ في عام 2007، سيطرت حماس على غزة وأنشأت هياكل لحكومة أمر واقع بما في ذلك الوزارات والمحاكم والشرطة، وأصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة مقسمة سياسياً بين حكومتين متنافستين – حكومة تدعمها فتح ومعينه من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية تسيطر على الضفة الغربية، وحكومة حماس تسيطر على قطاع غزة.

وقد عانى قطاع غزة منذ بداية الانتفاضة الثانية عام 2000 من ازدياد في العزلة الاقتصادية والسياسية، نتج عنها فرض حصار أرضي وجوي وبحري من قبل إسرائيل في العام 2006⁴، وازدادت حدة الحصار بعد سيطرة حماس على قطاع غزة. ويفرض الحصار قيوداً مشددة على حركة الأشخاص، والبضائع والخدمات من وإلى غزة وبما فيه الإغلاق الشامل للمعابر ولأيام عديدة. وبالرغم من الرفع الجزئي للقيود عن الواردات في 2010 كجزء من إجراءات أخرى لتخفيف القيود، فإن الحصار ما زال قائماً حيث يؤثر على حياة كل سكان القطاع. وقد أشارت الأمم المتحدة مع منظمات أخرى إلى أن الحصار يمثل "أزمة كرامة إنسانية"، "وعقاب جماعي"، وانتهاك صريح للقانون الإنساني الدولي (الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2009).

قامت إسرائيل بعملية الرصاص المصبوب في كانون أول 2008 كهجوم عسكري نتج عنه دمار وإصابات واسعة النطاق، وعلى مستوى غير مسبوق، مما أدى إلى زيادة تدهور الوضع المتدهور أصلاً. اليوم –وبعد أربع سنوات– نرى أن الحصار ما زال قائماً على أدوات البناء المطلوبة بما فيها الأسمنت والحديد – وغيرها من المستوردات مثل الوقود، والأدوية، والمعدات والغذاء، حيث تهدد جهود إعادة البناء، وتشغيل واستدامة الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والمتطلبات المعيشية (انظر فريق الأمم المتحدة القطري، 2012).

3.2 الركود الاقتصادي، الفقر والبطالة

لقد صاحب الحصار الذي فرض عام 2007، تدهور اقتصادي انعكس في تفشي الفقر في غزة حيث وصل إلى 50% (من 30% في 2006 بحسب البنك الدولي، 2011)، ووصل معدل دخل الفرد في غزة إلى 1.165 دولار سنوياً أي 88% من مستوى دخل الفرد في العام 1994 (فريق الأمم المتحدة القطري، 2012).

وقد شهدت غزة وحتى قبل الحصار، ارتفاعاً في البطالة نتيجة للقيود المفروضة على الحركة، والبضائع من وإلى القطاع، وفقدان القدرة للوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي، الذي كان للكثيرين، مصدراً هاماً للدخل والعمالة، وكانت نسبة العاملين الغزيين في إسرائيل 17% في العام 1998، وصفر منذ 2005 (البنك الدولي، 2011). وقد عانت غزة من ازدياد حاد في البطالة وصل إلى 29% في العام 2011 بسبب الحصار، وازمحلل القطاع الخاص (فريق الأمم المتحدة القطري، 2012). وتجدر الإشارة أن الشباب، والنساء هم الأكثر تهميشاً، وعرضة. ووصلت نسبة البطالة للنساء في الربع الأول من 2012 إلى 47% وهي من أدنى المشاركات في سوق العمل في العالم، ووصلت إلى 58% لمن تتراوح أعمارهم بين 20-24 عام (فريق الأمم المتحدة القطري، 2012).

لا يمكن أن تعزى المشاركة المتدنية للنساء في سوق العمل فقط إلى السياسات الإسرائيلية، التي أضعفت إنشاء قاعدة اقتصادية وسوق عمل فاعل، وإنما أيضاً إلى ارتباط المشاركة المتدنية مع قيود قائمة على أساس النوع الاجتماعي، والتي تحد من أشكال الأعمال التي قد تتخذها الإناث، وتمثل الأعمال والوظائف المقبولة ما هو امتداد لدور المرأة في البيت، وفي القطاع الخدماتية خاصة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وبالفعل فإن عمل النساء في هذه المجالات والقطاع يصل إلى 90% من مجموع العمالة للنساء (هيئة الأمم المتحدة لتمكين النساء والمساواة بين الجنسين، 2011). وبالمقارنة فإن عمالة الذكور تتركز في الزراعة، والتجارة، والمواصلات والبناء والأمن.

³ وتهيمن فتح – العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية على السلطة الوطنية الفلسطينية منذ انشائها في عام 1994.

⁴ في حزيران 2006، ازدادت حدة التوتر بين جيش الدفاع الإسرائيلي والعسكر في غزة، وتم اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، نتج عنه عملية أمطار الصيف وفرض قيود مشددة على حركة الأشخاص والبضائع والخدمات من وإلى غزة.

وستستمر غزة في غياب تخفيف جدي على قيود الحركة، وعملية إعادة إحياء اقتصادي ذات معنى -بالاعتماد الكبير على الدعم الخارجي وعلى "اقتصاد الأنفاق"، وسجل عام 2009 اعتماد 71% من سكان قطاع غزة على شكل واحد على الأقل من أشكال المساعدة (البنك الدولي، 2011)، حيث سجلت النسبة (80%) في التقرير المشترك بين المؤسسات (المؤسسات المشتركة، 2010). وقد زاد الطلب بسبب الأنفاق التي شيدت منذ الحصار في منطقة رفح تحت الحدود ما بين غزة ومصر، وقد وفرت الأنفاق للسكان مجموعة واسعة من البضائع والسلع غير المتوفرة، بما فيها المحروقات، ومواد البناء والمستهلكات، وأصبحت شريان الحياة للناس المحليين، وقد قدرت وارات غزة من خلال الأنفاق في 2009 ب 80% (هوفديناك، 2010، منظمة العمل الدولية، 2011).

3.3 عوامل التهميش التي تواجه الأسر التي تعيلها النساء

تركز هذه الدراسة على الأسر التي تعيلها النساء في غزة، أي الأسر التي لا يوجد فيها ذكر بالغ -معروف تقليدياً بدعم وحماية الأسرة. ومن الصعب تقدير النسبة الدقيقة لهذه الأسر بالأخص في غزة. وقدرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نسبة الأسر التي تعيلها النساء في أراضي السلطة الفلسطينية ب 9% (وزارة الشؤون الاجتماعية) بينما يقدرها البنك الدولي ب 5% (البنك الدولي 2011).

تنتج الأسر التي تعيلها النساء عن الترميل الناتج عن موت المعيل الذكر إما بسبب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أو بشكل آخر من أشكال العنف والمرض أو الطلاق. حيث تصبح الأنثى معيلة أسرة بطريقة في الغالب غير طوعية وليس باختيارها، حيث يبادر الرجال إلى الطلاق، أو الانفصال في معظم الأحيان بسبب العوائق القانونية والمالية والاجتماعية - الثقافية التي تحول دون المبادرة من قبل النساء، وبذلك تطالب النساء في غزة بالطلاق فقط في الحالات القصوى. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الأسر التي تعيلها النساء من اللاجئين وغير اللاجئين هي الأكثر عرضه للفقر، وكما هو مبين في الجزء السابع، فبالإضافة إلى العوامل الهيكلية، فإن أحد العناصر الهامة لضعفهم هو الارتباط مع تصورات حول النوع الاجتماعي، والأعراف والتوقعات ذات جذور عميقة تحد من قدرة المرأة على الحركة و الزواج مرة أخرى، والانخراط في أعمال منزلية إضافية منتجة، أو اختيار طريقة معيشتهم ومعيشة أطفالهم، وقد تمت الإشارة إلى تعرض الأسر التي تعيلها النساء إلى الفقر في العديد من الدراسات (وزارة الشؤون الاجتماعية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2011). ويعرف برنامج المسح، في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأسر التي تعيلها النساء كمجموعة من الأسر التي ينعلم فيها الأمن الغذائي في غزة، بالرغم من غياب التحليل المعمق في التقرير للأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي (الأمم المتحدة، 2012). وبحسب دراسة حديثة لليونيفم) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (، فإن مستويات الفقر لدى الأسر التي ترأسها النساء في المجتمع الفلسطيني، هي السبب الرئيس لاستهدافها من قبل آليات الرفاه الاجتماعي المتوفرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالفعل هنالك تمثيل جيد للأسر التي تعيلها النساء في البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، وقد أظهرت اللقاءات مع المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله أن مجمل الأسر التي يصلها البرنامج وصل إلى أكثر من 95.000 حوالي نصفهم (41.000) أسرة تعيلها النساء : 50% في الضفة الغربية 50% في قطاع غزة، هذا أيضاً معكوس في المناطق التي أجريت فيها الدراسة، فمن مجمل 9.913 مستفيد من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية في محافظة شمال غزة، هنالك 3.959 أسرة تعيلها النساء، وبشكل مماثل فمن مجمل 7.408 أسرة مستفيدة في رفح، هناك 3.231 أسرة تعيلها النساء (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2012).

3.4 الحماية الاجتماعية والمساعدات الإنسانية في غزة

شهدت غزة ازدياداً في المساعدات الإنسانية وبالتحديد على الأغذية، والتحويلات النقدية، وبرامج شبكات الأمان كاستجابة للأزمة الاقتصادية، وارتفاع مستويات الفقر في عام 2007، وبتمويل أجنبي من خلال القنوات الحكومية وغير الحكومية. وبحسب تقرير حديث للبنك الدولي -وفي ضوء الأزمة الاقتصادية -، فقد وسعت السلطة الفلسطينية من نسبة تغطية المساعدات الاجتماعية من 10% - 21%، وقامت منظمات غير حكومية أخرى، وبالتحديد الإنسانية منها، بزيادة تغطيتهم للسكان من 8% إلى 12% (البنك الدولي، 2011)، وبذلك غطت المساعدات الحكومية وغير الحكومية 60% من السكان في غزة الذين يعيشون تحت خط الفقر الرسمي، وعملت كشبكة أمان حاسمة في وجه الأزمة، وساهمت في خفض معدلات الفقر

بين 2007 و 2009 (المرجع السابق). وبالرغم من صعوبة التقدير الدقيق للصرف على المساعدات الإنسانية، غير أنه تم تقدير الصرف على المساعدات الإنسانية من قبل الجهات الوطنية والدولية ب 3% من الناتج القومي من كل جهة وبمجموع 6%، تعد نسبة عالية جداً بالمقارنات الدولية (البنك الدولي، 2011، وزارة الشؤون الإجتماعية، 2011).

الجهات الحكومية

الجهة الأساسية التي ترعى مجال الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وغزة هي وزارة الشؤون الاجتماعية التي من خلالها توفر السلطة الوطنية المساعدات الاجتماعية، وبالتحديد التحويلات النقدية غير المشروطة. هنالك أجسام حكومية أخرى توفر المساعدات الاجتماعية، مثلاً، توفر وزارة الأسرى الدعم للسجناء السابقين وأسرههم بما فيه صرف راتب شهري، وتقوم مؤسسة دعم عائلات الشهداء والجرحى بتوفير مساعدات نقدية شهرية وخدمات أخرى بما فيها الإعفاء من الرسوم الجامعية والتأمين الصحي لعائلات المصابين، أو الذين استشهدوا بسبب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010 و 2011). وبحسب أحد المسؤولين، هناك نحو 20.000 عائلة في غزة مدعومة حالياً من المؤسسة.

وتوفر لجان الزكاة،⁵ التي تشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الدعم على شكل خيري، وزكاة للأسر الفقيرة، والفئات المعرضة للفقر في الضفة الغربية وفي غزة، بما فيه الدعم النقدي المنتظم للأرامل والأيتام. ومنذ أن سيطرت حماس على قطاع غزة في 2007، أصبحت وزارة الأوقاف في غزة تعمل باستقلالية وبدون تنسيق مع وزارة الأوقاف في الضفة الغربية (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010 a).

اللاعبين غير الحكوميين في مجال الإغاثة والحماية الاجتماعية

توفر مجموعة واسعة من الجهات ذات العلاقة بالجانب الإنساني خدمات الإغاثة والحماية الاجتماعية وتشمل: الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الغذاء العالمي، ووكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك مجموعة واسعة من المؤسسات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية، ومؤسسات المجتمع المحلي بما فيها: مؤسسة إنقاذ الطفل، قرية SOS في رفح، جمعية الهلال الأحمر في قطاع غزة، (مؤسسة الإسكان الدولية)، أو كسفام - بريطانيا والإغاثة الإسلامية العالمية.

وكالة الغوث /الأونروا: هي ثاني أكبر مقدم لخدمات الإغاثة الإنسانية بعد وزارة الشؤون الاجتماعية من حيث الخدمات التي توفرها ومدى التغطية، وهي لاعب أساسي في غزة آخذين بالإعتبار أن 60% من سكان غزة هم من اللاجئين المسجلين مع الأونروا (الأونروا، 2010) (انظر المربع أدناه).

المربع 1: برنامج شبكة الأمان الاجتماعي / وكالة الغوث

تتصدر وكالة الغوث ومنذ 60 عاماً جهود حماية اجتماعية وإغاثة للاجئين الفلسطينيين، الذين يعيشون في الخمس مناطق التي تعمل بها وكالة الغوث: قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، لبنان، سوريا. وبغياب حل دائم للاجئين الفلسطينيين، عملت وكالة الغوث وعلى مدار عقود بشكل شبه حكومي، لتوفير الدعم لأعداد من اللاجئين في ازدياد مستمر. ويوفر برنامج شبكة الأمان الاجتماعية في وكالة الغوث حزمة من المساعدات للشرائح الأكثر فقراً بين اللاجئين وتشمل: المساعدة النقدية، الغذاء، الخدمات الصحية، تأهيل المسكن، التدريب المهني وغيرها (انظر الجزء 6.2 لشرح عن البرنامج وارتباطه مع البرنامج الوطني للتحويلات النقدية). ويتم انتقاء المستفيدين من التحويلات النقدية حسب نموذج معادلة اختبارية تستخدم مجموعة من السمات في الأسرة وممتلكاتها لتحديد أنماط الاستهلاك، وتوفر المساعدة النقدية لأسر اللاجئين شديدي الفقر لسد الفجوة ما بين مستوى الاستهلاك المقدر من خلال المعادلة وخط الفقر الشديد، وبحسب موظف رسمي من وكالة الغوث، هناك 21.000 عائلة لاجئة في غزة تستفيد من برنامج وكالة الغوث.

⁵الزكاة جاءت في القرآن الكريم كدفعة مفروضة من قبل كل فرد قادر لصالح الفقراء، وتحسب سنوياً لصالح الفقراء كنسبة من مدخرات الفرد.

تلعب المساعدات الإنسانية دوراً أساسياً في معالجة الاحتياجات السكانية من المساعدات، والحماية الطارئة والوقاية من التدهور المعيشي، وتدهور في الأمن الغذائي للذين هم أكثر عرضة للمخاطر. إن الإستمرار في الاحتياجات الإنسانية في غزة والضفة الغربية مرتبط بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني طويل الأجل، وإلى الأزمة السياسية التي أغلقت وحاصرت قطاع غزة تحديداً، وبالتالي، فإن طبيعة هذه الاحتياجات مزمنة وليست بقصيرة المدى، وعلى أي حال فإن الجهود المبذولة لربط النشاطات الإنسانية مع أهداف ونظم التطور بعيدة المدى، كانت ولفترة حديثة مهمة، ولكن توجد إشارات مشجعة في هذا السياق، فمنذ أن نشر المسح الأول للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2003، نرى أنه تم تقسيم المسح الإنساني للعام 2012 كخطة لعامين "لتسمح للمؤسسات الإنسانية والممولين بتخطيط أفضل لتدخلاتهم ومساهماتهم، ولزيادة القدرة على تنبؤ الإستجابة) فريق الأمم المتحدة القطري(2012:46)، ويركز مسح السنة الحالية على المساهمة مع مجهودات الجهات التنموية والتنسيق مع خطة الإصلاح والتطوير الفلسطينية 2011-2013، لرسم خط أوضح بين برامج الطوارئ، وإعادة التأهيل وتدخلات التنمية (المرجع السابق). مثلاً: تم الانتباه إلى تجنب الفجوات والتداخل والإزدواجية بين خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، غير أن مسح السنة الحالية وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تمثل إطار ضيق، يركز فقط على المناطق التي بها الاحتياجات الإنسانية الطارئة والحادة مثلما هو الحال بالنسبة لغزة .

المؤسسات الخيرية الإسلامية، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية هم لاعبون أساسيون في الإغاثة والحماية الاجتماعية، والتي تدعم الفقراء والفئات المعرضة للمخاطر مثل ذوي الإعاقة، والأرامل، والأيتام، ولفترات طويلة، وفي السنوات الأخيرة، أثر تشريع مكافحة الإرهاب بعد أحداث 9/11 وسياسة "عدم الاتصال" المعتمدة من قبل العديد من الممولين ضد إنشاء حكومة حماس في غزة، سلباً على مستويات التمويل وعمليات العديد من المؤسسات الإسلامية التي أصبحت تحت المجهر في غزة. ويخطر تشريع مكافحة الإرهاب توفير أي شكل من أشكال الدعم لمجموعات وأفراد مصنفة على أنها إرهابية، بحيث أصبح العديد من الممولين أكثر خوفاً من العواقب الجادة التي تشمل تجميد الحسابات البنكية، والعمليات، واعتقال الأفراد أو المجموعات الممولة ... وقد واجهت العديد من المؤسسات انخفاضاً في تمويلهم، بحيث اضطرت بعض المؤسسات إلى وقف أعمالها (بنتوليانو وآخرون، 2011). وبالرغم من هذا، تستمر المنظمات الخيرية في كونها لاعب أساسي في غزة، وكما هو مفصل أدناه، فهي تشكل مصدراً هاماً لمساعدة الكثيرين بمن فيهم الأسر التي تعيلها النساء.

جهات الحماية الاجتماعية غير الرسمية

توفر الشبكات العائلية مثل الأسر النووية، والممتدة، والأصدقاء، والجيران حماية اجتماعية هامة وغير رسمية للفقراء، وبالأخص الأسر التي تعيلها النساء. وتعتمد طبيعة ومستوى الدعم - على شكل التحويلات النقدية، والغذاء والتبرعات والأغراض المنزلية والألبسة، ودفعات رسوم الجامعات ... الخ، على العلاقات القائمة ما بين الأسر والجيران والأصدقاء، وعلى القدرة الفعلية لتلك الشبكة في تقديم الدعم.

وقد أثر ارتفاع مستويات الفقر ومخاطر الفقر على معظم الأسر في غزة، وبالتالي قدرة هذه الشبكات الاجتماعية على توفير الدعم (ماونتنفيلد، 2012، انظر أيضاً الجزء السابع لمناقشة معمقة).

3.5 برنامج التحويلات النقدية في غزة

يرجع تاريخ البدء في برامج الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى عام 1967 مع بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة⁶، وتم توفير دعم الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين تحت مظلة الإدارة المدنية الإسرائيلية من العام 1967 ولغاية 1994، ومنذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، أصبح عدداً متزايداً من برامج الحماية الاجتماعية يدار من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة الشؤون الاجتماعية بما فيها برنامجين أساسيين للتحويلات النقدية - برنامج الحالات الاجتماعية الصعبة من قبل آلية TIM/PEGASE منذ 2007، وبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي الممول من البنك الدولي والذي أطلق في 2007 (البنك الدولي، 2012)، وكانت هذه البرامج الحكومية وغير الحكومية تدار بطريقة مشرذمة تعيق

⁶ لقد دفعت الجهود الرامية لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى حرب الأيام الستة في حزيران 1967 بين إسرائيل وسوريا والأردن ومصر، وبعد قتال قصير، احتلت إسرائيل مرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأ الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع بتنفيذ مجموعة من القيود الإدارية على حركة الناس والبضائع تستمر ليومنا هذا.

التنسيق الفعال والتماسك، وبالتالي الحد من تأثيرها على خفض الفقر، وكان لغياب نظام سجل وطني موحد عبر البرامج الإنسانية والدعم الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الأخرى أثر على دقة الاستهداف وصنع القرار (البنك الدولي 2012، وزارة الشؤون الاجتماعية 2011 ب) .

طبق البرنامج معايير استهداف ومعايير دفع مختلفة نتج عنها تحديات جمة ذات علاقة بالشفافية والحوكمة والمساءلة، وكان برنامج الحالات الاجتماعية الصعبة أكبر برنامج تحويلات نقدي في الضفة الغربية وغزة بالنسبة لمخصصاته التمويلية وتغطيته، وتم به تقدير الأهلية من خلال زيارات البيوت من قبل الباحثين الاجتماعيين، ونظام تصنيف أعطى الأولوية للفئات المهمشة مثل الأطفال المهددون، والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة، أما برنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي فهو برنامج أصغر، واستخدم اعتبارات موضوعية لتقدير الاستهلاك الأسري، واعتمد الاستهداف في البرنامج على معادلة حسابية اختبارية لتحديد الأسر تحت خط الفقر، وتلك المصنفة كفقيرة (وزارة الشؤون الاجتماعية، البنك الدولي، 2012). وقد أشار البعض إلى أن مشكلة برنامج الحالات الاجتماعية الصعبة الأساسية كانت غياب الشفافية في آلية الاستهداف، والتي اعتمدت على التقدير غير الموضوعي من قبل الباحث الاجتماعي مما فتح المجال أمام المفاضلة والمحاباة في انتقاء المستفيدين.

وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي اختبرت الفقر والاندماج للبرنامج في الضفة الغربية وغزة أن حوالي نصف المستفيدين من دعم وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة في عام 2007 من غير الفقراء، و30% من التحويلات للأغنياء، ولم يحصل 40% من الفقراء على أي نوع من الدعم الاجتماعي (البنك الدولي، 2011). وكان هناك إقراراً متزايداً من ذوي العلاقة الأساسيين، وبالتحديد السلطة الوطنية ووزارة الشؤون الاجتماعية، والشركاء الدوليين في مجال التنمية مثل: الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي – بأنه وبالرغم من الدور الهام الذي تلعبها المساعدات الاجتماعية في الحد من الفقر وخاصة في غزة، ومنذ التدهور الاقتصادي في 2007، إلا أن هناك مجال لزيادة الفعالية من خلال تحسين الاستهداف والتغطية والتنسيق، وكان هذا المحرك الأساسي لإصلاح قطاع الحماية الاجتماعية حديثاً، وقد أسندت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2011-2012 المدعومة من صندوق دعم الخطة من مجموعة الممولين (انظر الجزء 6.1)، الصلاحيات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لتكون مسؤولة عن قيادة إصلاح قطاع الحماية الاجتماعية .

وتعتبر استراتيجية الحماية الاجتماعية – (استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية) خطوة أساسية في طريق الإصلاح الذي تقوده وزارة الشؤون الاجتماعية، أما الرؤية الدافعة للاستراتيجية فهي "حياة كريمة للمواطن الفلسطيني تؤدي إلى تنمية بشرية مستدامة في دولة فلسطينية مستقلة"، حيث تكون الحماية الاجتماعية من مسؤولية ومهام السلطة الوطنية تجاه المواطنين (وزارة الشؤون الاجتماعية 2010 b:12) ، وتشمل غايات الاستراتيجية (1) الحد من الفقر بين الفلسطينيين، (2) رعاية وتمكين الفقراء والمجموعات المهمشة (بما فيهم ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال وغيرهم)، (3) تشكيل واعتماد الضمان الاجتماعي والمحافظة على نظام ضمان اجتماعي متداخل، (4) تطوير البيئات التشريعية والمؤسسية والتنسيق لتحقيق أهداف قطاع الحماية الاجتماعية.

البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية هو المكون الأساسي لاستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية، وثاني أكبر برنامج اجتماعي تشرف عليه وتديره وزارة الشؤون الاجتماعية من حيث التغطية والتمويل، ويشكل البرنامج 1% من الناتج المحلي (البنك الدولي، 2012، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011). يهدف البرنامج إلى الحد من الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال توفير الدعم المالي المنتظم للأسر الفلسطينية الفقيرة وشديدة الفقر، ويتم تدعيم التمويل النقدي بحزمة دعم تشمل الدعم المالي، أو العيني على شكل الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والمساعدات الغذائية، وبدأ البرنامج في حزيران 2010 في الضفة الغربية، وحزيران 2011 في غزة بعد أن تم دمج كل من برنامج الحالات الاجتماعية الصعبة وبرنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي بهدف "توحيد البرنامجين الأساسيين في التحويل النقدي في وزارة الشؤون الاجتماعية في برنامج مركزي، شفاف، منصف، يخضع للمساءلة وذات صلة، والذي بدوره سيقود تحويلات نقدية أخرى وتحريك كل الموارد لمعالجة أفضل للفقر في فلسطين" (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2012 a)، وبكلمات وزيرة الشؤون الاجتماعية التي تمت مقابلتها في رام الله:

"إن الهدف الأساسي للتوحيد هو مساعدة الأسر الفلسطينية شديدة الفقر من خلال تحويلات نقدية عادلة وشفافة تسمح للأسر بالعيش بكرامة".

وفي ضوء نهج الحماية الاجتماعية القائم على الحق، والذي تم اعتماده في استراتيجية الحماية الاجتماعية التي ذكرت أعلاه، فقد عرفت الوزارة البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية "كحق للمواطنين الفلسطينيين" حيث أن "المواطنين هم مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية".

بدأ تنفيذ البرنامج من خلال ربط غزة مع قاعدة المعلومات الشبكية (التي تغطي الضفة الغربية وغزة)، وإعادة التأكيد على تصنيف الأسر بحسب المعادلة الحسابية الاختبارية، وتوسيع التغطية من خلال ضم أسر جديدة (البنك الدولي ، 2012). ويغطي الجزء 6.3 شرحاً تفصيلياً عن عمل البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية.

4- المنهجية

4.1 أهداف البحث، المحاور والأسئلة

شملت الأهداف الرئيسية للبحث:

- * استكشاف آراء وتجارب وتوجهات المستفيدين، وغيرهم من أعضاء المجتمع (غير المستفيدين) من البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية للتأكد من أنها تنعكس في السياسات والبرمجة.
- * التعرف على تجارب وتوجهات المنفذين.
- * توفير أمثلة عن أفضل الممارسات حول إشراك المستفيدين والمجتمعات في المتابعة والتقييم التشاركي لبرامج التحويلات النقدية.
- * بناء قدرات الباحثين في الوطن بما يخص جمع المعلومات التشاركية والتحليل النوعي.

ويوفر الإطار المفاهيمي (انظر الجزء الثاني) أداة تم الاسترشاد بها في استكشاف توجهات المستفيدين من برامج التحويلات النقدية في سياق نتائج العدالة الاجتماعية، حيث لا تنفذ برامج الحماية الاجتماعية في فراغ، وبذلك أخذنا بعين الاعتبار قضايا الاقتصاد السياسي الأوسع بما فيها علاقة المواطن بالدولة لتأطير هذا الواقع العملي، وكان لهذا أهمية كمدخل لفهم الطبيعة

المتعددة الأبعاد للمخاطر والتهميش، والتعرف على من يقود البرنامج وأثره على المستوى المحلي، وتعتبر الأفراد والأسرة والمجتمع (بما فيها التماسك الاجتماعي، والاقصاء، والوصمة) وتفاعلها مع عوامل مؤثرة على تحقيق نتائج العدالة الاجتماعية للأسر التي تعيلها النساء، على شكل فردي وجماعي، في مركز نظريتنا للتغيير لحماية اجتماعية قابلة لإعادة التشكيل.

وشملت محاور البحث مجموعات أسئلة حول لوجهات النظر حول لبرمجة حتماً الآن، وإمكانيات البرمجة في المستقبل. ويعرض المربع الثاني الأسئلة بشكل تفصيلي.

المربع (2): أسئلة البحث

1- وجهات النظر حول البرمجة حتى الآن

- * ما هي الآثار الإيجابية والسلبية لبرامج التحويلات النقدية من وجهة نظر المستفيدين / أعضاء المجتمع؟
- * ما هو الثمن الاجتماعي وما هي فوائد المشاركة في برامج التحويلات النقدية؟
- * ما هي آثار البرنامج المرجوة / غير المرجوة؟
 - الوصول إلى الخدمات.
 - نتائج ذات علاقة برأس المال البشري.
 - اسماع الصوت والتمكين.
 - استخدام الوقت.
 - الوصول إلى الفرص المدرة للدخل والاستفادة منها.
 - الأثر داخل الأسرة، وعلى المكانة الاجتماعية والتوزيع والآثار المضاعفة للبرنامج على المجتمع المستهدف.
- ما هي تصورات المستفيدين ومنفذي البرنامج عن قضايا ذات علاقة بتصميم وعمليات البرنامج/ طرق التنفيذ (النقد، الدفع بواسطة بطاقة الهاتف ... الخ)؟
- * حسب رأيهم
 - هل يستهدف البرنامج المستفيدين بالطريقة الصحيحة؟
 - هل كانت آليات تحديد المستفيدين ملائمة؟
 - هل كانت عمليات آليات وتوقيت وتواتر توزيع الفوائد ملائمة؟
 - هل مقدار التحويل ملائمة؟
 - هل وصلت التحويلات إلى المستفيدين المقصودين؟
 - هل تمت الاستفادة من أي نشاطات مكملة في التقليل من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على المخاطر وتعزيز الصلادة والعافية؟
- * ما رأيك بعمليات المساءلة بالبرنامج
 - هل تم تنفيذ البرنامج بشكل عادل؟
 - هل كانت هناك فرصاً لإسماع الشكاوى؟
- كيف يؤثر العمر والنوع الاجتماعي، والعرق، والإعاقة، والمرض ... الخ على نتائج برامج التحويلات النقدية.
 - هل تؤثر برامج التحويلات النقدية بشكل مختلف على الرجال، والنساء، والفتيات والفتية؟ إذا كانت الإجابة بنعم فكيف ولماذا؟
 - هل يتأثر تقديم الخدمات بأحكام مسبقة من طاقم وزارة الشؤون الاجتماعية تجاه المستفيدين بالاستناد إلى العرق والطبقة الاجتماعية؟
 - ما هو أثر الوساطة والمحسوبية على التوجهات وتقديم الخدمات بالبرنامج؟
- * ما هو أثر التحويلات النقدية على التماسك الاجتماعي على المستوى المجتمعي.
 - هل كان للتحويلات النقدية أي أثر إيجابي أو سلبي على التماسك الاجتماعي؟
 - هل قامت التحويلات النقدية بتقوية أو إضعاف آليات الحماية الاجتماعية التقليدية داخل المجتمع؟
 - ما أثر التحويلات النقدية على تشكيل رأس المال الاجتماعي -أفقياً (بين أعضاء في مجتمعات أخرى) وعمودياً (خاصة مع السلطات ومقدمي الخدمات)؟

- ما أثر التحويلات النقدية على علاقة المواطن بالدولة، وبما يخص التعاقد الاجتماعي وفهم الحقوق والواجبات ... الخ؟

2- آراء حول احتمالية البرمجة المستقبلية .

- كيف يمكن تضمين توجهات / تجارب المستفيدين في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج التحويلات النقدية؟
- كيف يمكن تمكين المستفيدين / المجتمعات ليساهموا في تصميم ومتابعة وتقييم برامج التحويلات النقدية؟
- ما هي نظم الحوافز التي يمكن تضمينها لتحسين كفاءة تقديم التحويل النقدي والخدمات، وتغيير السلوكيات السلبية المحتملة؟

2.4 أدوات البحث والعينة

جمع نهج هذه الدراسة ما بين البيانات الأولية والثانوية، وشملت البيانات الثانوية مجموعة البيانات الكمية للبرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية، والبيانات النوعية، التي جمعت من خلال المراجعة المعمقة للأدبيات باللغتين العربية والإنجليزية، ولوثائق الحكومة السياسية، وغيرها من الدراسات المنشورة، وغير المنشورة عن المخاطر والنوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية، والتمويل النقدي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة غزة.

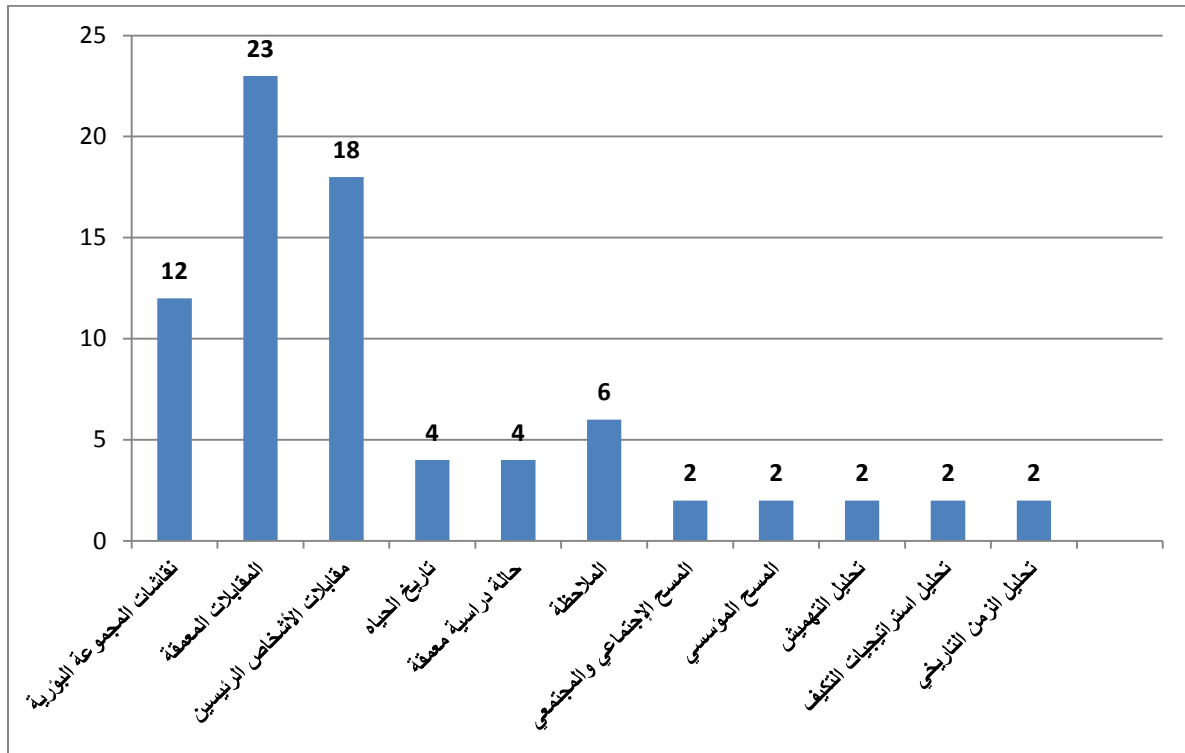
تم جمع البيانات الأولية من خلال عمل ميداني لمدة خمسة أسابيع بين آب وأيلول 2012، وقد تم تنفيذ العمل الميداني باتتبع الخطوات التالية:

- * تمرين "تحديد الاحتياجات التشاركي" نفذ في موقعين خلال فترة بداية البحث ولمدة أسبوعين في آب 2012: خان يونس في جنوب قطاع غزة والمسلخ في الشمال، ويهدف التمرين إلى استنباط معلومات من أعضاء المجتمع حول قضايا رئيسية، ومحاور يجب استكشافها في البحث، ولتحسين فهم الباحثين المحليين للسياق / الواقع قبل البدء بالعمل الميداني. وقد وفرت نتائج التمرين تقديراً أولياً للوضع، والذي ساهم في تطوير أدوات وأجندة البحث.
- * تم جمع البيانات الأولية لهذا البحث بين آب وأيلول في مركزين حضريين، بيت لاهيا في شمال غزة (محافظة غزة الشمالية)، ورفح في الجنوب (محافظة رفح) وباستخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث النوعي (انظر الشكل 4 أدناه).
- * 12 مجموعة نقاش بؤرية: عشرة مع المستفيدين من البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية، واثنان مع غير المستفيدين، وثمان مجموعات من المستفيدين من أسر تعيلها النساء (تشمل من هن أكبر من 45 عام وكذلك أصغر من 45)، مجموعة واحدة من أسر تعيلها النساء لا تستفيد من البرنامج، مجموعة مع نساء متزوجات، اثنان مع رجال متزوجين (واحدة مع المستفيدين وواحدة مع غير المستفيدين من البرنامج).
- * 23 لقاء معمق كالتالي: 12 مع أسر تعيلها النساء من البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية (يشمل من هن أكبر وأصغر من 45 عام)، لقاءان معقمان مع فتيات من أسر تعيلها النساء، و لقاءان معقمان مع شابين من أسر تعيلها النساء، و لقاءان معقمان مع سيدتين تعيلا أسرهن من غير المستفيدين من البرنامج، لقاءان معقمان مع سيدتين متزوجتين من المستفيدين من البرنامج، وثلاث لقاءات معمقة مع رجال من المستفيدين من البرنامج.
- * 4 حالات دراسة حالة معمقة و4 حالات دراسة تاريخ حياة (وتشمل الحالات الدراسية زيارات متكررة، ومقابلات مع الجيران والأقارب) مع مستفيدين وغير مستفيدين من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية بما فيها المستفيدين الجدد والقدامى.
- * 6 ملاحظات شملت: توزيع المساعدات الغذائية عدد (2)، توزيع التمويل النقدي في بنك فلسطين عدد (1)، وواحدة في مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية في رفح، وملاحظتين صاحب الباحثون فيها العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية خلال زيارات منزلية.
- * 8 أدوات مجتمعية مع مجموعات من المستفيدين، وغير المستفيدين من البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية: تمرينين في رسم الخرائط الاجتماعية والمجتمعية، تمرينين في التحليل المؤسسي، واثنين في تحليل التهميش وسبل التكيف، وتمرين في تحليل الزمن التاريخي.

* 18 مقابلة مع أشخاص رئيسيين ، منها 10 على المستوى الوطني والمناطقى و8 في غزة مع مجموعة واسعة من العاملين بما فيهم الهيئات الحكومية (مثلاً: مسؤولون في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة)، وممثلو المنظمات غير الحكومية (مثل CHF)، مؤسسات الأمم المتحدة، الممولون (البنك الدولي والاتحاد الأوروبي)، المجتمع المدني والأكاديميون والمؤسسات النسوية والخيرية وقياديو المجتمع وغيرهم.

ويمكن اعتبار عدد اللقاءات وتنوع الآليات المذكورة أعلاه كافياً بما فيها النهج التشاركي للحصول على معلومات معمقة، ومن مصادر مختلفة عن المستفيدين، وعن تصورات المجتمع الأوسع عن برنامج التحويلات النقدية، ويعتبر عدد المستجيبين كافياً أيضاً حيث أنه، وبخلاف البيانات الكمية التي تتوخى الحصول على أكبر كم من الإجابات للخروج باستنتاجات ذات دلالة إحصائية، فإن البيانات النوعية تحقق الغرض عندما تبدأ باستكشاف إجابات متشابهة، أو عند ظهور الاختلافات، وبهذا تكون الأعداد المذكورة أعلاه كافية لتغطية وجهات النظر والتجارب حول التحويل النقدي في هذه المواقع .

شكل رقم 4، توزيع الأدوات في الدراسة بحسب النوع والعدد.



تم انتقاء موقعي الدراسة – بيت لاهيا ورفح، بالاعتماد على معدل إنتشار الفقر الشديد والتهميش (انظر الجزء الخامس لنقاش معمق)، وقد تم انتقاء عينة الدراسة بشكل عشوائي وشملت مستفيدين وغير مستفيدين من البرنامج وبالإسترشاد بمعايير محددة مثل: العمر، الجنس، حالة المواطنة، مكان السكن، مدة الإستفادة من التحويلات النقدية وغيرها. وقد تم انتقاء المستفيدين من قاعدة بيانات المستفيدين لدى وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله، والتي وفرت لفريق البحث من قبل الوزارة.

الجدول 2: توزيع المستفيدين وغير المستفيدين في البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية (باستثناء مقابلات الأشخاص الرئيسيين) وحسب متغيرات رئيسية.

المتغيرات	المعدل الإجمالي	النسبة المئوية %
عدد المستجيبين من المستفيدين من البرنامج	67	51.9
	62	48.1
التوزيع بحسب الأداة	74	57.4

18.6	24	مقابلات معينة	
17.8	23	أدوات مجتمعية	
3.1	4	تاريخ الحياة	
3.1	4	الحالات الدراسية المعمقة	
62.8	81	نعم	أسر تعيلها النساء
37.2	48	لا	
65.9	85	نعم	قريب لسيدة تعيل أسرة (ابن أو بنت)
34.1	44	لا	
26.4	34	أقل من 35 عام	الفئة العمرية
27.9	36	أقل 36-45 عام	
45.7	59	أكثر من 45 عام	
23.3	30	ذكر	النوع الاجتماعي
76.7	99	أنثى	
10.1	15	أمي	مستوى التعليم
17.1	33	ابتدائي	
25.6	33	إعدادي	
27.1	35	ثانوي	
20.2	26	خريج جامعي	
31	40	متزوج	الحالة الاجتماعية
13.2	17	مطلق/ة	
52	67	أرمل/ة	
3.9	5	غير متزوج/ة	
51.9	67	لاجئ	لاجئ
48.1	62	غير لاجئ	
79.1	102	مستفيد	مستفيد / غير مستفيد من البرنامج
20.9	27	غير مستفيد	
30.3	30	أقل من عام	مدة الاستفادة من البرنامج
32.3	32	2-5 أعوام	
23.2	23	6-10 أعوام	
14.1	14	أكثر من 10 أعوام	
16.3	21	نعم	وجود عاقلة في الأسرة
83.7	108	لا	

4.1 قصور الدراسة

اعتمدت المنهجية التي استخدمت في هذه الدراسة على إجراء لقاءات مع عينة ممثلة من الأسر التي تعيلها النساء. ولا يقصد من هذه الدراسة أن تكون ممثلة للمستفيدين في المنطقة، أو ممثلة لقطاع غزة، حيث أنها جزء من المنهج الذي صمم سابقاً من قبل معهد التنمية لما وراء البحار ODI، وبالتالي لا تمثل النتائج الأسر التي تعيلها النساء في الموقعين، ولكنها تعكس عدداً مهماً من القضايا بما فيها تلك التي يواجهها المنفذون واللاعبون الأساسيون، وتأتي النتائج كمخرج متعدد مصادر المعلومات أو الاستهداف لاستهداف واسع للمستفيدين والمناطق الجغرافية والمنهجيات المستخدمة والتحليل المتعدد، وقد واجهت هذه الدراسة بعض القيود الخاصة بسبب البيئة العملية بما يخص عمل الأجانب في غزة والذي ذكر أعلاه، وبالتالي، عدم القدرة على الحصول على الصورة الكاملة لآراء وتصورات منفذي برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة.

وقد منعت سياسة "عدم الاتصال" لوزارة التنمية الدولية الاتصال مع حكومة الأمر الواقع والتواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة والتي أنشئت عام 2007 بعد سيطرت حماس على القطاع، وبالتالي، لا تشمل هذه الدراسة آراء وتصورات وأفكار وتجارب الباحثين الاجتماعيين المرتبطين مع حماس.

وعلى أي حال، فقد تمت لقاءات الأشخاص الرئيسيين مع مجموعة من الباحثين الاجتماعيين، ومدراء الدوائر، ومسؤولي المناطق في وزارة الشؤون الاجتماعية، التي كانت تديرها السلطة الفلسطينية قبل تشكيل حكومة حماس، وممن يعملون في وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، ويقصد من التنويه إلى المقابلات مع موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة الإشارة إلى ما تم التطرق إليه أعلاه حول المقابلات مع الأشخاص الرئيسيين.

4.2 الاتصال والتواصل والنشر

سيتم توزيع نتائج هذه الدراسة بأشكال متعددة، وعلى مستويات مختلفة بما فيها المجتمعي والوطني في مدينة غزة ورام الله، ودولياً.. في لندن، وسيتم عرض مواد مرئية منها الصور والأفلام والقصص الرقمية - حيثما كانت ملائمة - وعلى المستويات المتعددة، وسيتم تحضير ملخص عن الأراضي الفلسطينية المحتلة يتضمن هذا التقرير، وتقرير الضفة الغربية وتسليط الضوء على الاختلافات وأوجه الشبه في السياقين، وكذلك التوصيات البرمجية والسياسية. وسيتم تطوير إرشادات حول مشاركة المستفيدين في المتابعة والتقييم في برامج التحويلات النقدية بالاستناد إلى النتائج من خمسدول (كينيا، موزمبيق، الأراضي الفلسطينية المحتلة، أوغندا، اليمن)، وهي محور هذا المشروع البحثي، وكذلك الاستناد إلى حزم أدوات متوفرة عن متابعة وتقييم البرامج وغيرها من الوثائق ذات الصلة.

4.3 بناء القدرات

كان بناء قدرات الفريق جزء لا يتجزأ من مكونات هذه الدراسة، وقد قام الباحث الرئيس وقبل البدء بالعمل الميداني بتدريب فريق البحث المحلي حول منهج البحث، واستخدام أدوات البحث بالاستناد إلى التدريب الذي حصل عليه الباحث الرئيس في ورشة تدريب المدربين ولمدة أربعة أيام، نظمها معهد التنمية ما وراء البحار ODI، في نيروبي في آب 2012. وكان مخططاً أن يقوم الباحث الدولي الرئيس بمشاركة الباحث الرئيس المحلي في تدريب الطاقم، ولكن وبسبب اعتبارات أمنية، لم يتسنّ للباحث الدولي السفر إلى غزة. وعلى مدار الدراسة، قام الباحث الرئيس المحلي، وبدعم من الباحث الرئيس الدولي، بتوفير الإشراف والإرشاد والدعم للفريق المحلي. وبالاستناد إلى منهجية هذه الدراسة، قام أحد الباحثين المحليين بتقديم عرض عن البحث التشاركي في مؤتمر عقد في جامعة الأزهر في غزة في أوائل تشرين أول 2012.

4.4 الاعتبارات الأخلاقية

تم التأكيد على المحافظة على حقوق المشاركين في البحث وفي كل مراحل البحث، وتم اتباع مبادئ الأخلاق الدولي للأسس الأخلاقية لعام 1975 (والمعروفة بمدونة هلسنكي والذي أقرته الجمعية الطبية العالمية)، وتم الحصول على رسالة رسمية بالموافقة على إجراء الدراسة من لجنة هلسنكي بغزة. وقبل البدء في العمل الميداني، تم توفير شرحاً مفصلاً عن أهداف الدراسة ومخرجاتها والتأكيد على السرية لكل المشاركين في الدراسة. بالإضافة إلى الموافقة الشفوية للقيام بنقاشات العمل الميداني، تم أيضاً أخذ الموافقة المكتوبة لأخذ الملاحظات والتسجيل الصوتي والتصوير.

أنظر الملحق رقم 2 لشرح مفصل عن المنهجية بما في ذلك العمل الميداني وعملية التحليل.

5 وصف لمواقع الدراسة

لقد تم انتقاء موقعي البحث – بيت لاهيا في محافظة شمال غزة ومدينة رفح في محافظة رفح (أنظر الشكل 5 أدناه)، بناء على معدل حدوث الفقر الشديد وأيضاً وجود مخاطر محددة .

الشكل 5 خارطة لقطاع غزة ومواقع الدراسة



وكما يشير الجدول 3 أدناه، لا نرى اختلافات كبيرة في معدل الفقر بين المحافظات الخمس في قطاع غزة، ولكن هناك اختلافات ذات دلالة: مثلاً، توجد في بيت لاهيا ورفح أعلى نسبة من الفقر الشديد (40% و 42% على التوالي) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009). إضافة لذلك، يقع الموقعان في المناطق الحدودية (بيت لاهيا في الشمال على الحدود مع إسرائيل، ورفح في الجنوب على الحدود مع مصر)، وهاتان المنطقتان معرضتان لعمليات إسرائيلية وإجتياحات متكررة واسعة النطاق. وبذلك، فإن الموت والإصابات والتشريد وخسارة الممتلكات ومصادر الرزق تزداد حدة في المنطقتين، ولها تبعات هامة على رفاهية الأسر والتهمة الاقتصادية التي يواجهونها.

الجدول 3 – مستوى الفقر في المحافظات الخمس في قطاع غزة.

رفح	خان يونس	دير البلح	غزة	شمال غزة	
38%	38%	38%	35%	40%	شديدة الفقر
28%	26%	28%	29%	28%	تحت خط الفقر

فوق خط الفقر	35%	35%	34%	36%	31%
--------------	-----	-----	-----	-----	-----

المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

أنظر الملحق 4 و 5 لبيانات اضافية عن رفح وشمال غزة.

5.1 رفح

السكان، التهميش والمعيشة

تقع رفح في أقصى الجنوب على الحدود بين غزة ومصر، ويبلغ عدد سكان محافظة رفح 202.227 نسمة (12.3% من مجموع السكان غزة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012). معدل البطالة في محافظة رفح 33% مع 47% بطاله بين الإناث (المرجع السابق)، وأغلبية السكان في رفح هم من اللاجئين (87%) (المرجع السابق).

هناك ما مجموعه 3.168 فرداً في كل كيلومتر مربع أي كثافة سكانية عالية جداً وبالإخص في مخيم رفح، حيث قد تصل الكثافة السكانية الى 10.000 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ، وهي من أعلى النسب في العالم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2012).

يقطن أكثر من نصف سكان رفح في المخيم في وسط المحافظة، وهو ثاني أكثر مخيم بأعلى كثافة سكانية في غزة (الأونروا، 2012). إن معظم السكان المعرضين للتهميش في رفح هم من اللاجئين المتمركزين في منطقتين: مخيم اللاجئين في رفح والمناطق السكانية في تل السطان. بالإضافة إلى الاكتظاظ وسوء الأحوال المعيشية، فقد أشار العديد من المستجيبين في هذه الدراسة أن هاتين المنطقتين معرضتين للمخاطر بسبب العمليات التدميرية المتكررة بين 1995-2000. وكما هو مبين في الجزء 6.1، فإن هذه الهجمات قد دمرت كلياً آلاف البيوت وتسببت في تشريد واسع النطاق، وما زال أثر هذه العمليات قائم ليوماً هذا. ولم يتسن للكثيرين أن يعالجوا تجربتهم في التشرد، كما هو مبين في المربع 3 أدناه ، فهناك شعوراً أن هذه الأحداث كانت دافعاً هاماً لتعميق الفقر في المنطقة.

المربع 3. هدم البيوت والتشريد والفقر الجماعي في رفح

في مقابلة تاريخ الحياة مع أرملة عمرها 56 عاماً تسكن في مخيم رفح للاجئين، استذكرت السيدة وبحزن عميق الأحداث في العام 2007 عندما قامت الجرافات الإسرائيلية بهدم منزلها الذي كان قد شيد قبل عامين، وأضافت " شعرت أن حياتي انتهت، وكان الحادث قد قتلنا، ما زلت أحن إلى بيتي". وقد ربطت أيضاً وضع فقرها الحالي مع تجربة التشريد أولاً وموت زوجها قبل سنتين ثانياً.

تاريخياً، كانت الموارد الأساسية للمعيشة في رفح هي الوظائف في القطاع الخدماتي خاصة في الدوائر الحكومية والأونروا، وكذلك في قطاع الزراعة بما فيها تربية الماشية والصيد، وقد جنى مالكو الأنفاق فوائد اقتصادية ضخمة منذ إنشاء اقتصاد الأنفاق في العام 2007، وعرفهم تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية على أنهم "طبقة جديدة من أصحاب الملايين" (منظمة العمل الدولية، 5: 2010). وبالرغم من عدم توفر معلومات دقيقة، فقد قدر عدد الأشخاص (بالأخص الذكور والشباب الصغار والفتية) الذين يكسبون رزقهم من الأنفاق ما بين (2.000 و 2.500) (هيئة الأمم المتحدة – أوتشا 2011). وكما هو مبين في الجزء 6.2، فإن العمل في الأنفاق شديد الخطورة حيث الموت والإصابات، ويواجه العمال المهددات اليومية التي تشكل مخاطر جدية على حياتهم.

مزودو المساعدات الاجتماعية

لقد أشار المستجيبون أن الأونروا ووزارة الشؤون الاجتماعية هما أهم هيتان توفران المساعدات الاجتماعية في رفح، للكثيرين فإن الأونروا هي أهم مقدم للخدمات في أوقات الشدة، بينما تقع وزارة الشؤون الاجتماعية في المرتبة الثانية. وهذا ليس غريباً

أن غالبية سكان رفح هم من اللاجئين المسجلين في الأونروا، ومعتمدون على المساعدات شبه الحكومية التي توفرها الوكالة، لأكثر من 60 عام. وهناك عدد من المشاريع التي مولتها الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة في التجمعات السكانية في السلام والبرازيل وتل السلطان، كمصادر هامة لدخل الذكور والشباب الصغار في المنطقة، وقد تم أيضاً ذكر المؤسسات المحلية كموفرين أساسيين للدعم مثل، مؤسسة فاتن التي توفر قروض صغيرة للفقراء، والإغاثة الإسلامية العالمية التي تدعم تطوير الأعمال الصغيرة، كمقدم رئيس للمساعدات، وهناك مؤسسات غير حكومية ومؤسسات مجتمعية بما فيها مؤسسة الصلاح، وجمعية بينا، وقرية الأطفال SOS وعدد من مؤسسات التأهيل.

5.2 بيت لاهيا

السكان، التهديدات والمعيشة.

تقع بيت لاهيا في محافظة شمال غزة في الجانب الشمالي الغربي من قطاع غزة على الحدود مع إسرائيل، ويبلغ عدد سكان المحافظة 322.126 نسمة (18% من مجموع سكان غزة)، بينما يقطن في بلدة بيت لاهيا 75.000 نسمة (الجهاز المركزي الفلسطيني، 2012). وتبلغ نسبة البطالة في محافظة شمال غزة 28.5%، وكما في رفح وفي القطاع ككل، فإن البطالة بين الإناث أعلى بكثير (43.1) (المصدر السابق). وبالمقارنة مع رفح، فإن نسبة اللاجئين أقل (69%) من مجموع السكان (الأونروا، 2012). أما الكثافة السكانية فهي أعلى في محافظة شمال غزة من محافظة رفح، وبمعدل 5.281 شخص لكل كيلو متر مربع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

بخلاف رفح، لا يتمركز الفقراء في مناطق معينة ولكنهم منتشرون في مناطق سكنية متعددة. وتم ربط هذا النمط من الإسكان بارتفاع البطالة، وتعميق للفقر الذي تعاني منه الأسر في بيت لاهيا نتيجة لخسارة الوظائف في سوق العمل الإسرائيلي.

تاريخياً، كانت الزراعة هي المورد الأساس للمعيشة، ونظراً لأن المنطقة كانت تشتهر بإنتاجها للحمضيات والتفاح والفراولة والزهور، التي كانت تُصدّر إلى الخارج، عمل العديد من الشباب من بيت لاهيا كعمال بأجر يومي في إسرائيل في مجالي الزراعة والإنشاءات، بما فيها المستوطنات الإسرائيلية، بسبب ارتفاع الأجور في إسرائيل مقارنة مع غزة. وقد رافق دخول العمال على مراحل إلى سوق العمل نتيجة ازدياد في القيود الإسرائيلية المشددة على حركة الناس والبضائع من وإلى قطاع غزة منذ عام 2000، وبازدياد صعوبة الوصول إلى السوق الإسرائيلية، وإغلاقها تماماً في وجه العمالة من غزة في 2005، بدأ هؤلاء العمال بالدخول في الاقتصاد المحلي. وكانت لهذه القيود تبعات خطيرة على الاقتصاد المحلي وسوق العمل تسببت في ارتفاع معدلات البطالة وتقليص فرص العمل المتاحة، وقد وجد عدد قليل من العمال عملاً في القطاع الخاص، أو في قطاع الزراعة في غزة حيث بقي عدد كبير بدون عمل.

تأثرت بيت لاهيا كونها قريبة من الحدود الإسرائيلية بعملية الرصاص المصبوب في كانون ثاني 2009، وتدمير واسع النطاق للمصانع وورش العمل، والمزارع، والأراضي الزراعية والبيوت، وعلى سبيل المثال، خُصص مساح في عام 2009 قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين 1800 أسرة في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية، إلى أن أعلى نسب من الموت والتشريد ودمار البيوت السكنية من الرصاص أو من القصف المدفعي، حصلت في محافظة شمال غزة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009). قبل وخلال وبعد عملية الرصاص المصبوب، حيث تسببت الاجتياحات الإسرائيلية الأرضية والجوية المتكررة، وصعوبة وصول الناس إلى الأراضي الزراعية المجاورة، إلى إضعاف سبل العيش بشكل ممنهج، حيث أصبحت العديد من الأسر تعاني من الفقر الشديد.

مزودو المساعدة الاجتماعية

برزت وزارة الشؤون الاجتماعية في بيت لاهيا كأهم موفر للمساعدة في المنطقة، وخلال تمرين للمسح المؤسسي نفذ مع أسر تعيلها النساء، فقد أعربت النساء المتزوجات وغير المتزوجات أن الخدمات الصحية هي أكثر المساعدات قيمة حيث وضع عليها البعض أهمية أكبر من تلك المخصصة لوزارة الشؤون الاجتماعية، (كما هو مبين في الجزء 6.1)، تشير هذه القيمة إلى الأهمية التي توليها النساء للمساعدة الصحية، خاصة النساء الكبيرات في السن واللواتي يقدمن الرعاية لأفراد من العائلة لديهم أمراض مزمنة. وهناك عدد من المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة الصلاح، وغيرها من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات

المحلية بما فيها جمعية تطوير بيت لاهيا ، جمعية تطوير المرأة الريفية، وجمعية الفراولة قد تم ذكرها خلال نقاشات العمل الميداني كلاعب هام في توفير العديد من الخدمات منها: التحويلات النقدية، والمساعدة الغذائية وغيرها من الدعم العيني، وفرص العمل، والخدمات الصحية والدعم الزراعي.

6 لمحة عن آليات وحوكمة البرنامج

6.1 آليات برنامج التحويلات النقدية

يعتبر المشروع الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية أهم برامج السلطة الوطنية في الحماية الاجتماعية، تديره وزارة الشؤون الاجتماعية تحت مظلة استراتيجية الحماية الاجتماعية، التي شكلت حديثاً (انظر الجزء 3 أعلاه)، وقد تم تطبيق البرنامج في الضفة الغربية أولاً ومن ثم غزة، بعد دمج برنامجي التحويلات النقدية (برنامج الحالات شديدة الفقر وبرنامج شبكة الأمان)، نتج

عنها إصلاح النظام الوطني للتحويلات النقدية، وشمل هذا تحول هام من الاستهداف المحدد لفئات معينة إلى الاستهداف المبني على مؤشرات ومعايير الفقر، وتوسيع هائل في التغطية، وخلق نظام سجل وطني موحد أو قاعدة بيانات المستفيدين.

معايير الاستهداف والاختيار

الهدف الأساس للبرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية هو التقليل من الفقر في الضفة الغربية وغزة، بالتركيز على الأسر شديدة الفقر، وبحسب كلمات أحد المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية:

"يعالج البرنامج الفلسطيني للتحويلات النقدية الفقر، والفكرة الهامة هي استهداف أفقر الفقراء، ويؤخذ وضع الفقر للعائلة ككل بالحسبان وليس فقط فئات محددة مثل الأرامل والأيتام، حيث ترعّب وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدة كل الأسرة".

ويعكس نهج الاستهداف الهدف العام للبرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية، في خفض الفقر باختبار الأسر المستفيدة تبعاً لمعادلة تعتمد على الاستهلاك وتقدر رفاهية كل متقدم بالطلب للبرنامج، وعلى الأسرة أن تقدم طلباً للبرنامج كخطوة أولى من خلال تعبئة استمارة (نماذج الاستهداف⁷). تدخل بعدها معلومات الأسر المؤهلة في السجل الموحد من قبل مدخلي البيانات في كل من الضفة الغربية وغزة واحتسابها على أساس علاقة الاستهلاك الكلي من خلال التحليل الانحداري المتعدد المبني على المعادلة التي تتضمن 31 متغيراً تقيس نواحي عديدة من الاستهلاك. وقد بُني نموذج الانحدار على أساس المؤشرات التي استخدمت عام 2007 في مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لميزانية الأسرة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011a، 2012).

ويتم زيارة الأسر المؤهلة حسب خلال المعادلة في مرحلة تقديم الطلب، من قبل باحث اجتماعي يتحقق من المعلومات التي توفرت، وباستخدام مجموعة من الأسئلة (بحسب نموذج التحقق)، ويتم بعدها ادخال المعلومات إلى قاعدة المعلومات الموحدة حيث يتم اعطائها المعادلة للمرة الثانية، ويتم تسجيل الأسر المؤهلة، ويمكن للأسر الغير مؤهلة أن ترفع شكوى مكتوبة أو شفوية في مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة تطلب إعادة إجراء قياس حالة الاستهلاك في الأسرة، (انظر الجزء 9 لنقاش معمق عن قنوات التظلم).

وقد أشار المسؤولون وكذلك الباحثون الاجتماعيون في وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله إلى أنه تم عند انطلاق المشروع في الضفة الغربية، تم استلام عدد واسع من الشكاوي من المستفيدين وأن أسر مؤهلة تم استبعادها بسبب المعادلة، وقد أقر المسؤولون أن هذا الاستبعاد جاء نتيجة لغياب الوزن الكافي لمتغيرات الاستهلاك ذات العلاقة بالفقر في المعادلة الحسابية، مثلاً: الإعاقة في الأسرة، والأسر التي تعيلها النساء، وتم في عام 2012 إضافة " التعرض للمخاطر / التهميش : الأسر التي تعيلها نساء والإعاقة والأمراض المزمنة ،أو كبار السن للاحتساب في المعادلة (البنك الدولي، 2012).

وتم إضافة هذا التصنيف للسماح باستمرار الدعم للمستفيدين من برنامج الحالات شديدة الفقر السابق (الذين انضموا للبرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية في عام 2010 وعلى شكل مؤقت ليخرجوا من البرنامج في حزيران، 2011)، والذين لم يتأهلوا حسب المعادلة، وحصلوا على نقاط فوق معدل خط الفقر الشديد، وكما هو مبين أدناه، أن الذين يقعون في هذا التصنيف يحملون قسيمة صرف زهرية اللون في غزة وعددهم 6.592 عائلة (انظر الجدول 4 أدناه).

بالإضافة إلى ذلك فقد أدخلت وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة في نيسان 2012، شرطين جديدين قبل النظر في أي طلب هما: (1) وجود "ظروف خاصة" في الأسرة، بما فيها الأسر التي تعيلها النساء، المرض، الإعاقة، كبار السن والأيتام و(2) كبر حجم الأسرة (أكثر من 6 أفراد) مع وجود على الأقل فرداً واحداً في الجامعة وبدون أي دخل (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2012c).

من حيث المبدأ، وقبل الشروع في تسجيل أي أسرة جديدة وحصولها على أول حوالة نقدية، يتم فحص الأسرة من قبل لجنة الإعانة الاجتماعية بالمنطقة، وهذه اللجان جزء من تصميم برنامج التحويلات النقدية، ودورهم الأساسي هو تكميلي لعملية الاستهداف القائم على المعادلة، والتأكد من أن المعلومات التي جُمعت عن عوامل التهميش الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها العائلة صحيحة (مثلاً، تأكيد حيازة الممتلكات والأصول، وتوفير الإطلالة على التوترات العائلية الخاصة ونقاط

⁷ يمكن للأسر المؤهلة أن تقدم الطلب مباشرة إلى مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة من خلال تعبئة وإمضاء نموذج الاستهداف. ويمكن للباحث اجتماعي أن يقوم بتعبئة النموذج للمتقدم بالطلب بينما يقوم الأخير بالتوقيع عليه.

الضعف .. الخ) . وقد شكلت هذه اللجان كجزء من انطلاق المشروع في الضفة الغربية⁸، غير أن لقاءات الأشخاص الرئيسيين تشير إلى ضعف عمل هذه اللجان، وإلى اجتماعاتهم غير المنتظمة، وعدم اتباعهم قواعد خاصة أو عملية صنع قرار ممنهجة وجماعية عند فحصهم للطلبات الجديدة، وبحسب المسؤولين، كان من المفروض أن تشكل لجان الإعانة الاجتماعية في المناطق في غزة كجزء من تنفيذ برنامج التحويلات في منتصف 2011، غير أن الانقسام السياسي ما بين غزة ورام الله منع من الوصول إلى اتفاق حول تشكيل وطبيعة العضوية متعددة الأحزاب في هذه الهياكل، وبالتالي لم يتم تشكيل هذه اللجان في غزة.

وبغياب لجان الحماية الاجتماعية في غزة، يتم تحديد الأسر من خلال المعادلة، وبسبب الانقسام السياسي المستمر بين رام الله وغزة، فالاحتمالية ضعيفة جداً في أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله بمواصلة التحقق حول وضع الاستهلاك لمقدمي الطلبات والمستفيدين في غزة.

الاتحاق في البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية وإعادة الفحص.

يتم اتخاذ القرار بخصوص المستفيدين الجدد كل ثلاثة أشهر، وقبل أن يحصلوا على الدفعة الأولى، يطلب من الأسر المؤهلة أن تزود مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية بالعديد من الوثائق الداعمة (وحيث ما تنطبق): نموذج وبطاقة الاعانة من الاونروا، تقارير طبية، صور عن بطاقة الهوية، وشهادات الميلاد لكل أفراد الأسرة، شهادات التسجيل في المدارس للأطفال 6-18 عام، شهادات الطلاق، والبطالة وغيرها (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010).

إضافة إلى ذلك، عندما يتم إعادة فحص حالة استهلاك الأسرة (انظر أدناه)، يطلب من المستفيدين إعادة تقديم الوثائق الداعمة . ويرى غالبية المستفيدين أن هذا الإجراء متعب ومكلف ويحتاج إلى وقت طويل حيث يتطلب العديد من الزيارات وأوقات الانتظار في الطوابير لعدد من المؤسسات (مثلاً: المحاكم للحصول على شهادات الطلاق، المدارس والجامعات للحصول على وثائق التسجيل وهكذا)، وبعدها يتم الذهاب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لتزويدهم بالوثائق. وأشار المستفيدين أنه وبتنسيق أفضل بين وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من المؤسسات والوزارات، تستطيع أن تحصل على الوثائق المطلوبة مباشرة وبالتالي توفر الوقت والتكلفة على المستفيدين. وبعد انتهاء آخر مرحلة من التسجيل بنجاح، يتم صرف الدعم للمستفيدين كل ثلاث أشهر، ويتم إعادة فحص حالة الاستهلاك لدى المستفيد بعد عام من خلال زيارة ميدانية يقوم بها الباحث الاجتماعي، وبالاعتماد على نموذج التحقق (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010). إذا وجدت المعادلة المستخدمة أن وضع استهلاك الأسرة أسوأ، يتم إعادة احتساب الإعانة النقدية وتتم زيادتها.

أما إذا وجدت المعادلة وبناء على المعلومات التي جُمعت أن وضع الأسرة تحسن، مثلاً، بسبب الحصول على وظيفة جديدة أو بناء منزل، فيتم حينها تخفيض المبلغ أو إيقافه، ويمكن للأسرة أن ترفع شكوى مكتوبة أو شفوية في وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، حيث تقوم لجنة التظلم بمراجعة الحالة، وأفاد الأشخاص الرئيسيين أنه تم تشكيل هذه اللجنة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة وبعضية موظفين من المستوى الإداري في الوزارة وباحثين اجتماعيين. وإذا وجدت لجنة التظلم في غزة أنه يجب إيقاف الدعم للأسرة، تقوم الوزارة في غزة بتقديم النصيحة للعائلة للاتصال بوزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله للتظلم النهائي. وكما هو مبين في الجزء التاسع أدناه، هناك ضعف في عمل اللجنة وغياب للنهج المنتظم في التعامل مع حالات الشكاوى، (انظر الجزء التاسع لنقاش معمق عن قنات التظلم). وبحسب البيانات الحديثة لوزارة الشؤون الاجتماعية، هناك 344 مستفيد من محافظة شمال غزة و 274 مستفيد من رفح تم إيقاف الدعم المقدم لهم من برنامج التحويلات النقدية، منذ تشرين أول 2011، وبمجموع 1.667 مستفيد من جميع أنحاء غزة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2012).

وبحسب الأشخاص الرئيسيين، هناك احتمالية لقطع أو خفض مبلغ التحويل فقط للمستفيدين الذين تم تسجيلهم مع انطلاق برنامج التحويلات النقدية، ولا يخضع المستفيدين من برنامج حالات الفقر الشديد السابق إلى أي تغيير في مبلغ التحويل النقدي، حيث يستمر دعمهم بشكل مؤقت من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وبمبلغ وقدره 750 شيكل جديد (\$195) كل ثلاثة أشهر، وحتى يتم اتخاذ قرار بهذا الشأن.

أفاد أحد المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة أن وزارة المالية تجري فحوصات إضافية على المستفيدين من البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية، قد ينتج عنها إيقاف فوري للدعم. وإذا وجد أن المستفيد موظف لدى السلطة وراتب منتظم أو يحصل على شكل آخر من الإعانات الحكومية (مثلاً من أسر الشهداء والمصابين)، أو لديه أصول لم يفصح وراتب منتظم أو يحصل على شكل آخر من الإعانات الحكومية (مثلاً من أسر الشهداء والمصابين)، أو لديه أصول لم يفصح

⁸ يترأس لجان الإعانة الاجتماعية في مناطق الضفة الغربية مدير عام كل مديرية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المنطقة. العضوية واسعة النطاق وتشمل أعضاء من مؤسسات متعددة بما فيها: الحكومية، المنظمات غير الحكومية، المعلمون، العاملون الصحيون وغيرهم من أعضاء المجتمع.

عنها في مرحلة تقديم الطلب، فيتم عندها التوصية بإيقاف الدعم. وتم منذ تشرين أول 2011، إيقاف الدعم عن 107 مستفيد في محافظة شمال غزة و90 مستفيد من رفح نتيجة لفحص وزارة المالية (وبمجموع 606 مستفيد في جميع أنحاء غزة).

مبلغ التحويلات النقدية.

يتراوح مبلغ المنحة النقدية من خلال البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية ما بين 750 و1800 شيكل (195 إلى 465 دولار أمريكي) كل ثلاثة أشهر يتم احتسابها على أساس تغطية 50% من فجوة الفقر للأسرة، أي الفرق ما بين الاستهلاك التقديري للأسرة (علامة الاستهلاك الكلي من خلال المعادلة) وخط الفقر الشديد⁹، ولكن، وبسبب غلاء المعيشة¹⁰، يغطي التحويل النقدي أقل من 50%. 30% فقط وبسحب أحد المسؤولين من وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، تصنف الأسرة كشديدة الفقر إذا حصلت على نتيجة استهلاك كلي أقل من خط الفقر الشديد، وتصنف كفقيرة إذا حصلت على نتيجة ما بين خط الفقر الشديد وخط الفقر، وتصنف كغير فقيرة إذا حصلت على نتيجة أعلى من خط الفقر (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2012، والبنك الدولي).

ولتحديد مبلغ التحويل النقدي والأهلية، تأخذ المعادلة الحسابية، كنقطة انطلاق، مستوى الاستهلاك لتحديد الفقر بناء على المتغيرات في مسح ميزانية الأسرة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2007، ويمكن تعديل المبلغ ليأخذ بالحسبان عدد أفراد الأسرة وحتى سقف محدد كما هو مبين في الجدول 4، وبخفض نسبي للمبلغ الإضافي بدءاً بالفرد التاسع في الأسرة وبدون أي زيادة بعد 17 فرد في الأسرة، وهذا غير كافٍ لمعالجة فجوة الفقر في الأسر الكبيرة مع أنه يوفر بعض الراحة. ومعدل ما تحصل عليه الأسرة في غزة هو 1284 شيكل (334.65 دولار) وبمعدل عدد أفراد الأسرة أكثر من ستة أفراد، بينما المعدل أقل في الضفة الغربية حيث تحصل الأسرة على 918 شيكل (23.25 دولار أمريكي) وأيضاً وبمعدل أقل من أربع أفراد في الأسرة الواحدة.

نظام الدفع

تدفع الحوالات النقدية إلى ممثل عن الأسرة تم تسميته وقبوله كمستفيد في البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية لاستفادة كل أفراد الأسرة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010)¹¹.

عندما يتوفر النقد للتوزيع – كل ثلاثة أشهر تقريباً – تصدر دعوة عامة في التلفزيون الوطني (تلفزيون فلسطين)، بينما يتم التوزيع كل ثلاثة أشهر وبشكل منتظم، إلا أنه يمكن أن يكون هناك تأخيراً بسبب نقص في السيولة. مثلاً استحققت الدفعة الأولى من دفعات البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية وللربع الأول من 2012 في آذار، ولكنها وزعت في أواخر نيسان (البنك الدولي، 2012)، وكما هو مبين في الجزء السابع، أشار العديد من المستفيدين إلى تأخر في الدفعات قد يصل إلى شهر، وقد أشار البعض أنه وبالرغم من انتظام الإعانة النقدية، إلا أن التأخير في الدفعات وغياب تاريخ محدد للدفع كل ثلاثة أشهر يشعر المستفيدين بالضغوطات المالية.

وبخلاف الضفة الغربية، حيث تم حديثاً إدخال نظام الدفع في الحسابات البنكية، يستمر توزيع التحويلات النقدية للمستفيدين في غزة عن طريق قسيمة الدفع التي يمكن الحصول عليها مباشرة من البنك، أو من وزارة الشؤون الاجتماعية. وبالتحديد، يحمل المستفيدون من دعم الاتحاد الأوروبي قسيمة الدفع البيضاء، ويمكنهم صرفها إلى نقد مباشرة من بنك فلسطين¹² أو أي بنك آخر، أما المستفيدون الذين يتلقون الدعم من البنك الدولي، أو السلطة الفلسطينية فيحملون قسيمة صفراء زهرية على التوالي يحصلون عليها من مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية، ويمكن تحويلها من بنك فلسطين أو أي بنك آخر. ولم يذكر أي من المستفيدين المستجيبين أن لديهم حساب بنكي لدى بنك فلسطين أو أي بنك آخر. وكما هو مبين في الجزء 8.2، فإن الغالبية العظمى من المستفيدين يتطلعون إلى أخذ مبلغ التحويل لتغطية ديونهم، وتغطية احتياجات الصرف الأساسية، وقد أفاد عدد قليل من الأسر التي تعيلها النساء على وجه الخصوص، أنهن يقمن بتخصيص بعض المبالغ لحوالات النقدية لشراء الملابس لأطفالهن. وعلى الرغم

⁹ وكمراجع، لقد حدد خط الفقر الشديد للعام 2010 ولأسرة مكونة من بالغين اثنين وثلاثة أطفال ب، 2237 شيكل (609 دولار أمريكي) (البنك الدولي 2012,b).

¹⁰ تحت برنامج حالات الفقر الشديد، كان المبلغ محدداً وموحداً لجميع المستفيدين وبمبلغ وقدره 1.000 شيكل (\$262) كل ثلاثة أشهر، أما في برنامج شبكة الأمان أصبح المستفيدون يحصلون على مبلغ يتراوح بين 600 إلى 1500 شيكل (\$175-394).

¹¹ يعرف الدليل السريع عن سياسة وإجراءات البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية الذي تنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية، مقدم الطلب إلى البرنامج " كفرد من أفراد الأسرة الذي يعيى ويستكمل الطلب عن كل أفراد الأسرة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010: 4). ويعرف المستفيد بـ " الأسرة أو من يمثلها وتم قبوله كمستفيد. وقبل أن يتم قبول المستفيد، يشار إليه /إليها بالمتقدم /ة بالطلب (المرجع السابق).

¹² بحسب أحد الأشخاص الرئيسيين في بنك فلسطين، يقوم البنك بالتعامل مع 90% من الحالات في غزة.

من أن المسافات في غزة قصيرة بشكل عام، إلا أن عدد قليل من المستجيبين وخاصة من بيت لاهيا التي تقع على الحدود مع إسرائيل، اشتكى من بعد البنك عن مكان سكنهم، بينما أشار غالبية المستجيبين عن سهولة الوصول للبنك.

هناك مفاوضات جارية بين الشؤون الاجتماعية في رام الله وغزة، لفتح حسابات بنكية للمستفيدين، وإدخال نظام التحويل النقدي مباشرة إلى الحسابات البنكية كما هو الحال في الضفة الغربية، وبالتالي إلغاء العمل بقسيمة الدفع، ولم يذكر المستجيبون المسؤولون الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة متى سيحصل هذا التغيير أو السقف الزمني المتوقع لحدوثه.

تغطية البرنامج الفلسطيني للتحويلات النقدية

يصل البرنامج حالياً لأكثر من 95.000 أسرة مستفيدة، ما يقارب نصفهم في الضفة الغربية 47.267 والنصف الآخر (48.551) في غزة. وكما هو مبين في الجدول رقم 4، بلغ عدد الأسر المستفيدة في بداية توحيد نظام التحويلات النقدية حوالي 55.000 أسرة مستفيدة¹³ (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2012a)، وهذا يعكس توسعه في التغطية وزيادة في نسبة المستفيدين في غزة، وبحسب أحد الأشخاص الرئيسيين في وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله، أنه كانت نسبة المستفيدين في غزة قبل توحيد البرنامج 30-35% بينما هي 50% حالياً.

وعلى أي حال، يبقى عدد كبير من الأسر الفقيرة جداً خارج البرنامج، وبحسب الأشخاص الرئيسيين في وزارة الشؤون الاجتماعية، هناك 125.000 عائلة حالياً تعيش في حالة فقر مدقع ومعظمهم في غزة.

جدول 4: التحويلات النقدية للمستفيدين في الضفة الغربية وغزة أيلول / 2012

التمويل	غزة		الضفة الغربية		المجموع		النسبة	
	عدد الأسر	المبلغ بالشيكل	عدد الأسر	المبلغ بالشيكل	عدد الأسر	المبلغ بالشيكل	نسبة الأسر	نسبة المبلغ من الإجمالي
الاتحاد الأوروبي	38.625	50.281.836	24.616	25.207.482	63.241	75.489.318	66.00%	71.39%
البنك الدولي	3.334	55.63.605	1.195	1.106.694	4.529	6.670.299	4.73%	6.31%
السلطة الفلسطينية	6.592	6.497.640	21.456	17.087.466	28.048	23.585.106	29.27%	22.3%
المجموع	48.551	62.343.081	47.267	43.401.642	95.818	105.744.723	100.00%	100.00%

المراجع وزارة الشؤون الاجتماعية، 2012

قدر الأشخاص الرئيسيين من وزارة الشؤون الاجتماعية أن غالبية المستفيدين من البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية (حوالي 76.000) أسرة، مصنفة كفقيرة جداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ينسجم مع نتائج مسحاً حديثاً للبنك الدولي الذي أشار إلى أن غالبية المستفيدين في وزارة الشؤون الاجتماعية هم شديدي الفقر 83% من مستفيدي غزة هم من شديدي الفقر، مقارنة ب 56% في الضفة الغربية مما يعكس معدل أعلى للفقر في غزة (البنك الدولي / 2012).

إن أهلية الأسرة من خلال الخطوات المذكورة أعلاه غير كاف للحصول على المعونة النقدية، حيث أن توفر التمويل شيء أساسي، وترفع بيانات عدد قليل من المتقدمين الجدد بطلبات إلى البرنامج والذين تأهلوا تبعاً للمعادلة الحسابية على قائمة الانتظار للحصول على المساعدة، وتحديد الأولوية للأسر شديدة الفقر التي حصلت على أدنى العلامات بناء على المعادلة الحسابية، وعلى سبيل المثال، تم إضافة ما مجموعه 1.499 أسرة جديدة (في غزة والضفة الغربية) في الربع الأول من 2012 (البنك الدولي، 2012ب)، غير أنه وبسبب معوقات الميزانية وزيادة عدد الأسر المؤهلة في غزة والضفة الغربية فقد تم وضع أسمائهم على لائحة الانتظار، وتشير البيانات الحديثة أن 4450 أسرة في موقعي الدراسة أدرجوا على لائحة الانتظار، منهم 1750 أسرة في رفح و 2700 أسرة في محافظة شمال غزة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2012a). وبحسب أحد مسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية هناك ما مجموعه 15.000 أسرة في غزة على لائحة الانتظار، حيث أن وجود لائحة انتظار من الأسر المؤهلة وشديدة الفقر والذين هم ضمن روح/ فلسفة مشروع استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية، يجب أن يحصلوا على الدعم "كحق لهم كمواطنين في فلسطين (أنظر أعلاه) ، يثير أسئلة عن العدالة في التوزيع والمساءلة خاصة أن 6.592 مستفيد سابق من برنامج الحالات الصعبة (انظر الجدول 4 أعلاه) يستمرون في الحصول على معونة كل ثلاثة أشهر وقدرها 750 شيكل (\$195)، حتى لو أنهم لا يستحقوا بحسب المعادلة الحسابية أو أنهم فوق خط الفقر الشديد.

¹³ لا يذكر مرجع (وزارة الصحة 2012a) الشهر أو السنة

البرامج التكميلية

يفتح البرنامج الوطني للتحويلات النقدية المجال لحصول المستفيدين من البرنامج على الاستحقاقات من مجموعة من البرامج التكميلية التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية للمستفيدين، تقديم المساعدة الغذائية يشرف عليها برنامج الغذاء العالمي تحت برنامجه " دعم العائلات الفقيرة جداً ". ومع انطلاق البرنامج الفلسطيني للتحويلات النقدية في غزة في العام 2011، تقوم الأونروا ووزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق حول الإعانات الغذائية، للتقليل من الإزدواجية، وتحصل الأسر المستفيدة من برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية، وممن هم أيضاً لاجئين مستفيدين من برنامج الوزارة على حصص غذائية من برنامج الغذاء العالمي ومزودي معونة آخرون مثل أوكسفام - بريطانيا أو مؤسسة الإسكان التعاوني .

ويمكن للمستفيدين من البرنامج الفلسطيني الوطني التقدم بطلب لمعونه طارئة، من برنامج المعونات الطارئة المنفصل عن البرنامج الوطني، ولكنه يدار من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. وبحسب شرح أحد المسؤولين ، فإن حصل حريق في بيت أحد المستفيدين، فيمكنه طلب زيارة باحث اجتماعي لتقدير الخسارة، ومقارنة التقدير مع ما قدره الدفاع المدني، ثم يرسل التقرير بعدها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله كوثيقة داعمة للمعونة الطارئة النقدية وغير النقدية مثل البطانيات والفرشات. ويستحق المستفيدون أيضاً التأمين الصحي الحكومي، حيث يحصل المستفيدون على رسالة من وزارة الشؤون الاجتماعية لتقديمها إلى وزارة الصحة، التي بدورها تصدر بطاقة للتأمين الصحي، وتغطي كل أفراد الأسرة، وتوفر لهم خدمات الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة التي تحدد الأهلية للحصول على الخدمات الصحية، غير أن إدارة وتمويل وتنفيذ الخدمات الصحية تبقى من مسؤولية وزارة الصحة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010 و 2011)، ويمكن لأطفال الأسر المستفيدة من البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية (والمستفيدين أنفسهم) ، وممن يرغبون في الالتحاق في الجامعة، أن يحصلوا على إعفاء أو تخفيض في الرسوم الجامعية، وبخلاف التنسيق القائم مع وزارة الصحة، لا يوجد تنسيق رسمي بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعات في غزة. وتحدد الجامعة قيمة الإعفاء بناء على عدد من المعايير بما فيها الحصول على معونات من وزارة الشؤون الاجتماعية.

مصادر التمويل

بحسب مسؤولين من وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، أن نسبة مساهمة السلطة الفلسطينية في البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية هي 48.2 % حيث يوفر باقي التمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال آليات بيجاسي (PEGASE).¹⁴ وتعتمد مساهمة السلطة إلى حد كبير على الدعم الدولي، وهذا ليس بالمفاجئ بسبب المستويات العالية من الضبابية السياسية وصعوبة الوضع المالي، منذ أن أنشئت السلطة الفلسطينية عام 1994، حصلت على معظم ميزانيتها بما فيها الرواتب ومخصصات التقاعد والمعونة الاجتماعية من خلال الممولين وليس من خلال المصادر المحلية (أنظر أيضاً الجزء 6.5 أدناه) (البنك الدولي، 2011، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011)، وحيث أن التمويل العربي للسلطة الفلسطينية انخفض في السنوات الأخيرة (أنظر الجزء 6.2.2 والجدول 5 أدناه)، فإن المصادر الرئيسية لدعم الميزانية المباشرة للسلطة الفلسطينية تشمل: الممولين العرب، الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق الدعم لخطة الإصلاح والتطوير الفلسطينية ومن العديد من الممولين، ويدير هذا الصندوق والذي تساهم به المملكة المتحدة¹⁵ من قبل البنك الدولي منذ 2008، ويوفر دعم لميزانية السلطة الفلسطينية لتنفيذ خطة الإصلاح والتطوير الفلسطينية للأعوام 2011 إلى 2013 ودعمًا لقطاع الحماية الاجتماعية، ويشكل دعم الصحة والتعليم وشبكات الحماية الاجتماعية¹⁶ التي وردت في الجزء 3.5 أعلاه أحد الأعمدة الأربعة في خطة الإصلاح والتطوير الفلسطينية، وفي هذا الإطار، تم إسناد الصلاحيات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لتشرف على إصلاح قطاع الحماية الاجتماعية، وإطلاق البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية.

¹⁴ بيجاس، آلية فرنسية طبقت في عام 2005 من قبل الاتحاد الأوروبي لتحويل المعونات إلى السلطة الفلسطينية لدعم عدد واسع من النشاطات في الأربع قطاعات ذات الأولوية في خطة الإصلاح والتطوير الفلسطينية. ولمعلومات أوفى عن بيجاس، أنظر:

http://eeas.europa.eu/occupied_palestinian_territory/tim/pegase_en.pdf

¹⁵ الممولون الأساسيون لصندوق دعم خطة الإصلاح والتطوير الفلسطينية هم استراليا، كندا، فنلندا، فرنسا، الكويت، النرويج، بولندا والمملكة المتحدة .

¹⁶ أنظر <http://www.unctopt.org/en/agencies/wbank.html> ، الأعمدة الثلاث الأخرى في خطة الإصلاح والتطوير الفلسطينية هي : تحسين الحوكمة ودعم الإصلاح المالي ، دعم تطوير القطاع الاقتصادي والقطاع الخاص ، ودعم تطوير البنى التحتية .

جدول رقم 5: الميزانية المقدرة من المساعدات (2008-11) بالمليون دولار

المصدر	2008	2009	2010	2011
الممولون العرب	447	462	234	288
الاتحاد الأوروبي	651	426	383	281
البنك الدولي - خطة الإصلاح الفلسطينية - الصندوق	243	80	216	164
البنك الدولي - منحة سياسة التطوير	40	40	40	--
آخرون	381	341	271	81
المجموع	1.762	1.349	1.143	814

المصدر: البنك الدولي ، 2012a:3 .

6.2 حوكمة البرنامج

لقد كان للانقسام السياسي والجغرافي بين رام الله وغزة منذ عام 2007، وإنشاء وزارة شؤون اجتماعية موازية في غزة أثراً كبيراً على حوكمة وإدارة البرنامج الفلسطيني للتحويلات النقدية، وقد حالت "سياسة عدم الاتصال" من الاتصال مع وزارة الشؤون الاجتماعية التي تديرها حماس في غزة، وبالتالي الحصول على فهم أوضح عن طبيعة ومدى التعاون، وصنع القرار والعلاقات بين وزارتين للشؤون الاجتماعية، ويستنتج من المقابلات التي أجريت مع العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية التي تديرها السلطة الفلسطينية أن إدارة وصنع القرار في البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية تعالج مركزية في رام الله، بينما يتم تنفيذ البرنامج في غزة.

وفي الواقع الحالي - حيث التوترات السياسية، وصعوبة الوصول إلى غزة نتيجة للحصار والانقسامات السياسية الداخلية - فقد سمحت "الإدارة عن بعد" في استمرار الدعم، وتوسيع التغطية منذ انطلاق البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية في غزة في حزيران 2011، ويجب أن ينظر لهذا كنجاة وإنجاز بالرغم من أن هناك عدد من التحديات التي تواجه إدارة البرنامج في غزة وخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية والتنسيق، وآليات المتابعة والتقييم وتدقيق المعلومات.

قدرات الموارد البشرية

في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة في عام 2007، ونتيجة للصراع الداخلي المستمر بين الحركات السياسية الفلسطينية، بقي موظفو السلطة الفلسطينية في جميع المؤسسات الحكومية بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية في بيوتهم، واستمروا في الحصول على رواتبهم من السلطة الفلسطينية في رام الله، وقد أثر هذا الانسحاب الكبير للموظفين من أماكن عملهم سلباً على توفر الخدمات في كل المجالات في غزة، وقد تأثرت خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية حيث ذكر المستجيبون أن المعونة النقدية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية توقفت لأشهر بعد سيطرة حماس.

ولضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية، ولملاء الفراغ المفاجئ الذي أحدثه انسحاب مئات من العاملين من العمل، بدأت حماس بتوظيف طاقم عمل جديد لتستبدل بسرعة الوزراء والإداريون وغيرهم من العاملين التابعين للسلطة الفلسطينية، وقد يسر قرار السلطة الفلسطينية بالتزام العاملين البقاء في بيوتهم، سيطرة حماس السريعة نسبياً على عمل المؤسسات، وكما أعرب أحد المسؤولين، بأن السلطة اتخذت هذا القرار أملاً في أن تنتهي الأزمة في فترة قصيرة، ولكنها استمرت ليومنا هذا، وبسيطرة حماس على المؤسسات الحكومية في السنوات الخمسة الماضية، وكما تم توضيحه من قبل أحد المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية، تشكل القوى العاملة الحالية في وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة من الفئات الثلاثة التالية: 52 موظفاً/ه تم التعاقد معهم من قبل البنك الدولي في عام 2005 وطلبت منهم السلطة الفلسطينية البقاء على رأس عملهم بعد الأزمة في عام 2007، وما زالوا يعملون ويحصلون على مرتباتهم من السلطة الفلسطينية، 120 موظفاً/ه وظفتهم حكومة حماس عام 2007، 520 موظفاً/ه تطلب منهم البقاء في بيوتهم، ويحصلون على مرتباتهم من السلطة منذ 2007.

تمت عملية التوظيف في عام 2007، وما بعدها لمسؤولي الوزارات وموظفيها في وزارة الشؤون الاجتماعية، بناء على رفض الموظفين المؤهلين العمل مع المدراء المعيّنين من قبل حماس الجدد في الوزارات والمؤسسات المختلفة، وفي غالبية الحالات يستمر الوضع ليومنا هذا، وكما ذكر سابقاً فهناك 500 موظف في وزارة الشؤون الاجتماعية يستمرون في البقاء في منازلهم، ويحصلون على مرتباتهم من السلطة، ومن القضايا الرئيسية ذات العلاقة بالموارد البشرية في وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة هو انخفاض عدد الموظفين -الباحثين الاجتماعيين وغيرهم منذ 2007 في سياق توسيع التغطية وزيادة عدد الحالات، كما ذكر سابقاً في الجزء أعلاه، وبعد انطلاق البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية في حزيران 2011. وهناك مسألة أخرى تتعلق في قدرة ومهنية الموظفين الحاليين، وبالتحديد الباحثين الاجتماعيين، ويمكن ربط استمرار انخفاض أعداد القوى

العاملة المؤهلة في وزارة الشؤون الاجتماعية (وزارات أخرى) بغياب فرص بناء القدرات بسبب سياسة عدم الاتصال مع حماس، وكما ذكر أعلاه، فإن تشريعات مكافحة الإرهاب تشمل ضوابط مشددة على توفير التدريب، وبناء القدرات وتوفير المشورة المتخصصة أو الدعم المخصص للأفراد أو المجموعات المصنفة "الإرهابية".

هنالك تصور عند معظم المسؤولين والمجتمع، أن الموظفين والباحثين الاجتماعيين في إدارة السلطة الفلسطينية السابقة كانوا مؤهلين بشكل أفضل ومهنية أعلى من الذين وظفوا بعد 2007، وبحسب المستجيبين، فقد تم ربط هذا الاستخلاص بتوفر التدريب المنتظم والدعم اللوجستي وقوى عاملة أكبر في ظل إدارة السلطة الفلسطينية. غالبية الموظفين الذين حصلوا على تدريبات في ظل إدارة السلطة الفلسطينية، وكما هو مشار إليه أعلاه، يلتزمون البقاء في بيوتهم، أما التدريب الوحيد الذي حصل عليه الباحثون الاجتماعيون في غزة كان على شكل ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام قبل إطلاق البرنامج، وبالتحديد حول إدارة عملية تقديم الطلبات، ونماذج الاستهداف خلال الزيارات المنزلية.

هناك حاجة ماسة لأن يحصل الباحثون الاجتماعيون في وزارة الشؤون الاجتماعية على التدريب وبناء القدرات، ليس فقط بما يخص برنامج التحويلات النقدية، ولكن أيضاً حول مواضيع ومجالات عدة لتطوير مهاراتهم وتقوية قدراتهم المهنية. وهذا ما أشار إليه أغلبية الأشخاص الرئيسيين وموظفو وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد أشار الباحثون الاجتماعيون الذين تم مقابلتهم في هذه الدراسة إلى رغبتهم الحصول على التدريب في: الإعانة الاجتماعية، تمكين المجتمع، النوع الاجتماعي، تكنولوجيا المعلومات، اللغة الإنجليزية وغيرها.. كما تم ذكر تبادل البرامج مع الدول العربية، مثل: تونس ولبنان للاستفادة من الخبرات خارج غزة. وأشار المسؤولون خلال اللقاءات مع ممثلين من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى قلة الاستثمار في متابعة الأداء، ودعم التطوير المهني للباحثين الاجتماعيين في البرنامج، وأنه لا توجد آلية في غزة لتقييم أداء الباحثين الاجتماعيين وأن الترقبات والمكافآت تتركز مركزياً وعن بعد في رام الله، بدلاً من اعتمادها على آلية ممنهجة لتقييم الأداء والمهارات واحتياجات التطور على الأرض... وتغيب أيضاً آليات دعم الباحثين الاجتماعيين للتعامل مع مستويات الضغط العالية، وتجنب الاحتراق الوظيفي بين القوى العاملة في غزة، فبالرغم من أن هناك اجتماعات ما بين الباحثين الاجتماعيين والمشرفين عليهم مرةً أو مرتين في الشهر، غير أنها تركز على المهام، وليس هناك فرصة للنقاش وجهاً لوجه حول الاهتمامات والتطور المهني والشكاوى وتعزيز التحفيز وغيرها.

الإستداه الماليه

لا توجد حتى يومنا هذا استراتيجية حيوية لتخريج المستفيدين من البرنامج، وبشكل هذا تحدياً لبرنامج التحويلات النقدية في سياق الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً في غزة، وفرص العمل المحدودة للفئات المهمشة، ومن المستبعد أن يتم تقديم العون من خلال برنامج التحويلات النقدية إلى الأبد، أو إستداه مستوى التغطية العالي والتكاليف العالية لتوفير الدعم النقدي، إن الإستداه الماليه للبرنامج غير مؤكدة، في ظل الاعتماد الكبير للسلطة الفلسطينية على تمويل المانحين، بما فيه تمويل برنامج التحويلات النقدية، مع ملاحظة انخفاض مستويات التمويل في السنوات القليلة الماضية.

ارتفع دعم الموازنة بشكل ملحوظ كاستجابة للأزمة المالية الحادة التي عانت منها السلطة الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية، وقد ارتفع دعم الممولين ب 500% ما بين 2001 و 2008، ووصل دعم القطاع العام إلى 58% من معدل الناتج المحلي. واستفادت الحكومة من الكم الأكبر من هذه التحويلات، وبما يساوي 32% من معدل الناتج المحلي. وبينما ذهب بعض الدعم للبناء المؤسسي، غير أن معظمه خصص للمساعدات الإنسانية، والبنية التحتية، وخدمات القطاع الاجتماعي (البنك الدولي، 2011).

وقد عرف البنك الدولي اعتماد السلطة الفلسطينية على الدعم الخارجي "بغير المستدام"، وكما يبين الجدول 5 في الجزء 6.1 أعلاه، فقد بدأ مستوى المساعدات بالإنخفاض منذ 2008 (البنك الدولي، 2012c) نتيجة المناخ العالمي الذي تأثر بضوابط مكافحة الإرهاب ما بعد 2011 والأزمة المالية الحالية لدى ممولين رئيسيين خاصة الاتحاد الأوروبي.

آليات المتابعة والتقييم

تشكل قدرات المتابعة والتقييم بعداً آخر في الحوكمة ذات أهمية لأداء البرنامج والاستداه السياسية، وقد أظهرت نقاشات العمل الميداني مع المستفيدين والمسؤولين ضعف المتابعة والتقييم في إدارة برنامج التحويلات النقدية.

لا توجد حالياً استراتيجية للمتابعة والتقييم ضمن تصميم البرنامج الفلسطيني للتحويلات النقدية، ولا توجد خطط لتنفيذ المتابعة والتقييم بالمشاركة مثلاً: التدقيق المجتمعي الذي يتضمن تغذية راجعة منظمة من المجتمع إلى منفذي البرنامج.

ويمكن أن يكون للجان الحماية الاجتماعية (المذكورة في جزء 6.1 حول الاستهداف أعلاه)، والذين يشكلون جزءاً من تقييم التحويلات النقدية دوراً في متابعة وتقييم البرنامج، ولكن هذه اللجان لم تتشكل في غزة حتى يومنا هذا. بالرغم مما جاء أعلاه، أظهرت اللقاءات مع المسؤولين والشركاء في مجال التنمية، وجود انفتاح في وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله لتطوير المتابعة والتقييم، وكما هو مبين في عدد من دراسات تقدير الأثر النوعي لبرنامج التحويلات النقدية في كل من الضفة الغربية وغزة، فقد أنهى البنك الدولي حديثاً مسحاً لمدى فاعلية استهداف معادلة تحديد شديدي الفقر والأسر المهددة (انظر البنك الدولي، 2012)، ويقوم الاتحاد الأوروبي بمسح نوعي لتأثير التحويلات على رفاهية الأفراد والأسر. وستنفذ اليونيسف دراسة متعددة الطرق حول أثر برنامج التحويلات النقدية وعلى مستوى الفرد، والأسرة، والمجتمع، بالتركيز على الأثر على الأسر التي تعيلها النساء.

وتنشط وزارة الشؤون الاجتماعية في هذه التقييمات، وترحب بالتعلم وبطرق تحسين وتطوير البرنامج والإستفادة الأكبر من المصادر الشحيحة.

التنسيق بين المؤسسات

بالنسبة للتنسيق بين الشركاء في مجال التنمية والمؤسسات الدولية، هناك تعاون متزايد مع الأونروا لمعالجة مسألة الإزدواجية في الدعم الغذائي للاجئين المسجلين لدى الأونروا، ومن هم أيضاً مستفيدين من برنامج التحويلات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وهناك شعور عام أن هناك مجالاً أكبر لتقوية التنسيق ومشاركة المعلومات والتعلم، وبشكل مشابه لوزارة الشؤون الاجتماعية، أطلقت الأونروا عام 2010 عملية إصلاح لبرنامجها في الدعم الاجتماعي في غزة (انظر المربع 1 في الجزء الثالث)، وتحول برنامجها من الاستهداف المطلق إلى نهج مبني على الفقر في المساعدة الاجتماعية مع التركيز على الأسر اللاجئة شديدة الفقر، كما أدخلت المعادلة الحسابية كآلية رئيسية في الاستهداف، وقد أشار أحد مسؤولي الأونروا في غزة أنه خلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح، التقت لجان من الأونروا مع لجان من وزارة الشؤون الاجتماعية لعدة مرات لتحديد مناقشة آليات الاستهداف – مثلاً المتغيرات التي ستشمل في المعادلة، وتشبه المعادلة المستخدمة في البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية إلى حد كبير المعادلة المستخدمة في برنامج الأونروا، باستثناء بعض المتغيرات التي تقدر حالة الرفاه لدى اللاجئين، وقد توقفت النقاشات بين الأونروا ووزارة الشؤون الاجتماعية لمراجعة وتحديث المعادلة واستكشاف التآزر بين البرنامجين، وقضايا أخرى ذات العلاقة بالتنسيق، بعد أن انتهت مرحلة تأسيس البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية.

وتنسق وزارة الشؤون الاجتماعية مع بنك فلسطين في غزة حيث يحصل 90% من المستفيدين على تحويلاتهم النقدية، وتنسق أيضاً مع البنوك الأخرى، وأظهرت النقاشات مع موظفين في بنك فلسطين ضعف التنسيق ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك بما يخص السياسات ذات العلاقة ببرنامج التحويلات النقدية، والإجراءات، وأوقات توزيع التحويلات والتي تؤثر على قدرة الموظفين للتخطيط والتحضير المسبق للجاهزية لضغط العمل خلال أيام التوزيع. مثلاً: أرسلت وزارة الشؤون الاجتماعية في بعض الحالات إرشادات وإجراءات محددة حول توزيع النقد تتطلب تغييرات في إجراءات البنك المصرفية المعمول بها، وبوقت قصير قبل التنفيذ، مما أدى إلى صعوبة في التنفيذ في الوقت المحدد وتفاقم التوتر والفوضى في يوم توزيع التمويل النقدي.

وهناك غياب أيضاً لتنسيق فاعل مع العديد من المنظمات غير الحكومية التي توفر معونات إغاثية واجتماعية، وقد أشار بعض المسؤولين أن وزارة الشؤون الاجتماعية تطلب قوائم محدثة ومنتظمة عن المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية للمؤسسات بينما لم يذكر أحد القدرة على الوصول إلى قاعدة المعلومات الالكترونية لوزارة الشؤون الاجتماعية، وقال أحد المسؤولين: هذا ليس تنسيق، بل إنها سيطرة".

تدفق وتداول المعلومات

أظهرت نتائج العمل الميداني ضعف هذا المجال وأن المشاركة بالمعلومات مغيبة على مستويات عديدة. وهذا ليس بالمفاجئ إذا أخذنا في الاعتبار العلاقة المتوترة ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله ووزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، وصعوبة تدفق المعلومات وآليات التنسيق بين الوزارتين.

بعد شلل لبضعة أشهر في أعقاب تأسيس وزارة للشؤون الاجتماعية موازية في غزة، تم وضع آلية تنسيق يقوم من خلالها عدد محدود من موظفين سابقين في السلطة الفلسطينية من التقنيين والإداريين (والذين ما زالوا يحصلون على مرتباتهم من السلطة الفلسطينية)، بالعمل كجهة اتصال ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله والوزارة في غزة، ولا يتسم هذا التنسيق بإجراء ات منتظمة، وهو في الغالب حسب الحاجة، وعلى سبيل المثال، أشار أحد المسؤولين من وزارة الشؤون الاجتماعية أنه قام بالاتصال ما بين الوزيرين للبحث في إمكانية إعادة بعض من القوى العاملة السابقة إلى العمل، واضطره هذا إلى السفر إلى رام

الله للحصول على الموافقة على الأسماء، وبعد رجوعه إلى غزة، قدم قائمة الموظفين التي تم إعدادها مع الوزارة في رام الله إلى الوزارة في غزة، حيث قامت الأخيرة بمراجعة القائمة لتحديد من سيسمح له بالعودة إلى العمل، ولم تقبل الوزارة في رام الله هذا الإجراء والتدخل من قبل الوزارة في غزة، وتوقفت المفاوضات حول الموضوع.

هناك إشكالية في تدفق المعلومات من الوزارة في رام الله إلى الباحثين الاجتماعيين في غزة، ولا يحصل الباحثون الاجتماعيون في غزة على معلومات واضحة لأسباب التغيرات في كمية الحوالات النقدية أو الأهلية للبرنامج، وكما هو مبين أدناه في الجزء 7، ليس لدى الباحثين الاجتماعيين فكرة عن كيفية عمل المعادلة الحسابية أو أوزان المتغيرات، ولا معلومات مفصلة عن الأسباب الكامنة وراء التغيرات، وهم مجرد قادرين على إخبار المستفيدين أو المتقدمين بالطلبات للبرنامج عن نتائج التغيرات أو تقديم الطلب.

ويخلق غياب المعلومات ضغطاً كبيراً وإحباطاً لدى الباحثين الاجتماعيين والمستفيدين والمتقدمين بالطلبات، فقد أدى ضعف الفهم أو الوعي عن عملية الدمج، وأهداف وعمليات وآليات استهداف البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية (أنظر الجزء 7)، إلى جو من الإرباك والشك عند المستفيدين ومجالاً للتشكيك، وفي سياق مسيس، حيث يمكن للانتماء السياسي والواسطة أن تساهم في قدرة الشخص على الحصول على الدعم أو الوظيفة، فإن هذا الواقع يدفع الناس لأن يعزوا التغيرات إلى الانتماء السياسي أو الواسطة والتدخل من قبل الباحثين الاجتماعيين في صنع القرار، حتى ولو أنه في الحقيقة وبسبب الاعتماد الكبير على المعادلة، فإن المجال لتدخل من هذا النوع محدود.

هناك ضعف أيضاً في تدفق المعلومات من المستفيدين إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث لا توجد قناة تمكن المستفيدين من إيصال احتياجاتهم واهتماماتهم إلى المستويات الأعلى في اتخاذ القرارات، وتعتبر قنوات الشكاوى والتظلم الحالية غير فاعلة، وكما هو مبين في الجزء 9، ركز العديد من المستفيدين على رغبتهم في فرص للتحدث عن أفكارهم وآرائهم حول البرنامج وعن سبل تقويته والمضي قدماً، وقد نوهت إحدى النساء في إحدى لقاءات المجموعات البؤرية مع الأسر التي تعيلها النساء أقل من 45 عام في رفح، كيف أن عدداً من المؤسسات الخيرية الإسلامية في المنطقة أوجدت حديثاً مكاناً تقوم به الأرامل بالاجتماع والمشاركة بالمعلومات والتجارب، وبشكل مشابه، أعربت العديد من الأسر التي تعيلها النساء عن رغبتها في إيجاد مكان أو ملتقى ليسمح لها أن تجتمع والمشاركة بالتجارب وإيجاد الدعم، وهذا بالتحديد ما طلبته الأسر التي تعيلها النساء حين سألن عن ماذا يرونها كمكمل للبرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية، واقتُرحت بعض الأسر الاجتماعية المنتظمة تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، وبترتيب من الوزارة حيث يمكنهن التفاعل مع بعضهن البعض ومناقشة المشاكل والحلول، وقد عقيبت إحدى النساء خلال لقاء مجموعة بؤرية مع أسر مستفيدة تعيلها النساء أقل من 45 عام في رفح كالتالي:

"نجتمع مع بعضنا فقط في وزارة الشؤون الاجتماعية والأونروا والبنك، نتكلم عن اهتماماتنا وأوضاعنا ولكن لا توجد أماكن نستطيع فيها أن نسمع أصواتنا ونتكلم عالياً، وسيكون من المفيد لو وجدت هذه الأماكن وبها أشخاص يمكنهم مساعدتنا، وفي مقدورهم اتخاذ القرار وتوفير ما نحتاج إليه".

7 تجارب المجتمع وفهمه في الفقر والتهميش واستراتيجيات التكيف ذات العلاقة

7.1 تعريفات وتجارب الفقر

تم ربط تصورات عن الفقر في كل من رفح وبيت لاهيا مع الحرمان المادي وبالأخص الدخل، على سبيل المثال، عندما تم طرح سؤال من هو الفقير في الموقعين؟ كانت الإجابة بالغالب تشير إلى من ليس لديه عمل، أو دخل ونقود كمؤشرات أساسية في الفقر على مستوى الأسرة، وتمت أيضاً الإشارة إلى الأسر الفقيرة كونها تعيش تحت طائلة الدين وبدون ممتلكات، وتستهلك البضائع ذات النوعية المتدنية، ويلبس أطفالها الملابس البالية أو المستعملة، ولا يستطيعون دفع الرسوم أو تسديد فواتيرهم.

ركزت هذه النقاشات على المستوى الأسري، ولكن عندما تم التطرق إلى نقاط الضعف والمخاطر التي تواجه الأفراد، كانت تطرح هذه النقاط من منطلق أثرها على الأسرة ككل، وتعكس أهمية العائلة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع الفلسطيني. على سبيل المثال، عزی المستجيبون الذين لديهم أفراد في أسرهم من ذوي الإعاقة أو المرض المزمن فقرهم إلى العبء المالي الكبير الذي يتحملونه، جراء رعايتهم لأفراد الأسرة بما فيه شراء الأدوية والأدوات اللازمة وتغطية مصاريف المستشفيات والمصاريف الطبية الأخرى، والسفر للحصول على الرعاية الصحية وخدمات متخصصة أخرى.

ظهر أثر الفقر بسبب غياب الدخل المزمن على تفاعلات المجتمع خلال العديد من النقاشات في الميدان، وأشار العديد من المستجيبين كيف أثر الفقر في سياق احتلال طويل الأمد، والعنف المتكرر، والانقسامات الداخلية، على الدعم والتماسك الاجتماعي في غزة، وبشكل مشابه، تشير نتائج تقرير للبنك الدولي عام 2010 إلى زيادة في "التفكك الاجتماعي، وهو مصدر أساسي للدعم المادي والمعنوي خاصة للنساء في غزة، (وفي الضفة الغربية) نتيجة للإحتلال، وخسارة الأرواح والممتلكات، والقيود على الحركة، والتي بمجملها خلفت شعوراً بانقياد النظام الأخلاقي والاجتماعي والعام". (البنك الدولي 2010:46).

وأفادت تحديداً الأسر التي تعيلها النساء-أن الدعم المادي والمعنوي والاجتماعي غير الرسمي والتقليدي من خلال الأقارب والجيران والأصدقاء، قد انخفض بشكل كبير، وتم ربط هذه العملية مع الفقر المدقع، وأفادت امرأة تحت سن 45 عاماً من رفح "لقد انخفض التماسك الاجتماعي بسبب الفقر"، وكما هو مبين أدناه، تمت ملاحظة انخفاض في العلاقات الاجتماعية بين العديد من الأسر التي تعيلها النساء، وأيضاً الأسر التي يعيلها الرجال بسبب الفقر، وكذلك عدم القدرة على تحقيق التوقعات الاجتماعية مثلاً، توفير الهدايا أو الوجبات الغذائية للضيوف.

إضافة إلى الفقر، كانت هناك إشارات إلى تسبب الإنقسامات السياسية الداخلية في تصدع العلاقات بين الفلسطينيين، وتدهور في النسيج الاجتماعي، وقالت امرأة في أحد التمارين المجتمعية في بيت لاهيا، إشارة منها إلى تصاعد العنف ما بين فتح وحماس قبل سيطرة الأخيرة على غزة في عام 2007. " لقد فتح الأخوة النيران على بعضهم البعض لأن أحدهم ينتمي إلى حركة فتح، والآخر إلى حماس".

التهميش الجغرافي والبيئي

أفاد عدد من المستجيبين أن الموقع الجغرافي لموقعي الدراسة هو مصدر تهيش، وتقع بيت لاهيا ورفح في أقصى الشمال وأقصى الجنوب من قطاع غزة، وعلى الحدود مع إسرائيل ومصر، وكانت هناك عمليات إسرائيلية مكثفة في رفح في بدايات 2000، والانتفاضة الفلسطينية الثانية، خلفت دماراً هائلاً وموتاً وتشريداً. في آيار من عام 2004 على سبيل المثال، عندما أطلق الإسرائيليون عملية قوس قزح، مما تسبب في تدمير حوالي 1.500 منزل وخلق منطقة عازلة بين رفح والحدود، نتج عنها تشريد 1.600 شخص (هيومن رايتس ووتش، 2004).

ويعاني الكثيرون اليوم من آثار هذه الأحداث والتشريد التي أوصلتهم إلى الفقر . وقد ربطت إحدى النساء حالة فقرها الحالي مع تجربة التشرد التي عانت منها قبل عشر سنوات .

" تم تدمير منزلي في عام 2003 وأعيش في منزل مستأجر منذ ذلك الحين، وأواجه دائماً مشكلة في تغطية أجرة المنزل، فأجد نفسي مجبراً على تغيير السكن كل سبع إلى ثمانية أشهر، من الصعب العيش هكذا " (ربة أسره ، أقل من 45 من رفح).

كما ذكر سابقاً، موقع بيت لاهيا على الحدود مع إسرائيل يعرضها للهجمات الجوية، والأرضية الإسرائيلية، وقد تأثرت المنطقة بشكل كبير خلال عملية الرصاص المصبوب في كانون ثاني 2009، حيث تتأثر المناطق الريفية حول بيت لاهيا وتبقى غير آمنة بسبب قربها من المنطقة العازلة، ومنذ بداية الانتفاضة الثانية عام 2000، أصبحت المناطق المحاذية لجدار الأمن الذي شيدته إسرائيل حول قطاع غزة صعباً بسبب القيود على الحركة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية- الأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي ، 2010) . وقد تم إضافة منطقة عازلة، أو منطقة حركة مقيدة من (150-500 متر عرض) على مساحة من الأرض بجانب الجدار داخل غزة حيث قيدت الحركة بدواعي أمنية، ولم يتم تحديد المنطقة العازلة بشكل واضح، وتمت توسعتها بشكل كبير على مر السنين، ونتج عن هذا التوسع خسارة أراض ذات قيمة عالية من أراضي غزة بما فيها أراض حول بيت لاهيا، وتقدر اليوم المناطق الممنوع الوصول إليها بحوالي 62 كم مربع أي 17% من مساحة قطاع غزة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية- الأمم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمي) . وبالفعل، أفاد المستجيبون من بيت لاهيا أن في قرية العطارطة ، والسيفاءوقرية أم النصر البدوية كثافة سكانية أقل، والمنطقة خطرة بسبب إطلاق النيران من قبل الجيش الإسرائيلي الذي يمشط المنطقة، ويطلق النار على أي شخص يقترب منها، بإختصار هم فقراء جداً بسبب قربهم من إسرائيل.

تم خلال النقاشات الميدانية التطرق إلى مخاطر بيئية محددة في بيت لاهيا وبالتحديد: أحواض المجاري المفتوحة، والبعوض والأوساخ بشكل عام، أما قرية أم النصر البدوية والتي يقطن بها حوال 2.500 نسمة، فهي الأكثر عرضة، حيث نتج عن غياب صيانة محطة معالجة مياه الصرف الصحي خلق بحيراتصرف صحيغير صحيةمحيطة بالقرية، وفي آذار 2007،إنهار حوض ب 30.000 متر مكعب من المجاري التي غمرت القرية، وتسبب بمقتل ثلاث نساء وطفلين، وجرح العديد، وتدمير ما يقارب من 110 منزل وتشريد 1450 شخص (ماكأليستر ، 2009 ، ومؤسسة انقاذ الطفل ، 2009).

التهميش الاقتصادي

لم تكن هناك اختلافات كبيرة في مستويات الفقر بين المستجيبين من رفح وبيت لاهيا، ويتمشى هذا مع البيانات الثانوية المتوفرة (انظر الجزء الخامس أعلاه)، وأشار المستجيبون في المنطقتين أنه -وبالرغم من إنتشارالفقر-غير أن الأسر التي تعيلها النساء، والأسر التي بها عدد أطفال كبير، وأفراد من ذوي الإعاقة، أو أشخاص مصابين بأمراض مزمنة،وبطالةهم أكثر عرضة للفقر.

البطالة

بالتماشي مع نتائج دراسة للبنك الدولي (2011)، وضع المستجيبون قيمة عالية على سوق العمل عند النظر إلى الفقر في أسرهم، في غزة والضفة الغربية بشكل عام، وركزوا بالتحديد على غياب فرص العمل المنتج، والبطالة كنتاج مباشر للاحتلال الإسرائيلي والحصار، وتم ذكر التالي "الكل فقراء هنا وفي فلسطين"، و"أنت محاصر، لا توجد مصانع أو وظائف" في كلا الموقعين، وتسبب توسيع المنطقة العازلة في بيت لاهيا، وما رافق ذلك من غياب الأمن إلى إضعاف منهنج للحياة الزراعية،وقد أعربت إحدى النساء - 49 عاماً- خلالتمرينتاريخ الخط الزمنيفي بيت لاهيا " لقد عمد الإسرائيليون الى تدمير الزراعة لجعلنا فقراء" .

وركز المستجيبون في الموقعين أنه إضافة إلى الحرمان المادي، فإن الفقرمرتبط مع "فقدان الكرامة" تصاحبها مشاعر الإحباط، وهذا ما تم استنساخه خلال المناقشات، ويتفق مع وصف الحصار " بأزمة كرامة أنسانية" (تم ذكرها في الجزء الثالث (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية- الأمم المتحدة، 2009) .

وكما يعتقد غالبية المستجيبون في الموقعين، هناك علاقة واضحة ما بين التبعيات السلبية في سوق العمل والفقر في غزة، حيث تكون الأسر التي تعاني من البطالة -وبالأخص من يعيلالأسرة- أكثر عرضة للفقر من الأسر بأفراد تعمل، وقد وصلت نسبة الفقر لدى العائلات التي لا يعمل بها رب الأسرة 68% مقارنة بـ 24% للأسر التي يعمل بها رب الأسرة (البنك الدولي، 2011)، هذه الأرقام غير مقسمةحسب النوع الاجتماعي، وبالتالي لا تعكس نسبة الفقر لدى الأسر التي تعيلهاالنساء.

حجم الأسرة

تم أيضاً خلال نقاشات العمل الميداني الربط ما بين حجم الأسرة الكبير ووجود أسر بأكثر من عشر أفراد، والتي يعيّلها الرجال أو النساء، وهذا أمر شائع، وأشارت العديد من هذه الأسر أن وجود عدد كبير من الأطفال الذين يعتمدون على الأسرة - وفي ظل ارتفاع غلاء المعيشة وصعوبة فرص العمل - هو سبب رئيس في عدم القدرة على التكيف، وقد أشار أحد المشاركين خلال نقاش مجموعة بؤرية في بيت لاهيا " لدي عائلة مكونة من عشرة أفراد ، وأحد أولادي في الجامعة، ماذا افعل؟"

وتؤكد البيانات الثانوية على العلاقة بين حجم الأسرة والفقر، وهذا أكثر وضوحاً في غزة منه في الضفة الغربية، حيث أن معدل حجم الأسرة في غزة (6.4) أعلى من حجم الأسره (5.8) في الضفة الغربية (البنك الدولي، 2011) . وبحسب وزارة الشؤون الاجتماعية فإن نسبة الفقر في الأسر بعشرة أطفال أو أكثر (58.5%) مقارنة ب (18 %) فقط في الأسر من 2-3 أفراد (وزارة الشؤون الاجتماعية 2012).

السكن في مخيمات اللاجئين

هناك تصور عام بين غير اللاجئين، بأن اللاجئين في وضع أفضل وبحاجة أقل للدعم، وبالمقابل يتصور اللاجئون أن غير اللاجئين أغنياء خاصة بسبب قدرتهم الأوسع للوصول الى الممتلكات وبالتحديد الأراضي، وبالمقابل يتصور غير اللاجئين اللاجئين محبين بشكل أفضل، ويمكنهم التكيف في الأوقات الصعبة بسبب المعونات التي يحصلون عليها من الأونروا، ومؤسسات الدعم الأخرى بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية.

هناك شيء من الدقة بما يخص حالة اللاجئين الأفضل، وقد تكون بالفعل ذات علاقة بتوفر الدعم للاجئين، بحسب بيانات حديثة للأونروا، (فإن 63%) من اللاجئين في غزة ليس لديهم أمن غذائي مقارنة مع 65% من غير اللاجئين) (الأونروا، 2012). أيضاً وكما هو مبين في الشكل 5 أدناه، هناك نسبة أعلى من شديدي الفقر من غير اللاجئين (40%) مقارنة مع (36%) من اللاجئين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009)، وتشير عدد من الدراسات أيضاً إلى أنه عموماً وعند الأخذ بالاعتبار وجود متغيرات أخرى مثل التعليم والعمل، فلا يوجد اختلاف بين المجموعتين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009 ، البنك الدولي ، 2015)، وقد ترك العديد من اللاجئين في العقود السابقة المخيمات وسكنوا خارجها، وكثيرون يسكنون في المراكز الحضرية الناشئة، ويقدر اليوم عدد اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات ب (40%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2010). ما يحدد نسب الفقر العالية بين المجموعات، هو مكان السكن وليس كون الشخص لاجئ أو غير لاجئ مع معدلات فقر أعلى في مخيمات اللاجئين مقارنة مع المناطق الحضرية والريفية، وكما هو مبين في الشكل 5 ، (41%) من شديدي الفقر يتواجدون في مخيمات اللاجئين.

الجدول 6 : الفقر بحسب مكان السكن وحالة اللجوء

حالة اللجوء	مكان السكن			
	لاجئ	مخيم للاجئين	القرية	المدينة
غير لاجئ				
40%	36%	41%	37%	35%
شديد الفقر				
27%	29%	30%	30%	28%
تحت خط الفقر				
34%	35%	29%	33%	36%
فوق خط الفقر				

المصدر: الأونروا، 2009.

التهميش الاقتصادي والاجتماعي: الأسر التي تعيّلها النساء

إن المخاطر التي تواجهها الأراامل، والمنفصلات، والمطلقات في غزة مرتبطة أيضاً بالنوع الاجتماعي والأعراف المجتمعية التي تحد من قدرة النساء على الحركة بحرية، والإنخراط في نشاطات منتجة خارج المنزل، وبشكل عام، اختيار مسار حياتهم وحياة أطفالهن، ويرى نموذج الأسرة الفلسطيني التقليدي الرجال على أنهم المعيلين الأساسيين للأسرة ومصدر حمايتها، وينظر للنساء كربات بيوت يعتمدن على الآخرين وهن مقدمات للرعاية، وقد وثقت بعض الدراسات معوقات النوع الاجتماعي والتوقعات المتجذرة حول دور النساء في المجتمع الفلسطيني التي تعيق من عمل المرأة ومشاركتها في سوق العمل (هيئة الأمم

المتحدة لتمكين المرأة والمساواة، 2011 والبنك الدولي ، 2010)، وهناك طبقه أخرى من المعوقات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي، التي تعيق وصول النساء إلى النشاطات المنتجة خارج المنزل.

تتعرض النساء المطلقات إلى أشد العقوبات الاجتماعية، وتمت الإشارة خلال العمل الميداني إلى مسألة " الوصمة الاجتماعية " التي تحيط بالنساء المطلقات"، واللواتي ينظر إليهن كأنهن سبب مشكلتهن مع اعتبار الطلاق "كشيء معيب" للنساء ولكن ليس كذلك للرجال، وتعاني المنفصلات أيضاً من الوصمة، ويعيشن في صراع حتى أخذ القرار برجوعهن إلى أزواجهن، أو الطلاق، وفي هذا الأثناء، تعيش المنفصلات عادة -وبشكل مؤقت -في بيت آبائهن أو أخوتهن، وتعاني الأرمال أقل من الوصمة بسبب الأحكام الإسلامية التي تعتبر الأرمال والأيتام فئات بحاجة إلى إعانتهم من مسؤولية المجتمع، ولهذا السبب أيضاً، تقوم المنظمات الخيرية الإسلامية باستهداف الأرمال والأيتام في برامجها بما فيها المعونات النقدية، وبشكل عام يتوقع من النساء الأرمال والمنفصلات والمطلقات أن يمضين معظم أوقاتهم في البيت، وينظر إلى نشاطتهن خارج منازلهن بشك ويمكن ربطها مع سلوكيات غير لائقة، وتم اعتبار وضع مساحيق التجميل، ولبس الحلي أو الألوان الفاتحة أو العباءة المطرزة أكثر ملاءمة لغير المتزوجات أو النساء المتزوجات وبشكل أقل للأرمال والمطلقات.

ونوهت العديد من الأسر التي تعيلها النساء إلى هذه الأعراف والمعوقات، وقد أشارت إحدى النساء ما بين 35-45 عاماً،

" نحن تحت أعين المجتمع، يراقبنا الناس عندما نتحرك، يريدوننا أن نسجن في بيوتنا! هذه ثقافة لا تصدق. يتوقع من المرأة عند الترمول أو الانفصال أن توقف كل شيء. لدينا الحق في أن نعيش حياة طبيعية!"

ذكرت بعض النساء (من الأسر التي تعيلها النساء والنساء المتزوجات) أكبر من 45 عاماً، أنهن غير قادرات على العمل بسبب المرض، ولكن هناك رغبة بالعمل لدى غالبية الأسر التي تعيلها النساء تحت 45 عاماً، وقد تحدثن عن قدرتهن بالإشتراك في نشاطات منتجة، وتمنين توفر فرص عمل أكثر (مثلاً في محلات البقالة، الأعمال الصغيرة، صناعات الأغذية البيئية ووظائف بأجر في القطاع العام)، حتى يصبحن أقل اعتماداً على المساعدات الخارجية، ولضمان دعم مستقر لأطفالهن، ومن ناحية عملية لم تكن أي من النساء التي تمت مقابلتهن تعمل في الاقتصاد الرسمي، وعدد قليل منهن منخرطات في نشاطات غير رسمية مدرة للدخل مثل الخياطة، وإنتاج الأغذية البيئية والعمل في المحلات المحلية.

إن القيود على حرية حركة الأرمال والمنفصلات والمطلقات، خاصة الصغار منهن واللواتي يجذب الرجال بنظر المجتمع، تعيق قدرتهن على إيجاد عمل خارج البيت، وإن دعم (أو تدخل) الأقارب أو والدة الزوج أو والدة الزوجات بالغ الأهمية في قدرتهن على البحث عن العمل والإنخراط في نشاطات خارج البيت، وبالرغم من أن حكاية أم ساندفي المربع 4 أدناه تعكس مدى السيطرة الكبيرة من قبل الأقارب على حركتها، غير أنها أيضاً تعكس أهمية موافقة أفراد الأسرة في مشاركة المرأة في سوق العمل.

المربع 4 القيود الأسرية على الحركة والوصول إلى سوق العمل والفقير المدقع.

تعيش أم ساندالمطلقة وعمرها 33 عام مع ابنها وعمره 10 سنوات في بيت مكون من غرفتين، معظم سكان الشارع الذي تعيش فيه في بيت لاهيا من الأقارب المقربين بما فيه إخوتها الأربع المتزوجين، حيث يسيطرون بشكل كبير على حركتها، ويقومون بالسؤال عنها وإجبارها بالعودة إلى البيت حتى عندما تقوم بزيارات لأقارب يعيشون بالقرب منها، إخوانها عاطلون عن العمل، أو يقومون بأعمال مؤقتة ولديهم عدد من الأطفال، ولا يقدمون الدعم المادي لها، وبذات الوقت لا يسمحون لها بالبحث عن عمل خارج المنزل.

برنامج التحويلات النقدية هو المصدر الأساسي في دعم أم ساندالتي تكافح ليكفيها المال التي تحصل عليه لأكثر قدر ممكن، عندما تحصل على التحويل النقدي تبدأ بعمل حساباتها طيلة الطريق من البنك إلى البيت، وتشعر بالفجوة بين المبلغ والاحتياجات التي عليها تغطيتها، وتتشكل العديد من وجبات العائلة اليومية من الدقة (القمح المطحون والبهارات) والخبز، وتآكل الكثير من الخبز لأنه رخيص ويشبع، وتشجع طفلها على أكل الخبز أيضاً، وتعاني أم ساند وطفلها من فقر الدم وتفضل أن يبقى ابنها في المدرسة، ولكن إذا ساءت حالتهم المادية أو توقفت دفعات برنامج التحويلات النقدية، فلن يترك لها خيار إلا أن تبعث بابنها للعمل في مزرعة قريبة.

تعيق أعراف النوع الاجتماعي الأسر التي تعيلها النساء (والفتيات غير المتزوجات) من العيش لوحدهن وباستقلالية، وتعيش معظم الأسر التي تعيلها النساء واللواتي تمت مقابلاتهن في هذه الدراسة في بيت الوالد أو الأخ أو مع والد الزوج ووالدة الزوج، وفي هذا السياق، فإن علاقات القوى غير المتكافئة تعرض النساء وأطفالهن إلى مجموعة واسعة من الضغوطات الأسرية والاقتصادية، التي تحد من قدرتهن على صنع القرار، ولم يكن مفاجئاً أن أعربت العديد من الأسر التي تعيلها النساء عن حلمها في العيش لوحدها، وبكلمات سيدة مطلقة عمرها 50 عاماً من بيت لاهيا "لا أشعر بالاستقلالية والراحة".

وقالت أرملة تسكن في بيت أخيها المكون من غرفة واحدة: "أنا وابنتي وأخي، كلنا نعيش في نفس الغرفة، ونوافق على كل ما يقوله ونخاف من أن نقول رأينا إن كان مخالفاً لرأيه".

وأضافت أرملة من رفح وعمرها 45 عاماً: "لا تزداد فقط المشاكل الاقتصادية في غياب الزوج، بل أيضاً المشاكل الاجتماعية (الأسرية) مثلاً: عندما يتقدم أحد لخطبة بناتي، يتدخل الأعمام ويقولون لي: نحن سنأخذ القرار الصحيح"، أشعر أن بناتي يفقدن فرص الزواج بسبب رفض الخطّاب المتقدمين من قبل الأعمام، لا نعرف كيف نصلح الأمر".

التمييز بحسب النوع الاجتماعي في قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني

إن درجة التمييز العالية في قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني، أو قانون الأسرة يؤثر على نواحي عديدة مثل: الميراث، الزواج، والطلاق وحضانة الأطفال، ويساهم في استمرار عدم المساواة المبني على النوع الاجتماعي، وتعرض الأسر التي تعيلها النساء إلى الفقر، والذي هو أيضاً نتاج عدم قدرتهن الحصول على استحقاقتهن.

على سبيل المثال، تعطي الحضانة أو صنع القرار فيما يتعلق بالأطفال في حالات الطلاق إلى الأب، وتعطي الحضانة للأم تبعاً لعمر الطفل وجنسه: للأولاد الذكور حتى سن التاسعة والإناث حتى 11 سنة، وبعدها تنتقل الحضانة إلى الأب أو عائلته إلا إذا وافق الزوج السابق على تجديد الفترة، وتخسر المرأة حضانة أطفالها في حالة زواجها (هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة، 2011). أشارت العديد من النساء المطلقات التي تمت مقابلاتهن في هذه الدراسة كيف أن أزواجهن قاموا بتهديدهن في أخذ حضانة الأطفال كطريقة لإجبارهن عن التنازل عن مخصصات الأطفال، وفي العديد من الحالات تنازلن عن حقوقهن، وبالتالي خضعن لمستويات عالية من الضغط النفسي كما هو مبين في المربع 5 أدناه.

المربع 5: قانون الأسرة وحضانة الأطفال

أم ساندأمرأة مطلقة عمرها 33 عاماً تعيش في بيت لاهيا، لقد توفيت ابنتها بعد بضعة أشهر من طلاقها، ولدت ابنتها بمرض خلقي في القلب وكانت بحاجة إلى علاج خارج غزة، كانت أم سعد في المستشفى مع ابنتها لمدة شهرين عندما وصلتها مكالمة من زوجها السابق، وكما وصفتها قال لها: "لم يعد يحتمل هذه الحالة وأنه تعرف إلى امرأة أخرى لديها قطعة أرض وبعض المال وهو ينوي الزواج منها"، وعندما عادت أم سعد إلى البيت، اكتشفت أن زوجها السابق ترك البيت وأخذ ابنهم إلى بيت جدته وتزوج من امرأة أخرى، ذهبت أم ساند مع والدها إلى المحكمة لتطلب مخصصاتها (النفقة)، وعندما أعلمت المحكمة زوجها السابق، قام الأخير بإخبارها أنه سوف يطبق حقها بالحضانة ويأخذ الأولاد منها، كانت أم سعد خائفة جداً من احتمالية خسارة أطفالها فقررت سحب طلبها وحققها في النفقة لتحتفظ بأطفالها.

وينص قانون الأحوال الشخصية على أنه في حالة طلب المرأة الطلاق، دون بيان الأدلة بأنها تتعرض لعنف جسدي من الزوج، فيكون عليها التنازل عن حقها في المهر ومخصصات الطلاق وأي أصول مالية حققتها خلال فترة زواجها (هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة، 2011)، ويشكل كل من الاحتمال الواضح للوقوع فجأة في الفقر المدقع، وكذلك الوصمة الاجتماعية حول الطلاق معوقات رئيسة في طلب المرأة الطلاق، وتفضل الغالبية البقاء في علاقات زوجية غير سعيدة أو معنفة، ومن يقمن بالمبادرة إلى الطلاق، يقمن بذلك بسبب الظروف الاستثنائية، وحيث تكون حياتهن في خطر كما هو مبين في المربع 6 أدناه.

المربع 6: قانون الأسرة

تعيش أم طارق وعمرها 45 سنة في رفح، وصفت أم طارق ألم العنف الذي تعرضت له خلال زواجها الأول الذي دام 27 يوماً

عندما كان عمرها 21 عاماً، استذكرت أم طارق وبالإشارة إلى زوجها السابق "لم يكن إنسانياً لا هو ولا أسرته، شعر الجيران بالأسف عندما كانوا يسمعون صراخي عندما كان يضربني، وإذا اشتكيت ، قامت أمه بضربي أيضاً، 27 يوماً من العذاب والإذلال ولكن وبكلماتها – لم يكن من السهل طلب الطلاق بعد بضعة أيام من الزواج – أنت تعرف كم هذا حساساً في ثقافتنا، ولكن الذي ساعدني هو معرفة الجميع كيف كان يعاملني، لقد تركت البيت وأنا مغطاة بالدماء بسبب الضرب، ذهبت إلى الطبيب وقدم أخي شكوى لدى الشرطة، وبدونها لا تحكم المحكمة بالطلاق".

7.2 استراتيجيات التكيف

يمكن تصنيف استراتيجيات التكيف التي يستخدمها المشاركون في هذه الدراسة لمواجهة مستويات الفقر العالية، والمخاطر التي تمت مناقشتها إعلاه إلى 3 بنود: استراتيجيات حالات المحن، طلب المساعدة من مقدمي خدمات رسميين وغير رسميين والاستثمار في التعليم العالي خاصة للإناث.

لقد أشارت عدد من الدراسات إلى استنفاد الآليات المحلية للتكيف (هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة، الأمم المتحدة – أوتشا وبرنامج الغذاء العالمي، 2010) . بالفعل، تم تبني استراتيجيات الضغط القصوى قبل عقود ومنها: الاستهلاك الغذائي الضعيف، الاستدانة، سحب الأطفال من المدارس، عمالة الأطفال، الإفراط في استراتيجيات معيشية محفوفة بالمخاطر وغيرها، ويعكس هذا أثر الضغط من العزلة الاقتصادية الطويلة على حياة الأسر في غزة، وأشار غالبية المستجيبين في جميع المجموعات إلى طلب المساعدة من العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، واعتبرت المنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات الإسلامية مصادر هامة للمساعدة، وخاصة للأسر التي تعيلها النساء، وتم التطرق وفي عدة مناسبات إلى القضايا ذات العلاقة بالتمييز في نهج هذه المؤسسات مع اعتبار البعض أن الوصول إلى المساعدة يعتمد على الانتماء السياسي أو على معرفة شخص في المؤسسة، وتمت الإشارة أيضاً إلى الدعم من قبل العائلة النووية أو الممتدة ولكن سرعان ما أشارت الأسر التي تعيلها النساء أن الدعم الذي كان يقدم من العائلة سابقاً مثلاً ، قبل عشر سنوات ، كان أكثر وكان يعتمد عليه أكثر من اليوم (كما هو مبين في الجزء 7 اعلاه)، وحيث أن معظم السكان في غزة يعانون مادياً، فإنهم يرون أن المساعدات العائلية ومن خلال الشبكات الاجتماعية للأسر التي تعيلها النساء تقتصر على تقديم الهدايا، والمأكول وأموال الزكاة، و فقط في المناسبات مثلاً خلال شهر رمضان أو الأعياد الإسلامية.

برزت مسألة استثمار العائلة في التعليم العالي وخاصة للإناث من خلال النقاشات مع الأسر التي تعيلها النساء والأسر التي يعيلها الرجال، وهي استراتيجية بالتأكيد إيجابية، وبالرغم من هذا، هناك عدد من المعوقات التي تحد من الوصول إلى التعليم العالي ومشاركة أوسع في سوق العمل خاصة للإناث والنساء، وكما هو مبين أدناه.

الشراء بالدين وخفض المصروفات البيئية

إن شراء الأغذية والأدوية وتغطية دفعاتها عند الحصول على التحويلات النقدية استراتيجية متبعة بشكل أكبر من قبل المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية مقارنة بالأسر غير المستفيدة، (وكما هو مبين في الجزء 8)، يعتبر البرنامج كضمان لأصحاب المحلات الذين يعلمون أن لدى المستفيدين مصدر نقد يمكن الإعتماد عليه، وبالتالي يشعرون بالثقة عند البيع بالدين، أما قدرة المستفيدين على شراء الأغذية والاحتياجات الأخرى بالدين فتعتمد على علاقاتهم مع أصحاب المحلات، وتوفر مصدر دخل آخر كضمان.

ويبذل المستفيدون جهوداً كبيرة لإدارة المصادر المحدودة جداً، والذي يعني وضع أولوية للاحتياجات الأساسية وخفض المصروفات. وتشعر الأسر التي تعيلها النساء بالمسؤولية الكبيرة في إعالة الأطفال وأعربت معظمها عن تدهور الحالة الاقتصادية مع خسارة الزوج، وبالتالي من المهم إدارة وتخفيض مصروفاتهم، وخلال "عملية إدارة المصروفات"، توضع احتياجات النساء جانباً أو تعطى أقل أولوية مقابل رفاهية الأطفال، مثلاً في المناسبات النادرة، وعندما يتسنى للمرأة أن تشتري أغذية باهظة الثمن نسبياً مثل الفاكهة، الحلويات واللحمة (الشاورما، الكباب) فإنهن يفضلن أن يقللن من حصتهن من الأكل أو عدم الأكل ليتروا حصة أكبر للأطفال.

وقد تم أيضاً ذكر شراء الأطعمة والملابس والأدوية الأرخص وذات النوعية المتدنية والاعتماد على الكربوهيدرات مثل الخبز، وخفض استهلاك الأغذية الغنية بالبروتين مثل اللحمة، وبالرغم من أن هذه الاستراتيجية تساعد في مواجهة الأسرة للمصادر الشحيحة غير أن لها تبعات صحية بسبب نقص العناصر الغذائية¹⁷ خاصة نقص الحديد وفقر الدم.

وبشكل حاسم، فإن الغالبية العظمى من المستفيدين أشار أيضاً إلى برنامج الحوالات النقدية كاستراتيجية رئيسية للتكيف في مواجهة تضائل الموارد الاقتصادية. بالنسبة للبعض كان البرنامج من أهمها، وقال العديد: أنهم يمكن أن "يتنفسوا مرة أخرى"، ففي اليوم الذي يتم فيه صرف الحوالات النقدية، خصوصاً لأنه يمكنهم من سداد ديونهم خاصة الأسر التي تعيلها النساء تحاول موازنة المصروفات، لإدارة وتقليل نفقات الأسرة عن طريق إرضاء أطفالهن بوسائل أقل تكلفة، في كثير من الأحيان بالحلويات و/ أو الفاكهة. تحليل مُعمق للآثار الإيجابية والسلبية للبرنامج موجود في قسم 8.

بيع الممتلكات المنزلية والشخصية

يعتبر بيع الممتلكات المنزلية والشخصية مثل التلفزيون والأثاث والذهب – والذي يعتبر الشيء الوحيد الذي تملكه المرأة – استراتيجية لمواجهة الضغط المالي من قبل المستفيدين وغير المستفيدين، وقد أعطيت أمثلة مشابهة خلال مناقشات المجموعات البؤرية واللقاءات الفردية من الجيران، أو الأقارب، تعكس شيوع هذه الاستراتيجية في كل من رفح وبيت لاهيا.

ووصف عدد من المستجوبين بيوتهم أو غرفهم على أنها خاوية، غير صحية وبحاجة إلى تصليح .. وأفادت امرأة مستفيدة من رفح بأنها قامت حديثاً ببيع التلفزيون، وغرفة النوم ومعظم الفرشات، وقالت أخرى: أنه بسبب التشققات في سقف الغرفة التي تعيش فيها، فإنها قامت باستخدام كل أواني الطبخ لديها لتقي نفسها وأطفالها من مياه الأمطار.

نشاطات معيشية محفوفة بالمخاطر عند الشباب الذكور والفتية.

إن الفقر المدقع والإحباط والبطالة أسباب رئيسية تدفع الشباب الصغار والفتية للبحث عن قوت يومهم من خلال الانخراط في نشاطات تشكل خطراً كبيراً على سلامتهم البدنية ورفاهيتهم.

وتعتبر صناعة الأنفاق في رفح مصدر عمل هام للشباب والفتية. ويعتبر العمل في حفر الأنفاق، ونقل البضائع عمل مضني وخطير، وهو عمل تحت الأرض ويتم على مدار اليوم، ويمكن أن ينهار النفق أو يتم استهدافهم قبل الهجمات الإسرائيلية في أي وقت، وبحسب تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأمم المتحدة- الحديثة، قتل 172 شخص وجرح 318 شخص في صناعة الأنفاق منذ حزيران 2007 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأمم المتحدة، 2012).

ومن غير المفاجئ أنه تم ذكر الاسترزاق من خلال العمل بالأنفاق من قبل المستجوبين في رفح حيث أنها المنطقة المتواجده بها الأنفاق، وأفاد بعض المستجوبين من بيت لاهيا أن لهم أبناء ممن يعملون في الأنفاق في رفح بالإشارة إلى التنقل إلى رفح بشكل يومي.

وقد اشكت العديد من الأمهات المستفيدات، وغير المستفيدات من البرنامج من أوضاع العمل غير الآمنة والإصابات الحادة التي أدت إلى الموت في بعض الأحيان، ويتمشى هذا مع نتائج دراسة حديثة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأمم المتحدة- التي وجدت أن معظم الحوادث تشمل: بتر الأطراف بسبب نقل بضائع بأطراف حادة، صعوبة التنفس بسبب أكياس الأسمنت المفتوحة، كسر الساق بسبب السقوط في النفق، والتعرض لصدمة كهربائية بسبب الرطوبة التي تؤثر على أنظمة الكهرباء وغيرها (أوتشا، 2011).

إن تهريب عقار ترامادول -وهو مسكن للألم يشبه المورفين- شائع لدى العاملين في الأنفاق، وكما هو مبين أدناه، فإن ارتفاع نسبة الإدمان على ترامادول قضية مقلقة في كل أنحاء غزة، وبحسب المستفيدين، أن أحد أسباب شهرة الترامادول في صناعة

¹⁷ يعتقد أن حوالي خمس طلبة المدارس في غزة لديهم فقر في البيوت، و 61.6% من الأطفال ما بين 9-12 شهر و 295 من النساء الحوامل يعانين من فقر الدم (AIDA, 2009).

الأنفاق هي تحسن مزاج العمال، وتبديد خوفهم وتحسين قدرتهم على التكيف مع الضغط والإجهاد، وهناك تقارير تفيد بأن مالكي الأنفاق يحدون عمالهم بما فيهم الأطفال من خلال تزويج أقرصان الترامادول في مياه الشرب لتحسين أداء العاملين.

وتعكس خبرة أحد أبناء أرملة عمرها 58 عاماً من رفح هذه التجربة، فقد بدأ ابنها وعمره 20 عاماً بالعمل حديثاً في النفق ليساعده وأخوته الأحد عشر، وتوفير المال ليتزوج، وقد عانى من إصابات، وطلب الرعاية الصحية في المستشفيات عدة مرات، تم القبض عليه حديثاً من قبل شرطة حماس وهو يهرب الترامادول، وقالت أمه: "هو يعمل هناك (في النفق) ماذا يمكن أن يفعل غير ذلك؟ يريد إطعامنا، وأن يبنى بيته ويتزوج، هذا أفضل من التسول".

وبالرغم من أهمية التعليم للأسر الغزية (انظر أدناه)، غير أن الفقر المدقع يدفع الأسر التي تعيلها النساء أو الرجال إلى سحب أطفالهم من المدارس، حيث أن مصاريف المدارس تتفاقم بوجود عدد من الأطفال في سن الدراسة، ومصروفات المدرسة المباشرة وغير المباشرة على الشنط والزي المدرسي والقرطاسية تضيف ضغطاً كبيراً خاصة على العائلات الفقيرة، حيث أشير إليها كعائق رئيس للاستمرار في الدراسة.

وكما هو الحال في باقي السياقات، كلما انسحب الأطفال والفتية والإناث بالتحديد من المدرسة في سن مبكرة، كلما كان لهذا الانسحاب أثر حاد وطويل المدى على حياتهم ورفاهيتهم وأطفالهم وفرصهم للخروج من الفقر، وبالرغم من أن بعض الأعمال التي يقوم بها الأطفال تحمل مخاطر قليلة نسبياً مثل العمل في البقالة أو في مزرعة الجيران أو الأقارب، غير أن أعمال أخرى تشكل خطراً كبيراً علماً بالأطفال.

وأفاد بعض المستجيبين أنهم يرون أطفال ذكور وأنثى ومنهم من لم يتجاوز خمس سنوات يبيعون الحلويات والسجائر والترمس على اشارات المرور وفي الشوارع والمنتزهات العامة، وقد أفادت امرأة خلال جلسة نقاش بورية أنها رأت حادثاً حيث، قامت سيارة بدهس طفل كان يبيع في الشارع وقتلته، وفي بعض النقاشات، أعرب بعض المستجيبين أن أبناءهم يعملون في جمع الركام والخردة والصفائح الحديدية من المناطق المحاذية للمنطقة العازلة، وهم معرضون للموت أو الإصابة حيث، أن الجيش الإسرائيلي يفتح النيران على أي شخص يقترب من المنطقة، وكما ذكر أعلاه، وهناك العديد من التقارير عن أطفال يعملون في الأنفاق في رفح.

طلب الإعانة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية

في ضوء المصاعب الجمة في إيجاد حلول للاعتماد على الذات في دعم أسرهم، لا يفاجئنا قول العديد من الأسر التي تعيلها النساء أنها تسعى لطلب المساعدة والدعم المادي من المنظمات غير الحكومية المحلية، ومؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الخيرية الإسلامية، وهناك رعاية إضافية للأرامل والأيتام، حيث أن المنظمات الخيرية الإسلامية تستهدف تحديداً الأرامل والأيتام، وهناك وعي عام بأنهم يستحقون الدعم من هذه المؤسسات.

وبحسب دراسته للبنك الدولي في 2010 والتي ركزت على النساء المتزوجات والصغيرات (وكذلك الكبار والشباب الصغار). فإن التطوع مع المنظمات الخيرية الإسلامية بما فيها المشاركة في المحاضرات، والمساقات التدريبية، والمساهمة في توزيع المعونات الإنسانية، والمشاركة في النشاطات الاجتماعية هي استراتيجية أساسية للنساء المتزوجات في غزة، كي يلتقين مع نساء أخريات (البنك الدولي، 2012).

وقد أظهرت نتائج العمل الميداني في هذه الدراسة استراتيجية مختلفة عند الأسر التي تعيلها النساء، فبدلاً من التطوع والمشاركة في النشاطات، اقتصر انخراط الأسر التي تعيلها النساء مع هذه المؤسسات إلى البحث عن كفالة لليتيم، حيث الإغاثة النقدية والغذائية، والمساعدة في تغطية الرسوم وأي دعم مالي أو مادي متوفر. قالت بعض الأسر التي تعيلها النساء: أنها لا تطرق أبواب مؤسسات أخرى بسبب ضيق الوقت، وقد يعزى السلوك المختلف الذي تمت ملاحظته بين المستجيبين في هذه الدراسة إلى المشاغل الحياتية والمسؤوليات الكبيرة لدى الأسر التي تعيلها النساء مقارنة بالنساء المتزوجات أو النساء الصغيرات، وفي مناسبات عدة، قالت النساء أنهن مرهقات كونهن يلعبن دورين: دور الأب ودور الأم. والمثال الوارد أدناه من أسرة تعيلها امرأة مستفيدة من رفح عمرها 45 عاماً شائع.

" قبل موت زوجي وعندما مرض طفلي، كان زوجي يساعد مثلاً في شراء الطعام، ولكنني الآن أعمل كل شيء وحدي، لا أحد يساعد".

وأشار عدد من المستجيبين الذكور والإناث من رفح وبيت لاهيا أنهم يشعرون أن المساعدات المتوفرة من قبل المؤسسات المحلية، والمنظمات غير الحكومية بما فيها المؤسسات الخيرية الإسلامية تعتمد على الانتماء السياسي، وأنظمة الوساطة و الإتكال على العلاقات المؤثرة، وأفاد أحد المشاركين من بيت لاهيا في أحد نقاشات المجموعات البؤرية مع الرجال تحت سن 45 عاماً، وبالإشارة إلى مشاريع التشغيل من خلال المنظمات غير الحكومية:

" لقد رأيت وبالصدفة قبل ثلاث أو أربع سنوات قائمة بالمستفيدين من منظمة غير حكومية، ولأننا في منطقة صغيرة، تمكنت من التعرف على الأسماء، وكان في القائمة ثمان أشخاص من نفس العائلة، أحدهم محام والثاني موظف في القطاع العام ولا يستحقون المساعدة ولكنهم ضمن القائمة".

العوامل النفسية - الاجتماعية واستراتيجيات التكيف

تقليدياً، يعتبر الزواج في المجتمع الفلسطيني مصدر للتقدير والمكانة الاجتماعية ونقطة تحول إلى عالم الكبار، ويجب على الشباب الصغار إظهار استقرار مالي وقدرة على إعالة عائلة كي يتمكنوا من الزواج، وكان لاضمحلال الدور الإنتاجي للرجال - الشباب الصغار المتزوجين وغير المتزوجين، وبسبب شح الوظائف والأعمال (وكذلك عدم القدرة للهجرة خارجاً للعمل ، أو الدراسة) ، أثراً وتبعات كثيرة على صحتهم النفسية.

وبالتناغم مع نتائج دراسات حديثة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2010 والبنك الدولي ، 2010)، فالرجال (والنساء في وصفهم لأزواجهن أو الرجال بشكل عام) أفصحوا عن شعورهم بالعجز، والإحباط وغياب تقدير الذات ، ويظهر العديد منهم وكأنهم في صراع دائم "لحفاظ على الكرامة " وحفظ ماء الوجه أمام أسرهم وأصدقائهم وجيرانهم، وتم ذكر أثر الضغوطات النفسية وتعميق الفقر كعوامل أساسية تدفع باتجاه التوترات والنزاعات داخل الأسرة، وكانت هناك إشارات حول تطور هذه التوترات إلى عنف جسدي في بعض الأحيان، وأفاد بعض الرجال أنهم يفضلون ترك البيت لبضعة ساعات والخروج إلى الشارع "لأي مكان"، أو الجلوس للتدخين وشرب الشاي مع الأصدقاء لتجنب الطلبات الكثيرة التي لا يمكن تحقيقها لزوجاتهم وأطفالهم.

وقال رجل في الخمسين من عمره من بيت لاهيا .

" أشعر بالعجز عندما تطلب زوجتي المال أو الطعام للأسرة، لا أستطيع توفير ما يحتاجونه ولا أستطيع طلب المساعدة من الآخرين وكأنني أتسول، عندما تصر زوجتي أضربها، وفي بعض الأحيان أترك البيت لأتجنب ضربها وضرب الأولاد، وأذهب خارج البيت".

تم ذكر التعاطي الضار للمواد المخدرة كاستراتيجية يتبناها بالأخص الذكور للتخفيف من الضغوطات والغضب والهروب من الواقع، وذكر العديد إدمانهم على النيكوتين، ولكن الأمر المقلق بشكل أكبر، والذي ظهر خلال العمل الميداني هو الإدمان على الترامادول.

يستخدم الترامادول الذي ذكر أعلاه على نطاق واسع بين عمال الأنفاق، ويتم استخدامه بشكل متزايد كمخدر رخيص للتسلية، يساعد على الهروب من الواقع المرير، والشعور بالوهن المرتبط بالآثار المتراكمة للحصار والبطالة والعنف والصراع المستمر . وبالتحديد، تشير نتائج دراسة في عام 2010، أن الإدمان على المخدرات قد ارتفع بين الغزيين بشكل ملحوظ - خاصة من تقع أعمارهم ما بين 18 و 30 -عام مدمنون بشكل جدي (بروجر ، 2010). بالإضافة إلى المشاكل الصحية النفسية والبدنية التي تظهر بسبب الإدمان، يمكن للإدمان في بعض الحالات أن يجر العائلة إلى فقر مدقع.

وتمت مناقشة سوء استخدام الترامادول في أحد نقاشات المجموعات البؤرية في بيت لاهيا ومع رجال أقل من 45 عاماً حيث قال اثنان منهم:

" أصبح الناس مجانيين بسبب الحصار وغياب الدخل، فإما أن يخسروا عقولهم أو يهربوا من خلال أخذ عقاقير الهلوسة".

" ابن عمي مدمن على الترامادول، تركته زوجته وذهبت للعيش في بيت والدها، وبينما هي هناك قام هو ببيع كل شيء، الثلاجة، التلفزيون كل شيء لشراء الترامادول".

ويتسع دور النساء كمقدمات رعاية للمرضى إلى توفير الدعم النفسي لأزواجهن المكتئبين والغاضبين (انظر أيضاً البنك الدولي: 2010). ذكر الرجال المتزوجون أنهم يلجأون إلى زوجاتهم للحصول على الدعم في أوقات الشدة، وبدورها أظهرت النساء المتزوجات التفهم لمشاعرهن وسبب تدهور صحة أزواجهن النفسية.

وفي مواجهة المخاطر الاجتماعية – النفسية المتعددة التي تتعرض لها النساء المتزوجات، أشارت العديد من النساء أنهن وجدن الراحة والدعم من الأقارب الإناث، والصديقات، والجيران خلال الزيارات المنزلية، وفي الأوقات التي يتحدثون فيها بانفتاح "والتفريغ عن مشاكلهن" ..، وقد تم ذكر هذا الشكل من أشكال التكيف من قبل بعض الأسر التي تعيلها النساء ولكن وبشكل عام تجد النساء صعوبة في استخدامه، خاصة إذا استوجب ذلك خروجهن من البيت لرؤية الصديقات والجيران والأقارب ، بسبب الأعراف الاجتماعية والعائلية التي تقيد حركتهن.

وقد أفادت عدة أسر تعيلها النساء أنها تمارس "الصبر" وتقبل الوضع وتخفيف علاقاتهن الاجتماعية وعزل أنفسهن، واعتبرت هذه العزلة المفروضة ذاتياً خيار أفضل من سماع "كلام الناس" الذين يستغيبونهن عليهن، خاصة مع الوصمة المرتبطة بهن كمطلقات، وبكلمات إحدى المطلقات وعمرها 43 عاماً من بيت لاهيا " أبقى في البيت، هذا أفضل من كلام الناس، أقبل وضعي كما هو".

وعندما سئلت النساء عما يفعله عندما يكنّ مثقلات بالهموم أجابت العديدات من المطلقات والأرامل أنهن يجلسون ويبكين لوحدهن أومع أطفالهن، وقد أفادت ثلاث مستجوبات أنهن يفضلن الأماكن المعتمدة في البيت حيث يجلسن ويبكين.

وهناك ارتباط ما بين العزلة المفروضة ذاتياً والفقر، وهذا ما أعربت عنه الأسر التي تعيلها النساء أو الرجال: إن أسس الضيافة التقليدية هي جزء أساسي من التفاعلات الاجتماعية في غزة، حيث يتوقع من المضيف أن يوفر تشكيلة واسعة من الأغذية والمشروبات، وتتطلب زيارة الأصدقاء والأقارب والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والعائلية، مثل الاحتفال بمولد طفل جديد والأعراس، شراء وتقديم الهدايا. وقد شرحت إحدى المشاركات خلال نقاش لمجموعة بؤرية مع أسر تعيلها النساء 45 عاماً فما فوق في رفح استراتيجيتها في استقبال الضيوف:

"إن كنت على علم أنني سأستقبل ضيفاً فيمكن أن أصوم أو أطبخ أو أكل كمية قليلة ليومين قبل الزيارة، حتى يتسنى لي توفير طعام أفضل للضيف أو الضيفة".

الاستثمار في التعليم العالي للإناث

بالرغم من العوائق المالية الجمة وارتفاع مستويات الفقر التي تواجه الأسر، فقد أعطى غالبية المستجيبين قيمة عالية للاستثمار في تعليم أطفالهم، وكما هو مبين أعلاه، فأكثر الناس فقراً وتهميشاً يجدون صعوبة في إبقاء أطفالهم حتى في المراحل الابتدائية، مع أنه من الواضح أن معظم الأسر التي تعيلها النساء والأسر التي يعيلها الرجال تعمل ما بوسعها لضمان بقاء أطفالهم وخصوصاً الإناث في المدرسة والإنطلاق إلى الجامعة، وقد أفادت إحدى ربات الأسر في بيت لاهيا وعمرها أصغر من 45 عاماً أنها "تفضل عدم الأكل على حرمان أطفالها من التعليم"، وهذا يتماشى مع نتائج دراسة حديثة لهيئة الأمم المتحدة لتمكين النساء والمساواة والتي وصفت الاستثمار في تعليم الإناث كظاهرة جديدة نسبياً في غزة (هيئة الأمم المتحدة لتمكين النساء والمساواة، 2011). وقد وجدت الدراسة ذاتها أن معدل النساء اللواتي يكملن دراستهن ما بعد الثانوية العامة تضاعف منذ 2000 و2006 (المرجع السابق).

إن الإعفاء من الرسوم الجامعية التي يستحقها المستفيدين من البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية (انظر أدناه) له تقدير من قبل المستفيدين، ويعتبر محفز رئيس للتعليم العالي، وتشير نتائج هذا البحث الميداني إلى أسباب إضافية للرجوع في استثمار الوالدين من المستفيدين، وغير المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية في تعليم بناتهم.

في ضوء سوق عمل مكبل، تواجه النساء عوائق إضافية تقيد إلى حد كبير أشكال الأعمال التي تستطعن الانخراط فيها، وتتطلب الوظائف " المقبولة اجتماعياً " للنساء الغزيات في التعليم والصحة والقطاعات الاجتماعية شهادات جامعية وبالتالي، فإن الحصول على درجة جامعية يزيد من فرص الإناث في الحصول على عمل بأجر في المدى القريب.

كما وتؤخذ بالحسبان أيضاً مسألة زواج الأنثى في المستقبل حيث يلعب التعليم دوراً هاماً، وفي ضوء ضبابية الدور الإنتاجي للشباب والرجال الكبار، فيمكن القول أن النساء غير المتزوجات ولديهن وظيفة، مطلوبات للزواج حيث يتوقع منهن جلب الدخل للأسرة. أخيراً، تم الإشارة أيضاً خلال النقاشات البورية إلى التعليم العالي كمدخل لفرص العمل وضمان هام في حالة الطلاق أو الترميل.

من الواضح أن الاستثمار في التعليم العالي توجه مشجع لحاضر ومستقبل الإناث والنساء في المجتمع بشكل عام، وكما تم بحثه ، هناك عوائق هيكلية واجتماعية تستمر في إعاقة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وفي ضوء زيادة عدم قدرة سوق العمل في غزوة من استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات، أصبح من الصعب جداً العثور على الوظائف المقبولة اجتماعياً . وعلى مر العقود، كان لدى النساء الغزيات في غزة أعلى معدلات بطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والغالبية العظمى من العاطلين عن العمل هن النساء الغزيات الصغيرات، وبمؤهلات جامعية (هيئة الأمم المتحدة لتمكين النساء والمساواة، 2011).

وبالرغم من القيمة العالية التي تضعها الأسر على التعليم الجامعي، فزيادة مستويات الفقر تعني - أنه في بعض الحالات - لا يستطيع الوالدين تحمل تكلفة إبقاء بناتهم في المدارس الثانوية والجامعات، وقد يفكرون في تزويجهن، وهناك اعتبار إضافي وهو قدرة النساء على الحفاظ على وظائفهن - التي يصعب إيجادها أصلاً - عندما يتزوجن ويبدأن بولادة الأطفال، قد يكون هذا تحدياً خاصة في ظل ارتفاع معدل الخصوبة لدى النساء الغزيات (4.9 طفل لكل امرأة في 2010)، (فريقاً للأمم المتحدة الفطري، 2012) ، ومسؤولياتهن في تنشئة الأطفال والمصروفات الإضافية في رعاية الأطفال لتحافظ المرأة على عملها ووظيفتها.

8 تجارب المستفيدين والمجتمع مع برنامج التحويلات النقدية وأثره على الرفاه

إن أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية للتحويل النقدي والتي طورت عام 2010 بدمج برنامجي تحويل نقدي في واحد - البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية هو " تمكين الفقراء والأفراد و" الاسر المحرومة والمهمشة (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010:3)، وإحدى الطرق لهذا التمكين هي من خلال "زيادة مشاركتهم في تخطيط وتصميم البرامج والخدمات التي تستهدفهم (المرجع السابق).

بالرغم من الالتزام الواضح بإشراك المستفيدين بصورة نشطة، غير أن نتائج هذه الدراسة – تشير إلى محدودية مشاركته المستفيدين من البرنامج في تصميم وتخطيط وتنفيذ البرنامج. وبالتحديد، لم يقدر غالبية المستفيدين وغيرهم من أفراد المجتمع الذين تم الالتقاء بهم في هذه الدراسة، الهدف والأسباب من وراء إصلاح قطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني وبالتحديد برنامج التحويلات النقدية.

ويبقى الكثيرون غير واعين للتحويل من الاستهداف المبني على التصنيف المحدد إلى الاستهداف المبني على الفقر، وإدخال المعادلة الحسابية لتحديد الأهلية، هناك وعي عام حول بعض التغييرات ويبقى الغموض حول عملية التوحيد والأهداف والأسباب وبشكل عام عمل البرنامج، وقد أشار عدد قليل من المستجيبين أن الأهلية تعتمد على تقدير الوضع الاقتصادي للأسرة من خلال "الحاسوب"، ويظن غالبية المستجيبين أن معايير الأهلية مرتبطة مع تصنيفات الفئات الضعيفة المحددة وأيضاً إلى الانتماء السياسي، أو الوساطة، ويعتقد أيضاً الكثيرون أن لدى الباحثين الاجتماعيين نفوذ في صنع القرار فيما يتعلق بالأهلية، والبقاء في البرنامج وأيضاً مبلغ التحويلات النقدية.

8.1 وجهات نظر المستفيدين والمجتمع عن تصميم وتنفيذ البرنامج

الإستهداف ومعايير الإنتقاء

أشار غالبية المستجيبين: المستفيدين وغير المستفيدين والمسؤولين إلى أن برنامج التحويلات النقدية يستهدف أفقر الأسر في غزة وهناك شعور قوي في الموقعين أن هناك أسر فقيرة جداً تستحق الإعالة، ولكن البرنامج لا يصلهم.

أخطاء الإقصاء: بسبب المعلومات المحدودة لدى المستفيدين عن عمل وطرق إستهداف برنامج التحويلات النقدية، فقد كان من الصعب على المستفيدين أن يحددوا الأسباب المحتملة وراء الإقصاء، حيث عبر العديد عن عدم معرفتهم، وعبر القلة أن الفقراء لا يعرفون عن البرنامج، واحتمالية أهليتهم للحصول على الدعم تحول دون تقدمهم للبرنامج، وقد ربط آخرون الإقصاء مع الوصمة الاجتماعية التي تحول دون تقدم الأسر بطلب للمساعدة من البرنامج، وأشار المستفيدون بآراء مختلفة حيال هذا الموضوع، حيث أن غالبيتهم قالوا أنه في السابق – وبالتحديد قبل عشر سنوات عندما كان سوق العمل الإسرائيلي مفتوحاً أمام الغزيين، كان التقدم بطلب للمساعدة يعتبر "عاراً اجتماعياً"، "وبمس بالكرامة"، وأما اليوم فأصبح طلب المساعدة هو العرف السائد خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة، والفقر الشديد، والاعتماد الكبير على المساعدات، وبكلمات أحد المشاركين في مجموعة بؤرية (48-55 عام)، كان الحصول على المساعدات مخزياً في السابق ولكنه طبيعي اليوم.

أخطاء الإدراج: كثيراً ما ذكر المستجيبون مصطلح الظلم و"غياب العدل" عند التطرق إلى حالات من المستفيدين الذين هم من وجهة نظر المستجيبين لا يستحقون الدعم، أمثلة مشابهة للمثال أدناه الذي تم ذكره من مشاركة في إحدى المجموعات البؤرية مع أسر تعيلها النساء 45 عاماً فأكثر في رفح، كانت شائعة خلال النقاشات:

"أعرف أشخاصاً يعملون في تجارة الأنفاق ويحصلون على 1800 شيكل (\$ 470) من البرنامج، وآخرون لديهم مزارع دجاج، وأيضاً يحصلون على الدعم".

وقد عزى العديد من المستجيبين وجود أخطاء في شمل المستفيدين بسبب الوساطة المتأصلة في غزة (وفي الضفة الغربية والدول المجاورة مثل سوريا والأردن)، ولهذا السبب، بعض المستجيبين كانوا سريعين في ربط حصول البعض الذين حسب وجهة نظرهم لا يستحقون المساعدة بالوساطة في رام الله أو غزة.

وذكر بغضب أحد المشاركين غير المستفيدين من البرنامج من بيت لاهيا خلال نقاش مجموعة بؤرية مع رجال ما بين 25 و46 عاماً.

"الواسطه هي العامل الأساسي، ذهب ابن عمي للتسجيل في وزارة الشؤون الاجتماعية، وتم قبول طلبه لأنه يعرف شخصاً هناك، وعندما ذهب للتسجيل، قال لي: "لا نستطيع أخذ طلبك لأن لدينا عدد كثير من الطلبات، ولا نستطيع أن

نأخذ طلبك" فكيف تم قبول طلب ابن عمي بينما رفض طلبي، الجواب الوحيد هو الوساطة لأنني ذهبت بعد عشرة أيام فقط.

ذكر تأرمل (43 عام) منببت لاهيا، "لدي قريب يعمل في تجارة السيارات ووضعته المالي جيد جداً، ويحصل على دعم من وزارة الشؤون الاجتماعية لأن لديه صديق في الوزارة يزوره بانتظام".

لم تكن النقاشات حول الوساطة بالضرورة مرتبطة بالانتماء أو الدعم لحركات سياسية، ولكن أشار بعض المستجيبين – كما هو الحال في آليات الإنتقاء في برامج غير حكومية في غزة – إلى أن الانتماء السياسي أثر على انتقاء المستفيدين من البرنامج، وقد أشار أحد الرجال خلال نقاش مجموعة بؤرية في بيت لاهيا مع رجال 35-46 عاماً أن "الأهم في الاختيار من قبل الوزارة هو لون القميص الذي ترتديه" إشارة إلى الأخضر حماس والأصفر فتح

المعادلة الحسابية

أشارت النقاشات مع المسؤولين من وزارة الشؤون الاجتماعية وبشكل مشجع إلى الإقرار والإفتاح في أنه يمكن تحسين المعادلة الحسابية لترتبط بشكل أفضل مع الفقر والتهمة. (وكما تم ذكره في الجزء السادس أعلاه)، تم إجراء بعض التعديلات على المعادلة منذ انطلاق برنامج التحويلات النقدية، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى مزيد من التحسين للمعادلة الحسابية في عدة مجالات كي توفر تقدير أكثر موثوقية ودقة لرفاه الأسر في غزة.

خصائص الفقر الخاصة بالسياق الموضوعي: تستخدم المعادلة الحسابية ذاتها لتقدير الرفاهية الأسرية في كل من غزة والضفة الغربية، ومع ذلك، هناك خطورة كبيرة أن هذا قد يُغيب اختلافات هامة بين المنطقتين و سياقات الخصائص المحددة للفقر والتي لا يمكن الإمساك بها من خلال معادلة حسابية واحدة.، وكما أشار أحد الأشخاص الرئيسيين، أن البعد عن أقرب مركز صحي أو امتلاك هاتف نقال إسرائيلي قد تكون ملائمة لواقع الضفة الغربية، ولكن ليس لغزة حيث قرب المسافات بشكل عام والتغطية المحدودة لشبكات الهواتف النقالة الإسرائيلية. ولقد طور شبكة الأمان الاجتماعي للأونروا (انظر المربع 1 في صفحة 26) على سبيل المثال، معادلة حسابية للضفة الغربية وأخرى لغزة لتغطية الفروقات الهامة، ويمكن للبرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية أن ينظر في هذا الأمر أيضاً".

وتعتمد العوامل المتضمنة في المعادلة الحسابية على مسح الاستهلاك من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي نفذ في العام 2007، ومنذ ذلك الحين، وقعت ثلاثة أحداث رئيسية في غزة – سيطرة حماس، فرض الحصار، وعملية الرصاص المصبوب التي كان لها تبعات على حالة الفقر ومستويات المعيشة للسكان، بالتالي فإن هناك قلق نظراً لأن العوامل المأخوذة بالإعتبار في المعادلة الحسابية الحالية أصبحت قديمة، واحتمالية عدم تغطيتها بشكل جيد خصائص الأسر بمستويات وطبيعة الفقر الحالي.

حجم العائلة: يعتقد معظم المستجيبين أن حجم الأسرة لا يأخذ بالإعتبار في تحديد مبلغ النقد للتوزيع وبالتالي غياب العدل، وكانت هناك إشارات عدة في أن أسر مكونة من عشرة أفراد أو أكثر يحصلون على نفس المبلغ أو أقل من أسر بأربع أفراد أو أقل وبكلمات رجل (45 عاماً) من رفح "هناك أسر صغيرة جداً أو حتى موظفون يحصلون على 1800 شيكل (\$470) بينما أسر كبيرة وبها مرضى تحصل على 750 شيكل (\$ 195) هذا غير عادل.

وضع المسكن : اشتكى المستجيبون أيضاً من الوزن غير الملائم المعطى لوضع المسكن، وغير المرتبط جيداً مع الفقر، وذكر أن آلاف العائلات الغزية استطاعت أن تبني بيوتاً خلال عملها في إسرائيل، أما اليوم فقد خسروا كل أعمالهم في إسرائيل والكثيرون عاطلون عن العمل أو يحصلون على جزء بسيط مما كانوا يجنونه سابقاً، والبيت هو كل ما يملكون الآن، ويقول المستفيدون أنه عند زيارة الباحث الاجتماعي للمنزل، فما يراه هو منزل جيد، ويعبئ المعلومات بناء على ذلك بدون أي اعتبار لخسارة الأسرة لمصدر دخلها الأساسي، وأنهم يعانون من الفقر المدقع، ولكنهم يعيشون في بيت جيد.

تحويل ملكية التحويلات النقدية: أشار بعض المستجيبين أنه تم في بعض الحالات تحويل سند الدفع من المستلم الأصلي والذي ينتمي إلى الفئة المهمشة مثل الأرامل والأشخاص المعاقين أو المصابين بأمراض مزمنة لأفراد آخرين في الأسرة، وبالعادة ذكر من ذوي القربى (أب ، أو أخ) ، في بعض الحالات أدى ذلك إلى تحكم الأب في المبالغ النقدية (أنظر إطار 7 أدناه) وبإقصاء المستفيد الأصلي من ملكية وإدارة النقد، واعتبر هذا كإجراء غير عادل.

المربع 7: تغيير ملكية التحويلات النقدية وتضرر الأسر التي تعيلها النساء

تعيش امرأة وعمرها 24 عاماً طلقت حديثاً في بيت والدها مع طفليها الصغيرين، حيث أنها غير مرغوب بوجودها، وتمضي المرأة وأطفالها معظم أوقاتهم في غرفه صغيرة، وقبل انطلاق البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية، كان التحويل النقدي بإسمها ولكنه تحول إلى اسم أبيها في 2011، وتحكم بشكل كامل في المبلغ، وقد قدمت لها إحدى الباحثات الاجتماعيات خلال زيارة منزلية شارك بها أحد الباحثين المحليين النصيحة في التسجيل في الجامعة كشكل من "الاستثمار في ذاتها"، رحبت المرأة بالفكرة لكن والدها غير مستعد ليغطي نفقات التسجيل في الجامعة، بالتالي ليس لديها أي خيار بل قبول قراره والبقاء في البيت، حيث أن ليس لها سيطرة على المبلغ.

وبحسب الباحثين الاجتماعيين، حصلت هذه التغييرات خلال عملية إعادة التسجيل، وتبعاً للإجابة على أسئلة مثل "من يعيل الأسرة" و " بإسم من يجب أن تصدر التحويلات النقدية"، حيث أجابت المستفيدات، " الأب" خاصة في وجود الأب أثناء الزيارة، وأفاد الباحثون الاجتماعيون الذين تم استجوابهم أنه لا يوجد حالياً إجراء محدد لكيفية التعامل مع هذه الحالات خاصة عندما ينتج عنها الصراع والتوتر داخل الأسرة.

إن الفكرة من هذا التغيير في الملكية مرتبط مع روح استراتيجية الحماية الاجتماعية التي تأخذ من الفقر الأسري نقطة الانطلاق. إذاً التحويل النقدي يهدف إلى خفض الفقر الأسري ككل، ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن هذا النهج يطغى على تفاعلات هامة وعلاقات السلطة داخل الأسرة، وكما هو موضح في الجزء أعلاه، فإن عدم المساواة بين الجنسين، وعلاقات القوة غير المتكافئة موجوده في الأسر الغزية، الأسر التي تعيلها النساء عرضة للفقر والتهميش، وبالتناغم من الهدف الثاني من استراتيجية الحماية الاجتماعية "رعاية وتمكين الضعفاء والفئات المهمشة" (وزارة الشؤون الاجتماعية 2010:b:17) ، فمن الأهمية أن يطرح التهميش داخل الأسر ويتم التعامل معه في برنامج التحويلات النقدية.

مبلغ وتواتر التحويل النقدي

اشتكى كل المستفيدين المستجيبين في هذه الدراسة من قلة مبلغ التحويلات النقدية وعدم كفايتها لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة خاصة للأسر الكبيرة، وأعرب العديد منهم لم يتمكنوا من التكيف دون مصادر أخرى للطعام والدخل، أو أي دعم آخر إضافة للإعانة في برنامج التحويل النقدي، علاوة على ذلك يرى البعض أن مخصصاتهم قلت بعد دمج البرامج وانطلاق البرنامج الفلسطيني للتحويلات النقدية ب 250 شيكل (\$65) كل 3 أشهر في بعض الحالات، ولكنه ازداد لآخرين، ومن غير المفاجئ أن الذين تأثروا سلباً هم مستأؤون، ولكن أيضاً غير واعين للأسباب التي أدت إلى خفض المبلغ، وهذا يفاقم من مسألة عدم الرضى وخيبة الأمل.

أشار كل مستفيد متمقالبته أنه يفضل توزيع النقد كل شهر بدلاً من كل ثلاثة أشهر حتى يتسنى له إدارة ديونه وضمان تدفق النقد للأسرة، مما يزيد من شعور المستفيدين بعدم الاستقرار والضبابية هو غياب التاريخ المحدد للتوزيع كل ثلاثة أشهر وتأخير التوزيع، (وكما هو مبين في الجزء 6 أعلاه)، يمكن أن يتأخر التحويل النقدي شهراً بسبب عدم توفر السبولة في وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد أدت هذه التأخيرات إلى زيادة الضغوطات، وغياب الإحساس بالأمان وخاصة فيما يتعلق بدفع الديون.

مصادر التمويل

عند طرح السؤال "من أين تأتي الأموال للبرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية، فكانت اجابة معظم المستجيبين في الموقعين " الاتحاد الأوروبي "، واحد من بيت لاهيا فقط أجاب "المؤسسات البريطانية"، وواحدة في الأسر التي تعيلها النساء أجابت من البنك الدولي، واثنان، أحدهما من بيت لاهيا والآخر من رفح لم يعرفا مصدر التمويل.

عرّف المستجيبون البرنامج على أنه إنساني أوخيري لمساعدة الفقراء بدلاً من كونه شكلاً من أشكال الحماية الاجتماعية، وتم استخدام المصطلحات مثل: المساعدات الإنسانية، ومساعدات خيرية، والمنح، والتبرعات، على مستوى المجتمع وخلال اللقاءات مع الأشخاص الرئيسيين، ولقاءات المجموعات البورية واللقاءات المعمقة عند الطلب من المستجيبين تعريف أو شرح ماهية برنامج التحويلات النقدية.

يعي جميع المستجيبين أن حماس أنشأت وزارة شؤون اجتماعية في غزة موازية للوزارة في رام الله، ولم يشر أحد من المستجيبين أن حماس مسؤولة عن إدارة وتمويل برنامج التحويلات النقدية، وهناك فهم واسع لدى المستفيدين وغير المستفيدين والأشخاص الرئيسيين أن البرنامج يُمول ويدار من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله.

سلطت النقاشات مع المستجيبين حول مصادر تمويل برنامج التحويلات النقدية الضوء على أسباب الدعم الدولي للبرنامج، وتبين الاقتباسات التالية كيف ترى عدد من الأسر التي تعيلها النساء المستفيدات من البرنامج من اللاجئات وغير اللاجئات، أن البرنامج بديل لتحرك سياسي عالمي فاعل، وشرحن كيف يرون البرنامج على أنه مسكن وطريقة لينسين من خلالها حقوقهن.

ويبدو أن هذه التصورات متأصلة أكثر بين اللاجئين مقارنة بغير اللاجئين، وذكرت أكثر في رفح – حيث معظم السكان من اللاجئين، وأشار اللاجئون إلى تجربتهم في التشرّد في عام 1984 في أعقاب إنشاء دولة إسرائيل، وربطوا برنامج التحويلات النقدية مع حقهم بالتعويض عن خسارتهم وبالأخص خسارة الأرض.

" أعتقد أن برنامج التحويلات النقدية هي تعويض، يريدوننا أن نبقى صامتين ونغمض أعيننا عن مسألة القدس، والاحتلال ومعاناتنا في غزة". نقاش مجموعة بورية مع أسر تعيلها النساء تحت سن 45 عاماً من بيت لاهيا.

" برنامج التحويل النقدي هو تعويض للشعب الفلسطيني لأنه تم تشريدهم وتهجيرهم". نقاش معمق مع لاجئ عمره 20 عاماً وهو ابن إحدى الأسر التي تعيلها النساء في رفح.

" يريد الأمريكيون والاتحاد الأوروبي أن ننسى حقوقنا كفلسطينيين، ولكننا لن ننسى". نقاش معمق مع امرأة مطلقة (35 عاماً) لاجئة ومستفيدة من البرنامج، من رفح.

وأضافت امرأتين من رفح خلال نقاش مجموعات بورية مع أسر تعيلها النساء تحت سن 45 عام،

"برنامج التحويل النقدي يشبه المخدر، ولكننا لن ننسى القضية الفلسطينية".

" أنه يشبه الشخص الذي يأخذ المسكن لينسى مرضه بينما لا تتم معالجة المرض، هذا هو البرنامج، إنه أحد الطرق لإبقاء الناس هادئين في وجه الاحتلال.

التجارب مع الباحثين الاجتماعيين

أشار معظم المستفيدين إلى تجاربهم الإيجابية في التفاعل مع الباحثين الاجتماعيين، وأشار الكثيرون لتفهم الباحثين الاجتماعيين لمشاكلهم، والتعاطف، والشعور معهم، أما البعض فأشار إلى الباحثين الاجتماعيين "بقليلي الإحترام" "وغير مساعدين، كما أشار المستفيدين إلى أن الباحثين الاجتماعيين بالعادة مؤدبين خلال الزيارات المنزلية، ولكن هناك سلوك غير مؤدب عند الزيارات لمكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد أشارت اللقاءات مع المسؤولين إلى زيادة في عدد الحالات التي يتابعها الباحثين الاجتماعيين بعد انطلاق برنامج التحويلات النقدية. وقد ذكر أحد الباحثين الاجتماعيين في بيت لاهيا عن زيادة الحالات التي يتابعها من 350-800 حالة، وذكر غيره أن عدد الحالات المسؤول عن بحثها وصل إلى أكثر من ألف أسرة، وبمضي الباحث الاجتماعي ما بين 10-5 دقائق فقط في كل زيارة منزلية ليغطي قائمة طويلة من المستفيدين، أو المتقدمين بطلبات للبرنامج.

ويشعر الباحثون الاجتماعيون أنهم تحولوا إلى جامعي معلومات يركزون على تعبئة النماذج، وبحسب أحد العاملين الاجتماعيين، "أصبحتنا نعمل كالألات"، لم يعأى من الباحثين الاجتماعيين كيفية عمل المعادلة الحسابية، الأوزان المعطاة للمتغيرات المختلفة، لماذا يتم رفض الأسر أو سحب المعونة المقررة سابقاً، أو لماذا لا يغطي المبلغ المقرر كل أعضاء الأسرة وغيرها من الأمور، واشتكى الباحثون الاجتماعيون من عدم قدرتهم الإجابة على استفسارات المستفيدين، وفي معظم الأحيان يجيبون بـ "لا نعرف"، وقد لاحظ أحد الباحثين الميدانيين أثناء مرافقته للباحث الاجتماعي في أحد الزيارات المنزلية لمستفيد من بيت لاهيا، أنه عندما استفسر المستفيد عن سبب خفض المبلغ، أجابه الباحث الاجتماعي وبشكل دفاعي "هذا ليس خطأي وليس قراري، هذا ما يظهر في الحاسوب".

إضافة لذلك، فإن محدودية الدعم اللوجستي: المواصلات، والهواتف النقالة، ومخصصات الهاتف، وتوفر الحواسيب، أشير إليها كعائق في القدرة على الأداء بدقة وبسرعة، وأفاد أحد الباحثين الاجتماعيين من رفح: "توفر لنا وزارة الشؤون الاجتماعية سيارة حيث يأخذنا السائق إلى موقع محدد، ولكن علينا التحرك من بيت لآخر، والرجوع إلى المكتب لوحدها، وهذا يدفعني لأستخدام سيارتي الخاصة".

اتضح خلال أحد اجتماعات المسؤولين مع مجموعة من الباحثين الاجتماعيين من بيت لاهيا أن الباحثين يفتقرون إلى التدريب الأساسي والمهارات والخبرات، مثلاً، عند طرح ما يمكن أن يقوم به الباحث الاجتماعي إذا واجه أسرة لديها مشاكل صعبة خلال الزيارة المنزلية (عنف ضد النساء مثلاً)، والذي يتطلب زيارة أطول من عشر دقائق، أجاب أحد الباحثين الاجتماعيين أنه سيطلب من الأسرة الحضور إلى مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية لمناقشة الأمر.

هناك شكاوى واسعة النطاق بخصوص عدم وصول الوزارة بشكل نشط إلى المستفيدين، وقد عبر العديد من المستفيدين بـ "لا احد يساعدنا إلا إذا ذهبنا إلى الوزارة"، ولا يزورنا الباحثون الاجتماعيين إلا إذا ذهبنا لطلب المساعدة، وبالفعل، أفاد جميع المستفيدين أنهم ذهبوا إلى الوزارة للاستفسار عن البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية بعد السماع عنه من الأقارب، الجيران، الأصدقاء، الياقات في الشوارع، والإعلانات في التلفاز، ولم يذكر أحد أن الوزارة كانت مصدر المعلومات عند تقديم الطلب.

وأشار المستجيبون أنهم يثمنون قيام الوزارة بجهد للوصول إلى المجتمعات لرصد الفقراء، والمحتمل إدراجهم في البرنامج من خلال زيارات منزلية أكثر، وأشار أحدهم، المطلوب ليس فقط التفتيش وإنما أيضاً الاستماع إلى المشاكل، والمتابعة وتقديم المساعدة، وأضافت إحدى الأسر التي تعيلها النساء "أنه يمكن للزيارات المنزلية أن تكون مصدر للدعم النفسي للأسر التي تعيلها النساء، ومساعدتها في إيجاد الحلول للمشاكل تبعاً للتحديات التي تواجهها".

تحديات للحصول على التحويلات النقدية والتوزيع

هناك آراء متضاربة حول معاملة المستفيدين في فروع بنك فلسطين خلال تسلمهم المبلغ النقدي، لقد أشار البعض إلى حسن المعاملة وتقديرهم لفتح البنك أبوابه أيام السبت (إجازة أسبوعية) لخدمة المستفيدين من البرنامج، غير أن البعض الآخر أشار إلى سوء المعاملة والتحدث مع المستفيدين بشكل جاف وغير لائق، كان هناك إجماع حول طول فترة الإنتظار في البنك، وطول الطوابير خارج البنك، وبدون مقاعد داخل أو خارج البنك، وبدون أي وقاية من الشمس أو المطر، ويتحول الوضع في بعض الأحيان إلى مشادات بين الناس واتصالات للشرطة يقوم بها أصحاب المحال لتهدة الوضع، وأفاد البعض أن الشرطة تضرب في بعض الأحيان المستفيدين الواقفين في الطوابير خارج البنك.

وفسرت إحدى الأرامل 45 عاماً من رفح، عملية الوصول إلى التحويل النقدي كالتالي: "ذهبت إلى الوزارة لأخذ السند ووقفت في الطابور لمدة 3 ساعات، انتظرنا نحن النساء وكبار السن في الشمس بينما كان موظفو الوزارة يجلسون في مكاتبهم المريحة، كان هناك طابوراً طويلاً في البنك، هناك في العادة اكتظاظ في اليوم الأول والثاني، ويرجع الوضع إلى طبيعته بعدها، إذا أردت أن تنجز معاملتك في اليوم الأول عليك إذا البقاء في البنك طيلة اليوم ولفترة ما بعد الظهر".

ينتج عن كل هذا مستويات عالية من التوتر والضغط والشعور بالإذلال، وقال أحدهم خلال نقاش مجموعة بؤرية مع مستفيدين (25-46 عاماً) من بيت لاهيا " ننتظر طويلاً، ونشعر بالتمييز ضدنا، حيث نقف في طابور مخصص ومعروف أنه للمستفيدين من وزارة الشؤون الإجتماعية"، وأضافت امرأة أقل من 45 عاماً من بيت لاهيا "نقف في طوابير طويلة وفترات طويلة وننتشجر مع الرجال الذين يدفعوننا، يقول لنا بعضهم، أنتن النساء ليس لديكن أي عمل، نحن مشغولون وبالتالي على النساء الانتظار".

تم التأكيد على التحديات أعلاه خلال لقاءات مع مسؤولين من بنك فلسطين، وتفسيرهم الأساس لوقت الانتظار الطويل – حتى لو أن البنك فقط يتعامل مع مستفيدي برنامج التحويلات في يوم الدفع – هو زيادة عدد المستفيدين من بضع آلاف إلى عشرات الآلاف مع انطلاق البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، وتبعاً لذلك يشعر الموظفون "بالعبء الكبير والإرهاق" عند توزيع النقد وبوجود آلاف من المستفيدين في نفس اليوم. وكما تم نقاشه في الجزء 6.2.4، فإن ضعف التنسيق ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك أيضاً يحد من قدرة البنك على التخطيط وتحضير النقد والأوراق اللازمة في وقتها.

8.2 استخدام وأثر التحويلات النقدية

تمشياً مع نتائج دراسات حديثة (البنك الدولي، 2012، ماونفيلد، 2012) فإن دفع الديون المستحقة على المأكولات، والأدوية، للبقالة والصيدليات وفي موقعي الدراسة، ومن قبل كل المستفيدين – الأسر التي تعيلها النساء والأسر التي يعيلها الرجال – شكلت أهم استخدام للتحويل النقدي، ويظهر أن الشراء بالدين والدفع لاحقاً بعد الحصول على التحويل النقدي جزء من حلقة دائرية مستمرة، وبحسب كلمات رجل خلال نقاش مجموعة بؤرية مع مستفيدين (أقل من 45 عام) من بيت لاهيا " نسلّك أمورنا لمدة عشرة أيام وبعدها نقوم بالشراء بالدين إلى أن نحصل على التحويل التالي".

ويتمشى هذا أيضاً مع نتائج دراسة للبنك الدولي (2010) حيث أفادت المشاركات وبالتحديد النساء في منتصف العمر والأمهات، أنهن يضعن أولويات دفع الديون حتى قبل دفع مصروفات تعليم الأطفال (البنك الدولي، 2010)، ويتراوح مقدار الدين من 200-600 شيكل (52 – 156 \$) تبعاً لحجم الأسرة، وأفاد البعض أن ثلث المبلغ يستخدم لتغطية الديون.

وفي الأسر التي بها واحد أو أكثر مصاب بإعاقة أو أمراض مزمنة، يستخدم جزء من النقد المتبقي، بعد تغطية الديون، للرعاية الصحية والأدوية، ويختلف المبلغ من أسرة لأخرى مع أن بعضهم أشار إلى 200 شيكل (52\$) لهذا الغرض، واحتلت المصروفات ذات العلاقة بالمأكولات الأولية الثالثة لدى الكثيرين وتشمل: تعبئة اسطوانات الغاز للطبخ (150 شيكل أو 40\$ لثلاثة أشهر)، والبعض ذكر شراء الخضروات والفاكهة واللحمة.

وذكرت امرأة متزوجة (31) عاماً من رفح "إذا أردنا أن نأكل أنواعاً محددة من الأغذية مثل الفاكهة واللحمة، ننتظر شراءها عندما نحصل على التحويلات النقدية".

أفاد عدد قليل من المستجيبين أنهم يستخدمون التحويل النقدي لدفع فواتير الكهرباء أو المياه ... فالغالبية العظمى لم تذكر هذا الشكل من الصرف أو أن عليهم ديون متراكمة للمياه والكهرباء لا يستطيعون تغطيتها، أما المصروفات الأخرى التي ذكرت أنها تغطي من قبل عدد قليل جداً من المستجيبين فشملت: 50 شيكل (13\$) للمشاركة في حدث اجتماعي أو عائلي مثل الأفراح والتهنئة بالمولود الجديد، وحوالي 150-200 شيكل (40-52 \$) لشراء ملابس الأطفال بعد توفير على مدار ستة أو تسعة أشهر خاصة من قبل الأسر التي تعيلها النساء .

يستثمر جزء من النقد في التعليم بعد أن تتم تغطية الاحتياجات الأنية، وينظر لهذا الاستثمار كضمان لمستقبل الأولاد والبنات، ويعتبر الإعفاء أو تخفيض الرسوم الجامعية للمستفيدين من برنامج التحويلات النقدية محفزاً لتسجيل الأطفال في الجامعات، وهناك مصروفات أخرى مثل: المواصلات، والكتب، والقرطاسية تغطي بالكامل أو بشكل جزئي من خلال التحويل النقدي، وكما هو مبين في الجزء 7.2.3 ، تزداد بسرعة تكاليف التعليم غير المباشرة خاصة عند الأسر بطفل أو أكثر في الجامعة. امرأة أقل من 45 عاماً قالت:

" لدى ثلاث أطفال في الجامعة (بدون الإشارة إلى الذكور أو الإناث)، وأحصل على 750 شيكل (\$ 195) من خلال برنامج التحويلات النقدية، وأقسم أنني أعطي تكاليف مواصلاتهم بصعوبة".

وأفاد البعض أن في بعض الأحيان يتعذر عليهم دفع رسوم المواصلات (5-10 شيكل أو 1.3-2.6 \$) وهذا سبب رئيس لغياب الطلبة عن حصصهم في الجامعة أو الانسحاب من الدراسة.

الأثر على حياة المستفيدين

نستكشف أدناه، تصورات المستفيدين الإيجابية والسلبية لأثر برنامج التحويلات النقدية على الأفراد والأسر والمجتمعات والتعاقد ما بين المواطن والدولة.

التصورات عن الأثر الإيجابي

أفادت الغالبية العظمى من المستفيدين، وغير المستفيدين، ومن كل الأعمار والفئات، بأن البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية هام جداً لمساعدة الأسر، وكما هو مبين بوضوح في الاقتباسات التالية:

" إنه شريان حياتنا"، امرأة مطلقة عمرها 42 عاماً في بيت لا هيا، "البرنامج يشبه الإسعاف الأولي الذي يعيد إنعاش المصاب"، أرملة أكبر من 45 عاماً من رفح.

" نساء مثلنا سيضعن بدونه"، مطلقة عمرها 45 عاماً من رفح.

وإذا ما توقف البرنامج أولم يكن متوفراً لكان لذلك تبعات كارثية، ووصفت هذه الحالة امرأة من رفح على أنها "كابوساً" وأخرى أقل من 45 عام من بيت لا هيا "بتسونامي" الذي سيدمر كل شيء في حياتنا" ويمكن اعتبار هذا كنجاح بحد ذاته حيث أن البرنامج يهدف إلى الحد من الفقر.

وساهم البرنامج بوضوح في سد جزء من الفجوة ما بين مصاريف استهلاك المستفيدين وخط الفقر، وشعور المستفيدين بتحسين أمنهم المالي وإمكانية الاعتماد عليه.

وبالمقارنة مع أشكال أخرى من الدعم مثل الغذاء، فهناك شعور عام أن النقد أفضل، وبكلمات مستجيبين، "سمح لنا بالحرية في التعامل مع احتياجاتنا وينظر إليه كخيار يحفظ كرامة المستفيدين بشكل أكبر"، وعند مقارنة المساعدات الغذائية مع برنامج التحويلات النقدية، أفادت امرأة مطلقة من رفح وعمرها 23 عاماً "عندما أمرض، لا أستطيع أن أدفع للطبيب كيساً من الطحين" وقرنت معظم الأرامل اللواتي يحصلن على مساعدات من المؤسسات الإسلامية المبالغ التي يحصلن عليها من خلال برنامج التحويلات النقدية مع التحويل النقدي الذي يحصلن عليه ضمن مخصصات الأيتام، حيث أفدن أنه وبالرغم من بعض التأخير، غير أنه يمكن الاعتماد على برنامج التحويلات النقدية بشكل أكبر ولمدة أطول، وخلافاً لمخصصات الأيتام، فإن التحويل النقدي من البرنامج الفلسطيني للتحويلات النقدية لا يتوقف مع بلوغ الطفل 16 أو 21 عام.

8.3 الأثر على مستوى الفرد والأسرة

تظهر النتائج أن البرنامج شكل ضماناً لأصحاب البقالة والصيدليات وبالتالي، سهل حصول المستفيدين على احتياجاتهم، وقال صاحب بقالة في إحدى اللقاءات:

"أقبل أن أعطيها المواد الغذائية (بالإشارة إلى مستفيدة في دراسة الحالة في هذا العمل الميداني) لأنني على ثقة من أنها ستحصل على مبلغ نقدي وستدفع لي".

ويعطي البقال أيضاً الأغذية إلى أربع مستفيدين آخرين بالدين، وقال أنه في حالة توقف البرنامج فإنها أيضاً سيتوقف عن توفير الأغذية بالدين، وقد نوهت الأسر التي تعيلها النساء بالتحديد عن الآثار الإيجابية على صحتهن النفسية للحصول على تحويل نقدي منتظم ويمكن الاعتماد عليه، واستخدمت عبارات مثل "الشعور بالأمن"، و"تحسين المعنويات" و "خفض القلق

والتوتر"، ويسرّ الشراء بالدين وكما هو مبين أعلاه قدرة الأسرة الحصول على الأغذية، والأدوية والقدرة على تعليم الأطفال حيث ذكرت أنها من أهم إيجابيات البرنامج.

وبالنظر إلى السنوات التسعة الماضية حصلت خلالها أرملة من رفح وعمرها 45 عاماً على المساعدة النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية، قالت إن البرنامج أعطاها أولاً "القدرة على تعليم وتنشأة أطفالها"، وبالفعل، اعتبر أبناء وبنات الأسر التي تعيلها النساء والذين تمت مقابلتهم في سياق هذه الدراسة، إن للبرنامج أثر إيجابي كبير على قدرتهم على استكمال تعليمهم، نوه بعضهم إلى الآثار الإيجابية على نظرهم للمستقبل، وبكلمات ابن أحد الأسر التي تعيلها النساء وعمره 26 عاماً من بيت لاهيا "يساعدني البرنامج ويساعد أختي عليناهاء دراستنا الأكاديمية ويعطيني الأمل في العيش بكرامة، وأمن وأمان"، ونوه البعض إلى أن البرنامج يحفز النساء اللواتي يجدن أنفسهن في علاقة زوجية معنفة أو متزوجات من أزواج مدمنين على الترامادول على المبادرة في طلب الطلاق لمعرفةن أنهن يستحقن الحصول على المساعدة من خلال برنامج التحويلات النقدية، وينظر لهذا كشبكة أمان هامة للأسر التي تعيلها النساء.

الآثار على العلاقات المجتمعية

ذكر النساء والرجال أن من الآثار الإيجابية للبرنامج تمكينهم من المشاركة في النشاطات الأسرية والمجتمعية، وبالتالي للبرنامج تبعات هامة على العلاقات الاجتماعية والصحة النفسية للمستفيدين، وكانت عبارات مثل "المال يبسر العلاقات الاجتماعية" شائعة من قبل الأسر التي تعيلها النساء والأسر التي يعيلها الرجال وفي موقعي الدراسة.

وقالت عدد من المستفيدات أنه خلال انتظارهن في الطابور في وزارة الشؤون الاجتماعية أوفي البنك، فإنهن يتفاععن مع نساء أخريات، ويتبادلن المعلومات عن البرنامج أو عن مساعدات أخرى متوفرة أو التحدث عن حياتهن ومشاكلهن الصعبة، ونوهت البعض منهن إلى أن هذا التفاعل وفر لهن بعض الدعم والراحة وفي بعض الأحيان الشعور بالتضامن وأنهن لسن لوحدن.

الآثار على العلاقة ما بين الدولة والمواطنين

من الصعب مناقشة التفاعل ما بين الدولة والمواطنين في ظل الوضع السياسي في قطاع غزة، سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007، وقامت حكومة الأمر الواقع بتطبيق مهام وتنفيذ نشاطات الحكومة في القطاع، ولكن البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية ينفذ من قبل السلطة الفلسطينية في رام الله التي تشرف على البرنامج، وتحصل على الدعم المالي له من الممولين، وبالتالي فإن النقاش هنا سيركز على أثر البرنامج على التماسك وبناء الدولة بالإشارة إلى السلطة الفلسطينية فقط.

وبالرغم من وجود حكومة حماس فيغزة، فإن اعتبار جميع المستجيبين أن البرنامج يدار وينفذ من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية بحد ذاته مؤشر على أن للسلطة مستوى من التأثير في غزة، غير أنه من الصعوبة بمكان رؤية أدله إيجابية أو سلبية حول أثر البرنامج على العلاقة ما بين الدولة والمواطنين.

وكما تم ذكره سابقاً، ينظر إلى البرنامج كمساعدة إنسانية للسكان في غزة، والذين تعودوا وبإزدياد عليه بدلاً من أن ينظر إليه كجزء هام من نظام الحماية الاجتماعية الفلسطيني، وبالإشارة إلى السلطة الفلسطينية وبرنامج التحويلات النقدية، نوه رجل من بيت لاهيا خلال نقاش مجموعة بؤرية (فوق 45 عام) "أن على الحكومة أن ترعى مواطنيها"، لكن لم يتفق معه أي من المشاركين الآخرين، حيث استمر النقاش بالتركيز على دفعات البرنامج كعمل خيري أو تبرع، وعبر غالبية المستجيبين عن تقديرهم للبرنامج، ولكن شكرهم وجه للاتحاد الأوروبي و لله بشكل عام وليس للسلطة الفلسطينية أو وزارة الشؤون الاجتماعية.

لم تظهر النقاشات حول مسؤولية الدولة والتزاماتها تجاه مواطنيها جراء انخفاض مستويات المعيشية، أو حق المواطنين في الدعم الاجتماعي التقدير الكامل من قبل المستجيبين، وقد لاحظ الباحثون الميدانيون عدم وضوح "فهم المواطنة" لدى العديد من المستجيبين من المستفيدين، وغير المستفيدين، وكذلك المسؤولين المحليين، مما استوجب تفسير مفهوم المواطنة وأمور الحقوق الواجبات، وبالرغم من استمرار ضبابية المفهوم لدى البعض غير أنه وبشكل عام كان هناك إقراراً بأن السلطة الفلسطينية هي الجهة المسؤولة عن المواطنين الفلسطينيين.

وتمت الإشارة إلى صعوبة قدرة السلطة الفلسطينية في تنفيذ مهامها، وتحقيق التزاماتها في ظل استمرار الاحتلال والانقسامات السياسية الداخلية.

تصورات حول الآثار السلبية

بالرغم من أهمية البرنامج في حياة الناس، غير أن المستجيبين ذكروا عدد من الآثار السلبية للبرنامج على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

الأثر على مستوى الفرد

هناك إقرار بشكل عام بأن السكان في غزة أصبحوا أكثر اعتماداً على المساعدات، وأقل اعتماداً على أنفسهم خلال العشر سنوات الماضية كنتيجة مباشرة للمعوقات الشديدة المفروضة على القطاع من إسرائيل، وكما تم مناقشته أعلاه كانت التحويلات النقدية مصدراً حيوياً لدعم معظم السكان في أوقات الشدة، وهناك قلق جاد في رفض المستفيدين ما يتوفر من فرص العمل المحدودة خوفاً من خسارة مستحقاتهم من المساعدة، وأفاد أحد المسؤولين في منظمة غير حكومية دولية تتمتع بمقابلاته في هذه الدراسة إلى أن الناس يشعرون وبازدياد أنهم يستحقون الدعم، وعلى سبيل المثال، يمكن للأزواج الصغيرة أن تبحث عن المساعدة بدلاً من العمل.

وقد أشار اثنان من المستجيبين إلى البرنامج "كراتب"، وقال أحد أبناء أسرة تعيلها امرأة مستفيدة من البرنامج في رفح "لدينا راتب مثل الموظفين" وقالت امرأة 44 عاماً، مطلقة من رفح "أشعر كموظفة تحصل على راتب"، بالرغم من أن هذه العبارات قيلت في سياق الأثر الاجتماعي للبرنامج على حياة المستفيدين، وبالأخص لتسليط الضوء على الاعتماد على البرنامج، غير أن مصطلح "الراتب"، وعندما يذكر من الشباب الصغار، يمكن أن يشير إلى اعتبار البعض أن المساعدة هي مستمرة ولمدة طويلة وبدل عن الوظيفة.

تظهر الأمثلة أدناه كيف أن بعض المستفيدين رفضوا فرص عمل قصيرة المدى أو غير رسمية، ذكرت امرأة من رفح خلال نقاش مجموعة بؤرية لأسر تعيلها النساء (أقل من 45 عام).

"لقد عملت ثلاثة أشهر في برنامج لخلق فرص عمل من قبل إحدى المنظمات غير الحكومية، وحصلت على ألف شيكل شهري (\$261). عُرض عليّ العمل لثلاث أشهر إضافية، ولكنني رفضت لأن الناس والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع أوقفوا مساعداتهم لي".

وفسرت امرأة مطلقة (أقل من 45 عاماً) من رفح سبب رفضها لفرصة عمل في حضانة أطفال غير رسمية أسسها موظفي المستشفى قائلة:

"لقد عرضت عليّ وظيفة في حضانة أطفال مقابل 700 شيكل كل شهر (\$182 يدفعها موظفو المستشفى)، وفكرت أنني إن قبلت الوظيفة فسأخسر المبلغ النقدي من برنامج التحويلات النقدية، ولن تقوم أي من منظمات المجتمع أو المنظمات غير الحكومية أو الناس بمساعدتي كما يفعلون الآن، وسيظن الناس أنني مرتاحة بعملتي ومرتبتي".

تم أخذ الوضع الاقتصادي وسوق العمل بالحسبان من قبل المستفيدين وغيرهم عند اتخاذ قرارهم بخصوص فرص العمل، إن الشعور بعدم الأمن بما يخص استدامة العمل، وغياب سوق عمل حيوي لعب دوراً في قبول أو رفض العمل والاستمرار في الحصول على الدعم من برنامج التحويلات النقدية، وكما تم ذكره في الجزء الخامس، يرغب العديد من المستجيبين بما فيهم النساء اللواتي يُعلن الأسر بالعمل، وقد أشار البعض إلى قدرتهم ورغبتهم في العيش لوحدهم إذا رفعت القيود على الاقتصاد وسوق العمل، وتمنين لو توفرت الوظائف وفرص العمل بدل من المعونات، وقالت إحدى النساء من بيت لاهيا: "نحن نخسر كرامتنا، أتمنى لو ينتهي كل الدعم، ويصبح لدينا وظائف بدلاً من الدعم".

الأثر على الأسرة

أشار عدد من المستجيبين إلى توترات في أسرهم النووية، والممتدة نتيجة لمصدر الدخل الجديد، وتم استخدام مصطلح "الغيرة" لتشير إلى شعور الأقارب تجاه المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، وأشارت أرملة 49 عاماً من بيت لاهايا أن أخ زوجها ينظر إليها "بغيرة" عندما يراها تحصل على مساعدات من مصادر مختلفة، وقالت بكلماتها "هم، بالإشارة إلى أعضاء أسرته، لا يُظهرون التعاطف (مشيره إلى الدعم المادي والمعنوي) ويتمنون أن يتم إيقاف المساعدات التي أحصل عليها"

الأثر على العلاقات المجتمعية

لقد أثرت العلاقات الأسرية أعلاه على العلاقات المجتمعية، وقد أشار غالبية المستجيبين إلى الغيرة والامتناع بين المستفيدين وفي داخل المجتمع بشكل عام متأثر سلبي هام لبرنامج التحويلات النقدية. وأشار المستجيبون على أن أعضاء المجتمع بدأوا "بالاستفسار والتحري عن بعضهم البعض كي يعرفوا من يستفيد، ومن لا يستفيد من البرنامج ولماذا، وأن غير المستفيدين يحسدون المستفيدين، وهناك افتراض أن الاستفادة من البرنامج تعني الرفاهية، وبحسب إحدى المستفيدات 35 عاماً والتي تعيل أسرة من بيت لاهايا وخلال نقاش مجموعة بورية.

" يدعو الناس أنفسهم أحياناً لتناول الغذاء في منزلي ظناً منهم أن لدي الكثير من المال".

إن التصورات حول عدم المساواة وغياب العدل في مبالغ التحويل النقدي واحتسابه، كما هو مبين أعلاه وبالأخص فيما يتعلق بغياب التخصيص بالإستناد إلى عدد أفراد العائلة، تشعل البغضاء بين المستفيدين، وتمت الإشارة إلى تصورات اللاجئين وغير اللاجئين عن وضعهم المادي في الجزء 7.13 أعلاه، وكانت هناك شكاوى متكررة بخصوص التغييرات في توزيع المعونات الغذائية بعد إطلاق برنامج التحويلات النقدية، (وكما هو مبين في الجزء 6.2.4 أعلاه)، هناك تنسيق ما بين الأونروا ووزارة الشؤون الاجتماعية، وتم التنويه إلى الاختلاف في نوعية وكمية الحزم الغذائية ما بين الأونروا والوزارة مع اعتبار الأغذية من الأخيرة أفضل، وبتشكيلة أوسع من الأغذية و أفضل في النوعية، وساهم هذا في بعض الأحيان في الشعور بالامتناع، وأشارت بغضب امرأة لاجئة من بيت لاهايا 45 عاماً وتعمل أسرتها "لقد قطعت الوزارة المخصصات الغذائية من اللاجئين لإعطائها إلى غير اللاجئين الذين يملكون الأرض والممتلكات القيمة".

ووفق المستجيبين والأشخاص الرئيسون، أن عدم الرضا في المجتمع لم يتفاقم ليصل إلى شجار أو عنف، وهذا شيء إيجابي، وبالرغم من أن نتائج هذه الدراسة لم تشير إلى أثر سلبي كبير على التسامح الاجتماعي كنتيجة مباشرة للتحويلات النقدية، غير أن الشعور بالامتناع، الذي أشير إليه أعلاه يجب أن يؤخذ بالحسبان من قبل صناع القرار في وزارة الشؤون الاجتماعية والشركاء في مجال التنمية، ويجب معالجته إلى الحد الممكن من خلال اتصال وتواصل أفضل مع المستفيدين حول البرنامج ومعايير الاستهداف خاصة في ضوء تزايد التفكك الاجتماعي، وانخفاض مستويات التماسك الاجتماعي الذي يواجه المجتمعات المحلية، وكل ذلك مرتبط بأثر الإحتلال والعنف والانقسامات السياسية الداخلية، والفقر المدقع بشكل عام والذي تم بحثه (في الجزء 7 أعلاه).

9 المساواة في البرنامج : حقوق المواطنون ومسؤولياتهم

تساهم الحماية الاجتماعية بشكل كبير في تطوير العقد الاجتماعي ما بين الدولة والمواطن، غير أن هذه المساهمة ستكون محدودة إن لم تتوفر المساواة والتغذية الراجعة من المواطنين، ونظرة مستقلة على عمليات البرنامج (جولدريج وآخرون ، 2007). وكما تم نقاشه في الجزء الثاني، فإن الدور الذي يلعبه الاقصاء الاجتماعي حيال كفاءة سياسات وممارسات الحماية الاجتماعية يؤثر على أشكال المخاطر التي يتم التعامل معها، وأيضاً في تنفيذ البرنامج وأثره.

وإذا صممت بشكل ملائم، فإن توفير الحماية الاجتماعية يتيح المجال لتغيير العلاقات الاجتماعية التي تعزز الفقر والمخاطر التي تحاول معالجتها، وفي هذا السياق، فإن مضامين المشاركة في حوكمة ومساءلة البرنامج توفر للفئات الاجتماعية – والتي تكون عادةً محرومة من الوصول إلى هياكل صنع القرار – فرصة لبناء الجسور والعلاقات الاجتماعية أفضى مع أفراد في المجتمع وعمودياً مع لاعبين آخرين في الدولة.

لا تضمن سلسلة المشاركة في نظم الحماية الاجتماعية فقط قدرة الناس على طلب حقوقهم ومشاركتهم في صنع القرار حول تدخلات الإصلاح والعمليات، ولكنها تسهل أيضاً ملاءمة البرنامج، والشعور بملكيته وفاعليته من خلال توفير قنوات التغذية الراجعة من المستفيدين (اليونسيف 46 : 2012). هذه القنوات حيوية لمساءلة الحكومة عن حق المواطنين بالحماية الاجتماعية، وعود الحكومة في توفير الضمان الاجتماعي المتجذر في استراتيجيات وسياسات الحماية الاجتماعية. في الوقت ذاته، وانسجاماً مع فكرة العقد الاجتماعي ما بين الدولة والمواطنين، فإن المساءلة في البرنامج تتضمن أيضاً فكرة مسؤوليات المواطنين تجاه الدولة والمواطنين الآخرين، وبالتالي نشرح في هذا الجزء الآليات الأساسية لتعزيز حقوق وواجبات المواطنين في سياق برنامج التحويلات النقدية.

9.1 آليات لتعزيز حقوق المواطنين

برزت آليات المساءلة الاجتماعية لدعم العقد الاجتماعي ما بين الدولة والمواطن، وبالتحديد لإيجاد التوازن في العلاقة المباشرة ما بين المواطن وموفاي الخدمات. وبالرغم من أن التأكيد هو على أفعال المواطنين، (جولدرنج وآخرون 7 : 2012) إلا أن أفعال صناع السياسات هامة للغاية حتى تتفعل آليات المساءلة الاجتماعية "يخلق صناع القرار المحفزات لضمان تكيف الأفراد والمؤسسات لسلوكياتهم وأدائهم استجابة لمطالب المواطنين"، على سبيل المثال، صناع القرار مسؤولين عن تحديد الإطار، حيث تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية (المصدر السابق)، ويتم التركيز هنا على ثلاث آليات رئيسة في غزة ومدى فعالية تنفيذها: آلية الشكاوي والتظلم، قنوات للتغذية الراجعة عن البرنامج، وعمليات وآليات المشاركة.

آليات التظلم

كما تم مناقشته في الجزء السادس حول آليات البرنامج، فقد شكلت لجنة تظلمات في غزة لتعالج شكاوي الأسر التي تتأثر من خفض مبلغ التحويل النقدي، وتشير نتائج هذه الدراسة أن المستفيدين تجاهلوا توفر قناة التظلم أو أنهم وجدوها غير مجدية، لم يعرف العديد من المستفيدين ماهية اللجنة وما هو عملها (فعملها غير منظم أو ممنهج، كما ذكر في الجزء 6 أعلاه)، واعتقدوا أن آلية الشكاوي تتضمن فقط كتابة اسمهم على قائمة تمرر إلى الباحث الاجتماعي ليقوم بزيارة منزلية، والبعض تقبل الوضع وفضل عدم التقدم بشكاوي خوفاً من أن ينتج عنها سحب المعونة، وقد أشار سبع مشاركين في نقاشات المجموعات البؤرية في الموقعين، أن تقديم الشكاوي مكتوبة أو شفهية – غير مجدي، وأفاد ستة من المشاركين أنهم يعرفون عن إمكانية التقدم بالشكاوي أو أن هناك آلية للتظلم، واثناً عرّبا عن خوفهما من أن يسحب منهما التحويل النقدي ، ومشارك فقط أشار إلى عدم وجود أي سبب لديهم للتقدم بالشكاوي.

أما للذين أشاروا إلى عدم وجود جدوى من التقدم بالشكاوي، فقد خلصوا إلى هذه النتيجة إما عن طريق تجربتهم الشخصية، أو عن طريق السماع من الآخرين، وأربعة أشخاص قالوا أن الإشكالية هي بسبب الانقسام ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله / ووزارة الشؤون الاجتماعية في غزة والمعلومات المتضاربة من الطرفين. وأخبر من أراد تقديم شكاوي لدى وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة أن يتصل مع الوزارة في رام الله بصفتها المسؤولة عن القرار النهائي، ولكن عند الاتصال مع رام الله، طلب منهم الرجوع إلى الوزارة في غزة. وكما قال رجل من بيت لاهيا (49 عاماً)،

"رفعت شكاوي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة عندما خفض مبلغ التحويل النقدي من (1000 إلى 750 شيكل)، وعندما تابعت الأمر معهم، أخبروني أن الشكاوي لم تصلهم والمشكلة في رام الله، وعندما اتصلت بوزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله أجابوا بأن المشكلة في غزة، لم يسمعي أي من الطرفين وفقدت الأمل وسلمت بالأمر".

وأضافت إحدى المشاركات (45 عاماً) من بيت لاهيا خلال إحدى النقاشات البورية،

عندما نسأل وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة عن أي شيء، أو الشكوى عن أي تأخير، نسمع دائماً أن رام الله هي السبب.

هناك إشارة مباشرة وغير مباشرة خلال العمل الميداني بأن الباحثين الاجتماعيين يمكن أن يتلعبوا بالمعلومات عند تعبئة طلب التحقق لمنع تسجيل مستفيد، أو سحب المعونة من مستفيد، أو خفض المبلغ، واعتبر هذا تدخلاً مسيئاً لعدالة واستقلالية آلية الشكوى، وبسببه يعتقد البعض أنه لا جدوى من الشكوى، وبكلمات مستفيد سابق من برنامج التحويلات النقدية، 55 عاماً من بيت لاهيا "لمن تشتكي يللي أبوك القاضي".

قنوات التغذية الراجعة

إضافة لآلية التظلم أعلاه – والتي هي بحاجة ماسة لتنظيم ومنهجة وتوسعة دورها ومهامها – هناك فرص محدودة ليوافر المستفيدين تغذية راجعة مستمرة عن تجارب المشروع، وأعرب العديرون أنهم حاولوا الاستفسار أو طرح ما يقلقهم خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحثون الاجتماعيون، أو في مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن الكثيرين – كما هو مبين في الجزء 7 – لم يحصلوا على إجابات مرضية، وبالرغم من وجود صندوق مقترحات في كل مكتب من مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية، غير أن القلة من المستفيدين قالوا أنهم رأوها، ولم يتم رؤية صندوق للشكاوى خلال إحدى الملاحظات التي قام بها فريق البحث، وأشار بعض الذين قالوا أنهم رأوا صندوق الشكاوى، إلى أنه وضع "ديكور" أكثر من كونه لجمع المعلومات والاستجابة إلى التغذية الراجعة من المستفيدين.

آليات المشاركة

في سياق الربيع العربي، هناك وعي – وبالتحديد في رام الله – لأهمية الإصغاء إلى التغذية الراجعة حول البرنامج من المواطنين، ولكن ليوماً هذا، لا توجد أي مبادرات لإشراك المستفيدين من البرنامج في عمليات المتابعة والتقييم، ولم يذكر أي من المستجيبين أنهم شاركوا في أي مسح أو تقييم لبرنامج التحويلات النقدية، وبشكل عام كان هناك رضا عن مشاركتهم في هذه الدراسة، وقد أشار العديد من المستفيدين في كل من رفح وبيت لاهيا عن رضاهم عن فرصة التعبير عن آرائهم وتجاربهم وتمنوا أن يستمروا بإعطاء التغذية الراجعة وبطريقه ممنهجة.

ونوه العديد منهم إلى رغبتهم في المشاركة أكثر في مستويات البرنامج: في المتابعة، والتقييم، وإعطاء التغذية الراجعة، وكذلك المساهمة في تقدير الأهلية للبرنامج والاستهداف، وقد اقترح بعض المستفيدين تشكيل لجنة مستقلة تضم أعضاء من المجتمع ومن المستفيدين للقيام بهذه المهام وبالتالي تعزيز المشاركة والمساءلة.

وكما تم شرحه في الجزء 6، أن تشكيل لجنة الحماية الاجتماعية كان جزءاً من تصميم البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية، ليكمل هدف البحث الموضوعي من خلال المعادلة الحسابية، ولكن هذا لم ينفذ في غزة، ويجب أن يبقى تشكيل هذه اللجان على سلم أولويات وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تشارك هذه اللجان في الاستهداف، والتحقق ومتابعة برنامج التحويلات النقدية، خاصة في ضوء "الإدارة عن بعد" للبرنامج في غزة، ولتكمّل البحث الموضوعي من خلال المعادلة الحسابية في رام الله، وفي نفس الوقت، يجب وضع الضوابط لتخفيف احتمالية المحسوبية، وقد قامت مؤسسات غير حكومية في غزة مثل مؤسسة الإسكان للتعاونيين بتشكيل لجان مشابهة، (كما هو مبين في المربع 8)، ويمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية أن تستفيد من تجاربهم.

المربع 8 : وحدات المستفيدين

توفر مؤسسة الإسكان التعاوني الإعانات الغذائية إلى غير اللاجئين في غزة بالتركيز على الأسر التي تعيلها النساء، والأسر بعدد كبير من الإناث وكبار السن، ولم يتسنّ لمؤسسة الإسكان التعاوني تشكيل لجان محلية جديدة حيث طلبت سلطة الأمر الواقع أن تقوم مؤسسة الإسكان التعاوني بالتعامل فقط مع لجان البلدة – بأعضاء معينة من حماس، وبوجود سياسة "عدم الاتصال مع هذه اللجان، فقد قررت مؤسسة الإسكان التعاوني أن تشكل ما يسمى بـ وحدات مساعدة المستفيدين في

الأحياء، حيث تعمل مؤسسة لإسكان التعاوني، وتشمل عضوية هذه الوحدات قياديون في المجتمع وأشخاص معروفون، نصف العضوية من النساء المسؤولات عن نشاطات عديدة بما فيها: استقبال الشكاوى من المستفيدين، الزيارات المنزلية، توزيع قسائم غذائية والتحقق من حالة المتقدم بالطلب والمستفيدين الحاليين.

9.2 مسؤوليات المواطنين

يناقش هذا الجزء الأخير آراء المستفيدين حول شروط البرنامج بالنظر إلى جانب المسؤولية في معادلة المساءلة.

رأى المستفيدون أن لا تكون أي اشتراطات مرتبطة بالبرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية، ووضعوا جميعاً قيمة عالية على قدرتهم في أخذ قراراتهم المستقل حول كيفية استخدام مبلغ التحويل النقدي، ووضع احتياجاتهم ضمن الأولويات كما يرونها.

تم ذكر عدد من الدورات التدريبية وزيادة الوعي لدى الأسر التي تعيلها النساء بما فيها: التدريب في الإدارة، وضع الأولويات بشكل أفضل بخصوص المصروفات البيتية، وإدارة مبلغ التحويلات النقدية، والصحة بشكل عام، والإسعاف الأولي، - خاصة في ظل الصراع المستمر، والعنف والمهددات، وتدريبات في مهارات التربية الأسرية- خاصة حول إدارة العلاقات ما بين الفتية والفتيات، وذكرت العديد من الأسر التي تعيلها النساء أنها تقدر فرص للتحدث عن مشاكلهم مع الباحثين الاجتماعيين خلال الزيارات المنزلية، ويستمعون للنصائح والمقترحات التي يقدمها الباحثون الاجتماعيون حول المواضيع المذكورة أعلاه وكذلك المشورة بشكل عام.

وبشكل عام، ركزت مناقشات العمل الميداني على حقوق المستفيدين المدنية بما له علاقة ببرنامج التحويلات النقدية، وكذلك الانتهاكات في حقوق أخرى نتيجة للحالة السياسية والحصار المستمر، وبشكل مشابه كان هناك ذكر من الرجال والنساء كفقدان الكرامة، وفي نفس الوقت، كان هناك ضعف في الإشارة إلى مسؤوليات المواطنين، أو ما يمكن للمستفيدين أن يقوموا به من أجل تحسين أوضاعهم ودخلهم، حيث اقتصر على رغبة من قبل بعض المستفيدين بالعمل إذا ما توفرت فرص للعمل. وهذا ليس بالمفاجئ في ظل الأزمة السياسية والإنسانية التي تعيشها غزة منذ سنوات، والقلق الواضح حول ارتفاع الاعتمادية على المعونات الاجتماعية والإغاثية للسكان، واستشف من خلال النقاشات التسليم بالأمر الواقع، (وكما هو مذكور في الجزء 7)، أشار العديد من المستجيبين إلى "الصبر" كاستراتيجية في التحمل بدلاً من المحاولة - بقدر المستطاع في ضوء المعوقات والفرص المحدودة - ليتفاعلوا بنشاط أكثر مع أوضاعهم، ومن المهم التطرق لهذا إذا تم تضمين زيادة الوعي والاتصال والتواصل الهادف إلى تغيير السلوك في البرنامج، كما هو الحال في برامج التحويلات النقدية في مناطق أخرى.

10 توصيات سياسية وبرامجية / غزة

تؤثر مجموعة واسعة من العوامل ذات العلاقة بالهيكلية، والاقتصاد السياسي، وعوامل أخرى من مستويين: وطني ومحلي على موارد وقدرات الأفراد والأسر الفقيرة والضعيفة في غزة (أنظر الشكل 2، الجزء 2). أما الذين يعانون من الفقر المزمن أولئك الأكثر تأثراً، والذين تزداد أعدادهم باستمرار، فإن التغيير السياسي وخاصة في تخفيف القيود على الحركة والتنقل، وإعادة إحياء الاقتصاد ووجود حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني - هو في نهاية المطاف الطريق الرئيس المؤدي إلى نتائج تنمية

أفضل، وتنمية مستدامة (هيكلي وبراكينج 2005: 851) أما اليوم فقدرة معظم سكان غزة على اتخاذ قرارات حيوية استراتيجية، والعيش حياة متنامية تبقى محدودة ومقيدة بسبب السياسات غير التنموية، إن تقييد الحركة والعنف المتكرر وإنعدام الأمن والتي هي الأسباب الرئيسية لركود اقتصادي متزايد، وفرص عمل مقيدة للغاية، وتضاؤل في الموارد والممتلكات وقاعدة المهارات وازدياد في أمراض الصحة النفسية – الاجتماعية .

بالإضافة لهذه العوامل فإن الأسر التي تعيلها الإناث، والتي ركز عليها هذا البحث النوعي تواجه تحديات عميقة ومتجذرة بالنوع الاجتماعي والأعراف والتوقعات في كل جانب من جوانب حياتهن، ويتم منع العديد منهن من ممارسة حقهن في التنقل بحرية، واختيار الزوج، واختيار عمل بدون مقابل خارج البيت، وأخذ أفضل الخيارات الحياتية لهن ولأطفالهن.

وبشكل عام، فقد أظهرت النتائج التي توصلنا إليها أن البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، يعتبر عنصراً هاماً للتكيف من قبل المستفيدين من البرنامج، خاصة النساء اللواتي يُعلن أسرهن، حيث يعتبر البرنامج المصدر الأساسي في دعمهن، وكما ناقشنا سابقاً، إن هنالك أيضاً عدد من السمات الهامة في تصميم البرنامج لمعالجة الفقر والضعف وتشمل : الدمج الناجح لبرنامجين سابقين للتحويل النقدي والتي كانت في بعض الأحيان تسبب الإزدواجية، ودمجها في برنامج وطني واحد تحت مظلة سياسة وطنية للحماية الاجتماعية، وتطوير سجل موحد / قاعدة بيانات محوسبة لجميع المستفيدين يمكن المشاركة به على جميع المستويات وعبر المؤسسات ، وإنشاء آلية استهداف تركز على الفقر أظهرت مستوى جيد من إدراج الفقراء، وشديدي الفقر، وتوأمة التحويلات النقدية مع أشكال أخرى من المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك المعونة الغذائية والإعفاء من رسوم الخدمات الأساسية، وتغطية التأمين الصحي، كل هذه سمات في البرنامج تتطلع إليها دول نامية أخرى تتعامل مع برامج التحويلات النقدية وتمثل بنية صلبة للحماية الاجتماعية.

وقد أظهر بحثنا الذي شارك فيه مجموعة من المستفيدين وغير المستفيدين من البرنامج، عدداً من المجالات التي يمكن من خلالها تعزيز البرنامج وذلك للحد من أخطاء الإدماج والإقصاء، ومعالجة وفاعلية أكبر للأبعاد المتعددة للفقر والتهميش، وتحسين استخدام الموارد البشرية المشاركة في تنفيذ البرنامج، وتقوية مشاركة المجتمع في صنع القرار في البرنامج خاصة فيما يتعلق في الحكم على البرنامج والمساءلة والمتابعة، والتقييم، وعلى هذه الخلفية، فقد طورنا جدولاً يتضمن توصيات سياسية وبرامجية مبنية على الأدلة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والشركاء في مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية، والتي يعتقد أن بمقدورها عمل الكثير لتحقيق أقصى قدر من التأثير في البرنامج ليس فقط في معالجة الفقر والتهميش على مستوى الفرد والأسرة، بل أيضاً في تعزيز الترابط الاجتماعي والعلاقات ما بين الدولة والمواطنين (انظر الجدول 7 أدناه)، وقد حصرنا توصياتنا في ستمجالات رئيسة مقسمة إلى المكاسب السريعة، والإجراءات على المدى القصير والبعيد، وحيث يقتضى الأمر، مدعمة بأمثلة من أفضل الممارسات الدولية والمدرجة بشكل تفصيلي أكثر في (الملحق رقم 6). ووضعنا عمداً توصيات مشتركة ما بين قطاع غزة والضفة الغربية في تقريرنا البحث حيث أن البرنامج قيد البحث هو برنامج وطني، وقمنا بتبسيط الضوء على الاختلافات والتحديات عند الحاجة (انظر الملحق 7 للاختلافات الرئيسية)، وبشكل عام يجب التأكيد على ضرورة إشراك صانعي القرار في غزة، وكذلك منفذي البرنامج في أي نقاشات أو قرارات ذات علاقة بالإصلاح، لتعزيز الملكية المشتركة للمبادرات الجديدة الداخلية أو المرتبطة بالبرنامج.

وأخيراً ينبغي أن يكون أي حوار سياساتي حول هذه القضايا مضطرباً على متابعة وتقييم برامج أخرى، والأخذ بالاعتبار أهمية الموارد والجودة ونجاعة التكلفة.

جدول 7 : توصيات سياساتية وبرامجية مدعمة بالأدلة لوزارة الشؤون الاجتماعية والشركاء في مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية

مجال التدخل	المكاسب السريعة	إجراءات قصيرة المدى	إجراءات طويلة المدى
1. الاستهداف، جمع المعلومات وعمليات التوزيع النقدي			
استكمال نهج الاستهداف باستخدام المعادلة بتقييمات نوعية تراعي سياق الظروف الموضوعية الخاصة	اعطاء وزناً محدداً لتقييم الباحثين الاجتماعيين، أو مجموعة الحماية الاجتماعية (مثلاً 30%)، علماً بأن معادلة التقييم غير معصومة من الخطأ وهي قيد التقييم والتطوير		
تأكد من أن المرأة المسمية كمستفيدة من التحويل النقدي هي المرأة التي تعيل الأسرة	مراجعة المعادلة للتأكد من تسمية المستفيد باسم المرأة التي ترأس الأسرة لتعزيز قدر من الاستقلال الاقتصادي وتعزيز قدرات صنع القرار داخل الأسرة		
تأكد من أن المعادلة المستخدمة في تقييم طلبات المتقدمين للمساعدات النقدية ملائمة للسياق الموضوعي	مراجعة وتحديث وحدات المعادلة لتغطي خصائص الفقر في غزة، ولضمان تقدير أكثر دقة ومصادقية لحالة الأسرة		
ضمان وجود كادر من جامعي المعلومات لوزارة الشؤون الاجتماعية لتمكين الباحثين الاجتماعيين الميدانيين للقيام بدورهم المهني بما في ذلك استهداف نشط للأكثر تهمة، وكذلك التقليل من الاحتراق الوظيفي بسبب الأعباء الكبيرة		نظراً لحاجة المعادلة إلى البيانات الموثوقة يعتد بها، وعدد الحالات التي يتابعها الباحثون الاجتماعيون أيضاً كبيرة فإن إدخال كادر جديد من جامعي البيانات في وزارة الشؤون الاجتماعية (على سبيل المثال خريجين جدد) من شأنه أن يفسح المزيد من الوقت للباحثين الاجتماعيين لتنفيذ الزيارات المنزلية بتواتر أكثر، ومعالجة أوجه التهميش الاجتماعي والنفسي والوصول بشكل استباقي للناس الأكثر تهمة، والمعرضون للخطر، والذين من الممكن أن يتم استقصاؤهم باستخدام المعادلة، ويمكن تطوير هذا الكادر من الخريجين الجدد كمدخل لهم في المهنة	تطوير روابط منتظمة مع الجامعات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال العلوم الانسانية وحقوق الإنسان ومنظمات التنمية لدعم برامج التدريب والوصول إلى المجتمع
إنشاء وتقوية وتوسيع دور لجان الحماية الاجتماعية	تقوية وتوسيع إشراك لجان مشتركة بين مؤسسات الحماية الاجتماعية (مثلاً من		مع مرور الوقت، يجب تزويد لجان الحماية الاجتماعية بمعلومات محدثة عن

السياسات ذات العلاقة، والبرامج والاستراتيجيات التي تمكنهم من أن يكونوا نشيطين وفاعلين بشكل أكبر بشأن حوكمة البرنامج، ويمكن للجان ان تصبح قنوات للشكاوي من قبل الذين يتعذر عليهم الوصول إلى المكاتب المحلية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نيابة عنهم.		خلال تحديد وزن شفاف لتقييمهم للحالة الأسرية)، وتوسيع دور اللجنة ليشمل إضافة إلى اهتمامات الاستهداف قضايا ذات علاقة بالرضا عن البرنامج والفرص والتناغم مع برامج مجتمع أخرى، ويجب أن يصاحب هذا الدور الجديد توجيهات واضحة حول المسؤوليات، ومسح دقيق لأعضاء اللجنة للتقليل من مخاطر الوساطة والمحابة، وعلى اللجنة أن تقدم توصياتها بشكل جماعي، وليس فردي للتقليل من التحيز الفردي أو السياسي، ويمكن للضوابط مثل تدوير العضوية والأدوار القيادية أن تقلل من المخاطر	
		هنالك حاجة في غزة إلى مزيد من الجهود لفهم كيفية إنشاء اللجان المشتركة بين مؤسسات الحماية الاجتماعية أو أجسام مماثلة. وبالإستناد إلى تجارب آخرون من مقدمي العون (انظر مؤسسة الإسكان التعاونية مثلاً في الجزء الأول من تقرير غزة) استكشاف كيف يمكن إشراكهم في النشاطات الأساسية بما فيها الاستهداف وقضايا ذات علاقة بالرضا عن البرنامج والفرص للتأزر مع برامج مجتمعية أخرى	
مأسسة المسح الوطني للفقر والتهميش على مستوى المناطق. تعزيز نظام تنسيق وطني يشرك جميع ذوي العلاقة بأدوار وصلاحيات محددة .	تسهيل الوصول إلى البرنامج من قبل الأسر المؤهلة والمدرجة حالياً على قائمة الانتظار، توفير للأسر غير المؤهلة (بحسب المعادلة)، اشكال بديلة من المساعدة الاجتماعية على المدى القصير مع توفير التوجيه نحو استراتيجيات للخروج من الفقر بالإستناد الى الدروس المستفادة من (Chile's Puente التي		اتخاذ خطوات للحد من أخطاء الإدراج في سياق يتسم بشح الموارد

	توفر دعماً للأسر يتماشى مع الأهداف المتفق عليها والتي وضعتها الأسرة		
تسريع وقت المعاملة وتسهيل إجراءات التوثيق	توفير معلومات واضحة عن الوقت اللازم لتجهيز الوثائق وتسريع الوقت الذي تستلزمه العملية وتوضيح الخطوات التي يمكن ان يتخذها المتقدمين بالطلبات إذا تم تجاوز الوقت المحدد. تبسيط اجراءات تقديم الوثائق الداعمة (شهادات الالتحاق بالمدارس ، شهادات الطلاق وما إلى ذلك والتنسيق مع الوزارات المعنية ومؤسسات أخرى (مثلاً وزارة التربية والتعليم ، والمحاكم .. الخ).		
2. مبلغ التحويل ، تواتره، والاستدامة المالية			
مجال التدخل	المكاسب السريعة	إجراءات قصيرة المدى	إجراءات طويلة المدى
توفير دفعات تأخذ بالإعتبار مؤشر التضخم ليتسّن للأسر التكيف مع التكلفة المعيشية		نظراً لسياق التقلبات الاقتصادية، توفير نظام دفعات مدعوم من الشركاء في مجال التنمية يجب أن يأخذ بعين الإعتبار مؤشر التضخم ويساعد الأسر للتكيف مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات	
زيادة تواتر التحويلات النقدية		نظراً لهشاشة الوضع الاقتصادي للعديد من الأسر المشاركة أنظر في إمكانية تحويل الدفعات كل شهرين على الأقل بدل من كل ثلاثة أشهر	
النظر في خيارات لإعادة تخصيص الموارد في إطار موازنة السلطة الفلسطينية بما في ذلك بنود اجتماعية أخرى أقل تركيزاً على الفقراء		نظراً لتركيز برنامج التحويلات النقدية على الفقراء والأدلة القوية التي تشير إلى وصوله إلى المستهدفين من البرنامج ، يجب القيام بتنفيذ مسح لجميع نفقات الحماية الاجتماعية والنظر في إعادة توزيع التمويل الإضافي إلى برنامج التحويلات النقدية	

3- بناء القدرات			
مجال التدخل	المكاسب السريعة	إجراءات قصيرة المدى	إجراءات طويلة المدى
الاستثمار في بناء قدرات الباحثين الاجتماعيين المشاركين في البرنامج	توفير التدريب بأسرع وقت ممكن ليتسنى للباحثين الاجتماعيين فهم نقاط القوة والضعف للمعادلة المستخدمة في تقييم الطلبات ودورهم في النظام الجديد حتى يتمكنوا من التواصل بشكل أفضل مع المستفيدين من البرنامج وآخرين. وسيساعد هذا في زيادة تدفق المعلومات بين المستوى الوطني و على مستوى المناطق	الحفاظ على برنامج تدريب منتظم	تطوير سياسة تنمية الموارد البشرية بنظام يضمن النزاهة والحوافز التي تكافئ العمل الجاد والأداء العالي للباحثين الاجتماعيين والموظفين
		حيث أن الوضع في غزة هو "الادارة عن بعد"، فلا بد من بذل جهود إضافية لدعم الباحثين الاجتماعيين ومعالجة التحديات التي من المحتمل ان يواجهونها هم والمستفيدين في البرنامج. للتغلب على تعقيدات التمويل وتنفيذ التدريب الباحثين الاجتماعيين في غزة، النظر في امكانية الإستعانة بطرف ثالث لتنفيذ التدريب . النظر في تطبيق اجراءات ادارية مثل نظام الزمالة لزيادة الدعم بين الباحثين الاجتماعيين ومعالجة مشاعر العزلة. وضع حوافز واجراءات نظم المتابعة لتحسين كفاءة الباحثين الاجتماعيين ودعم تطورهم المهني، ومعالجة الشكاوى والمظالم وتعزيز الدافعية. انشاء وتطوير الروابط ما بين وكالة الغوث / الاونروا والباحثين الاجتماعيين	توسيع مساحات المشورة في مكاتب مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية ليشعر المواطنون بمزيد من الثقة للمشاركة بمعلوماتهم الشخصية والسرية من أجل التغلب على المستويات العالية من السرية والخوف والوصمة

	في وزارة الشؤون الاجتماعية لتعزيز التعلم عبر المؤسسات (ايضاً من خلال التدريب والتوجيه في مكان العمل) ، وتبادل الخبرات والمهارات العامة وبناء القدرات . ينبغي أن يتوفر وحدات تدريب بناء القدرات في: مجال المساواة بين الجنسين ، والعنف داخل الأسرة ، وتوفير الخدمات النفسية والاجتماعية من قبل خبراء في هذه المجالات حتى تتم معالجة الجزء المتداخل والخاص بالفقر والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل		
تطوير تغذية راجعة محوسبة لمتابعة انجازات الأداء على الصعيدين الوطني والمديريات والذي من الممكن استخدامه في صنع القرار المنهج على الصعيدين وبالإستناد الى امثله عن الممارسات الجيدة (وحدة التقييم المركزية كوفينال – المكسيك)	تطوير قدرات العاملين في الوزارة وعلى مستوى المحافظة في المتابعة والتقييم لتعزيز ثقافة متابعة وتقييم قوية مستندة إلى اهداف البرنامج ومؤشراته وتركز على المؤشرات ذات العلاقة -عدم المساواة داخل البيت بما فيها عدم المساواة في النوع الاجتماعي -حتى يتم شمل نقاط الضعف والمخاطر التي تواجه النساء غير المتزوجات، والأرامل والمطلقات .		
	توفير نظام الحوافز ذات الصلة بحيث تتم مكافأة الباحثين الاجتماعيين لتطورهم المهني وخبراتهم المتراكمة، تشجيع التخصص في الأدوار مثلاً حول حماية الطفل، العنف القائم على النوع الاجتماعي، ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من اضطرابات في الصحة النفسية .		
تطوير موارد عبر الإنترنت للباحثين	استثمار في اليات الدعم والتدريب		

			للباحثين الاجتماعيين والتي تساعدهم في التعامل مع مستويات عالية من الإجهاد والإحترق الوظيفي وتساعدهم أيضاً في تحسين العمل الجماعي، والاتصال والمشورة ومهارات المناصرة، ينبغي النظر في تطوير ارشادات أو بروتوكولات مكتوبة وواضحة كجزء من هذا الدعم	الاجتماعيين في البرنامج تمكنهم من تقديم الدعم المتبادل وتبادل المعلومات والخبرات
استثمار في رفع مستوى الوعي عن البرنامج وتعزيز التأزر عبر المؤسسات الحكومية الأخرى.	ادخال برنامج الوصول للمؤسسات والإدارات ذات الصلة والوزارات (مثل العمل والصحة والطاقة وشؤون المرأة والشؤون الدينية) لزيادة الوعي حول البرنامج وطريقته في استهداف الفقراء والفرص لإقامة الروابط والتأزر مع البرنامج. ويجب ان تشمل هذه المبادرة مشاركة في قاعدة البيانات مع ارشادات قانونية واضحة لحماية البيانات وكذلك ضمان الجودة وذلك لتعزيز التنسيق والتقليل من الإزدواجية في الموارد		تطوير برنامج تعليمي في البلديات ولدى شركاء حكوميين وغير حكوميين باستخدام التكنولوجيا لتقديم الطلبات والشكاوى ومساحة للأسئلة والاستفسارات. وقد يوفر هذا بديلاً مهماً عن تقديم الطلب وجهاً لوجه (ضروري أيضاً)، وسيسهل الوصول الى البرنامج من قبل ذوي القيود المفروضة على حركتهم او الذين يخشون الوصمة الاجتماعية من الحضور الى مكاتب وزارة الشؤون الإجتماعية .	
4. توعية المواطنين				
مجال التدخل	المكاسب السريعة	إجراءات قصيرة المدى	إجراءات طويلة المدى	
استثمار في الاتصال وزيادة وعي المستفيدين والمجتمع بشكل عام الأوسع حول البرنامج	تطوير مواد للإتصال (مثلاً معلومات ومطبوعات تذاع في الراديو والتلفزيون). توفير المعلومات للمستفيدين حول الأسباب الكامنة وراء اصلاحات البرنامج بما في ذلك الخاصة بالحد من المحسوبية والمحابة، وكذلك التغييرات المصاحبة او المبالغ المقررة. أيضاً، توفير معلومات واضحة وبوقتها لغير المؤهلين حول أسباب استبعادهم وتوفير لهم إرشادات لهم عن مصادر دعم بديلة (مثلاً من خلال منشورات عن برامج وخدمات مكملة)		توفير مننديات منتظمة لمناقشة المستفيدين وتبادل المعلومات وأخذ آراء المشاركين والتغذية الراجعة عن البرنامج	

		توفير أنشطة توعوية منتظمة عن برنامج التحويلات النقدية وبرامج أخرى مكلمة بحيث يمكن الوصول الى الناس الأشد فقراً، خاصة في المناطق النائية والمجتمعات المهمشة. ادخال مفاهيم حقوق ومسؤوليات المواطنين، وكذلك زيادة الوعي حول الحقوق والإحتياجات الخاصة للفئات المهمشة والمهددة كالذين يعانون من الإعاقة أو مصابين بأمراض نفسية.	
استخدام البنك كمصدر للتفاعل ما بين المجتمع ومنفذي البرنامج	القيام بوضع زاوية/ ركن للمعلومات في البنوك أيام صرف التحويلات، يعمل به عامل إجتماعي من وزارة الشؤون الإجتماعية حيث يمكن للمستفيدين الحصول على المعلومات عن الدعم المتوفر من وكالات أخرى او منظمات غير حكومية تهدف الى معالجة نقاط الضعف والتهميش المتنوع	الربط ما بين توزيع البنك للنقد مع منظمات ومؤسسات أخرى يمكنها ان تساعد في تقديم خدمات وبرامج مكلمة (مثلاً التوظيف ، مشاريع مدرة للدخل) وانظر في وضع مذكرات تفاهم رسمية لمأسسة هذه العلاقات	
زيادة عدد فروع البنوك في غزة ليتمكن المستفيدين من الوصول الى والحصول على التمويل والحد من الإكتظاظ والطاير	ضمانتوفر إجراءات وافية مع تخطيط وتنسيق مسبق (ما بين وزارة الشؤونالإجتماعية وبنك فلسطين وبنوك أخرى)لتنقليل الاضطرابات في غزة خلال الفترة الإنتقالية المخطط لها من كشف الصرف الى الودائع المصرفية		
توصيل معلومات عن البرنامج وقصص النجاح من خلال الإذاعة – الراديو ووسائل الإعلام المطبوعة	يمكن للفرقات الإذاعية- الراديو المنتظمة أن توفر معلومات عن البرنامج يسهل الإطلاع عليها وأيضاً تشجع المناهج المبتكرة والمبدعة للحد من الفقر والتهميش عن طريق قصص نجاح المستفيدين، ويمكن أن ترسل معلومات مماثلة عن طريق رسالة إخبارية مطبوعة توزع في أيام الدفع ويمكن الحصول عليها من مكاتب مديريات	ينبغي أن يشاركالخريجون منالبرنامج فيأنواع مختلفة منالتدريب ويكونوا بمثابة قدوةلتحفيز ومساعدة الآخرين للخروج من البرنامج(وهذا هو، في حد ذاته، كافي للناسللخروجوكذلك إمتنانلدورهم كمواطنين مسؤولينعلى المستوى الوطني).	

	وزارة الشؤون الاجتماعية		
			5. الحوكمة في البرنامج
إجراءات طويلة المدى	إجراءات قصيرة المدى	المكاسب السريعة	مجال التدخل
بناء نظام حوكمة ومساءلة ليرشد عمليات التدقيق ويضبط عمل جميع من لهم علاقة في استهداف الناس المؤهلة للاستفادة من البرنامج. دعم اللامركزية في صنع القرار بالبرنامج يؤخذ بشكل لامركزي، بينما يقوم المستوى المركزي بمتابعة التنفيذ ويوفر ضمان الجودة على مستوى المديرية ويمكن أن ينظر للحماية الاجتماعية كمدخل لهذه الإصلاحات، بالإستناد الى امثلة عن الممارسات الجيدة من مبادرة (Bolsa Familia) البرازيلية للتمويل النقدي وبرنامج التأمين الصحي الإجتماعي في تشيلي .		زيادة مستوى مشاركة المستفيدين في صنع القرار وحوكمة البرنامج من خلال الإلتقاء والمناقشة كل 3 أشهر حيث يناقش الناس نواحي وتحديات البرنامج المختلفة واعطاء التوصيات حول التوجيهات المستقبلية. ولهذا أهمية بالغة في تقوية الشعور بملكية البرنامج وتمكين البدء بذلك على نطاق تجريبي ضيق وتوسيعه لاحقاً.	تطوير إطار عمل لحوكمة البرنامج (ادارة البرنامج) يشمل لا مركزية أكبر ومشاركة أكبر للمواطنين
القيام بمراجعات دورية للشكاوى التي تم استلامها وتلك التي تمت معالجتها. واستخدام ما تتوصل اليه في تقوية البرنامج. وصل المعلومات عن التحسينات في البرنامج للمستفيدين كل 6 أشهر. ربط النظام المحوسب مع جميع الدوائر ذات العلاقة في وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أقصى قدر من استخدام الموارد البشرية وتحسين فعالية عمليات الإستجابة للشكاوى/المظالم.		تعيين باحث اجتماعي واحد للتعامل مع كل الشكاوى في كل مديرية. توفير معلومات واضحة حول الإطار الزمني للتعامل مع الشكاوى. زيادة الموارد المخصصة للتعامل مع الشكاوى بما في ذلك على الصعيد الوطني وتوفير الموارد اللازمة لإجراءات محوسبة مرتبطة مع قاعدة البيانات المركزية للتحويلات النقدية.	تعزيز اجراءات الشكاوى والتظلم
تقديم التغذية الراجعة سنوياً عن الإقتراحات وكيفية معالجتها من خلال النشرات / الرسائل الإخبارية التي وزعت مع الدفعات.		ادخال قنوات تغذية راجعة مهمة عن البرنامج بما فيها صندوق إقتراحات في كل مكاتب المديرية والبنوك، وكذلك بطاقات التقييم / الإقتراحات التي يمكن ان يرسلها الناس مجاناً، وتشمل مساحة	ادخال قنوات للتغذية الراجعة من قبل المواطنين

		تسمح للمستفيدين بإعطاء تغذية راجعة حول أداء العامل الاجتماعي.	
ادخال عملية التدقيق الاجتماعي السنوي في البرنامج بالاستناد الى الممارسات الجيدة من البرنامج الهندي الوطني لضمان العمالة في الأرياف (NREGS)	القيام بمأسسة عمل مجموعة بورية لمناقشة تجارب ومقترحات تحسين البرنامج حيث يتم تيسير نقاش المجموعة من قبل طرف ثالث مستقل لتوفير فرصة من التفاعل وجهاً لوجه وتقوية الشعور بالمسائلة البرامجية واستجابة الحكومة		
		التأكد من عقد لقاءات منتظمة لتبادل المعلومات والتعلم وتطوير قائمة معلومات مشتركة حتى يتم المشاركة بالخطط والتقييمات المنتهية وبالتالي التكامل الى أبعد الحدود . التأكد من إشراك ذوي العلاقة الأساسيين بهذه المعلومات . مواصلة تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، بما في ذلك حول بناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين وبين وزارة الشؤون الاجتماعية والأونروا	تعزيز التنسيق ما بين الشركاء في مجال التنمية والمؤسسات الدولية غير الحكومية خاصة فيما يتعلق بتصميم ومتابعة وتقييم البرنامج والتعلم
		تعزيز التنسيق والتواصل بين وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله ووزارة الشؤون الاجتماعية في غزة خاصة فيما يتعلق بالاستهداف. مراجعة ما تم تقديمه في الآونة الأخيرة من شروط استباقية لتقديم الطلب لبرنامج التحويلات النقدية، ونظام ترقية ومكافآت الباحثين الاجتماعيين وغيرهم من الموظفين وإجراء النقاش حول كيفية إعادة على الأقل بعض القوى العاملة المتواجدة حالياً في بيوتهم	
6. تطوير حزم مخصصة للمساعدة الاجتماعية / الخدمات الاجتماعية لتقييم فعالية البرنامج وكفاءته			
إجراءات طويلة المدى	إجراءات قصيرة المدى	المكاسب السريعة	مجال التدخل
تطوير قاعدة بيانات محوسبة ومحدثة		إجراءات مسح على مستوى المناطق	أجراء مسوحات للمناطق لحصر ما

هو متوفر من خدمات عامة وخاصة ومن خلال المنظمات غير الحكومية والتي تهدف الى معالجة العديد من نقاط الضعف	لتحديد للخدمات التي تقدمها الهيئات العامة والمنظمات الخاصة والمنظمات الدينية الساعية/ الهادفة للحد من الفقر والضعف بهدف تحديد الثغرات الرئيسية. نشر النتائج لجميع مقدمي الخدمات من أجل تعزيز التحويلات وتعزيز الروابط وأوجه التآزر	عن هذه الخدمات ومشاركتها مع الآخرين وعلى نطاق واسع تطوير مزيج شامل متداخل من برامج المساعدات والذي يجمع ما بين النقدية، والعينية ومكونات بناء القدرات.
تعزيز التحويلات في اعراف النوع الاجتماعي، والأدوار والتوقعات من أجل تعزيز مساهمة برنامج التحويلات النقدية لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتي تفاقم معاناة الناس من الفقر	ينبغي للشركاء في مجال التنمية إجراء تدقيق النوع الاجتماعي لبرنامج التحويلات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل تقييم مساهمته في معالجة عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين الفتيات والنساء	ينبغي على الحكومة وشركاء التنمية تعزيز الروابط مع برامج وخدمات تمكين المرأة (مثلاً البرامج المدرة للدخل، والقروض الصغيرة، والمساعدة القانونية، حماية الضعف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات الصحة الإنجابية) من أجل تقديم مسارات محتملة ومستدامة للخروج من الفقر والتهمة
	تعزيز الصلات مع برامج التمكين الاقتصادي للمرأة بما في ذلك مبادرات مثل برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً (DEEP ¹⁸) وكذلك توفير خدمات رعاية الأطفال بتكلفة معقولة للأمهات بأطفال صغار	دعم تطوير الخدمات الحكومية المدعومة لرعاية الأطفال والتي تشغل كمشاريع صغيرة من قبل النساء المحليات (وفقاً لنموذج استانساس المكسيكي) لتسهيل دخول المرأة الى سوق العمل المأجور وأيضاً لخلق فرص عمل للنساء
	دعم تطوير التدريب المهني خاصة البرامج التي يتم تطويرها جنباً الى جنب مع إجراء تقييم واقعي لإحتياجات سوق العمل من أجل توفير خيارات للنساء للخروج من المساعدة الاجتماعية. عندما يكون المستفيدين هم من كبار السن او من المصابين بأمراض مزمنة،	

¹⁸ برنامج يمكن العائلات المحرومة اقتصادياً هو برنامج تجريبي بدأ عام 2007 ويتمويل من بنك التنمية الإسلامي وينفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني وبالتشارك مع السلطة الوطنية الفلسطينية . وينفذ البرنامج من خلال منظمات غير حكومية وبسيطة ومؤسسات التمويل الصغير لتوفير حزمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية لتحقيق احتياجات 12.000 أسرة فقيرة وشديدة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويتم تحقيق هذا من خلال مكونين رئيسيين : الأول من خلال تعزيز نشاطات شبكة الحماية الاجتماعية بين الأسر مثلاً في إدارة أعمالهم ، توفير المعرفة حول المشتريات والمبيعات ، احتساب الربح والخسارة . استخدام ادوات التمويل الصغير الإسلامية ، التشبيك مع مبادرات التمويل الصغير بالمشاركة مع البرنامج . أما المكون الثاني فيتضمن تحديد آليات التمويل الصغير الإسلامية التي تحاكي وتحقق احتياجات الأسر الفقيرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /بدون تاريخ) ولقاء مع نواف العطاونة ، مدير البرنامج في تشرين اول (2012).

	يتوجب دعم وتطوير برنامج التدريب المهني المصمم خصيصاً لأبنائهم وبناتهم وأيضاً على أساس مبني على تقييم سوق العمل		
	توفير الدعم القانوني للنساء خاصة فيما يتعلق بالعنف داخل الأسرة، ودعم حضانة الأطفال		
تطوير وحدات الإرشاد داخل وزارة الشؤون الاجتماعية لدعم المستفيدين في زيادة دخلهم والخروج تدريجياً من البرنامج	إجراء مسحاً على الأسر لتقييم الفرص المحتملة المدرة للدخل وتوفير التوجيه والدعم لتقليل الاعتماد على برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية وتعزيز المزيد من الحلول المستدامة للحد من التهميش والمخاطر بين أولئك القادرين على العمل		تطوير سياسة لمتابعة جهود مقدمي طلبات التوظيف لا سيما بين القادرين منهم للتأكد من أنهم استنفذوا الاعتماد على رأس مالهم البشري الخاص بهم
تطوير وتنفيذ خدمات ومساعدات اجتماعية مصممة خصيصاً لذوي الإعاقة والمصابين بأمراض مزمنة	تمييز / تحديد الأسر المؤهلة للتحويل النقدي التي لديها أفراد من الأسرة مصابين بأمراض مزمنة أو إعاقة وتوفير لهم حزمة خاصة من الرعاية والخدمات بما في ذلك المتابعة المنتظمة لتوفر الخدمات الصحية المتخصصة اللازمة والأدوية المطلوبة وقدرة الأشخاص على تحمل تكاليفها. ومن المرجح ان تبقى هذه الفئة من الأشخاص في البرنامج لوقت طويل وبالتالي فإن استراتيجيات الخروج من البرنامج أقل حيوية لهم مقارنة بالعائلات التي تواجه أشكال أخرى من التهميش الاقتصادي		
تطوير وتعزيز خدمات الدعم النفسي والاجتماعي	إنشاء وحدة حول المسح المنتظم للتهميش والمخاطر الأسرية/ المنزلية ليتسنى للعاملين الاجتماعيين الكشف عن الأفراد الذين قد يحتاجون الى هذا الدعم. تعزيز الوعي والروابط مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والغير ربحي ذات		إيجاد كادر من الباحثين الاجتماعيين لدعم الأسر ذات الإحتياجات التي تتجاوز التهميش الاقتصادي (مثل تعاطي المخدرات، والعنف داخل الأسرة، إعتلال الصحة النفسية وما إلى ذلك) ، وتقديم جلسات استشارية أسبوعية لتلك

		العلاقة والتي من الممكن تحويلها من خلال التأمين الصحي والذي هو استحقاق للمستفيدين من وزارة الشؤون الاجتماعية. توظيف شخص متخصص في التعامل مع صدمات الإجهاد وإدمان المخدرات كجزء من النظام ليعمل كحلقة وصل مع مؤسسات شريكة أخرى ليدعم المستفيدين والموظفين في حاجة لمثل هذا الدعم
مع مرور الوقت، يمكن لمراكز المجتمع ان تنفذ دورات تدريب مكمله مثلاً، كيفية إدارة النقد، مهارات التربية الأسرية الصحيحة، الصحة الإنجابية .. الخ وحسب طلب المستفيدين. وينبغي الاستفادة من مبادرات وخبرات دول أخرى في المنطقة (مثل الأردن ومصر وسوريا) لتعميم الفوائد المحتملة من إنشاء مثل هذه المراكز	يمكن لهذه المساحات ان تخدم الوظائف التالية - تسهيل تبادل المعلومات عن برنامج التحويلات النقدية بين العاملين الاجتماعيين وغيرهم من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والمستفيدين. - أن يكون مكان الاجتماع بمثابة منبر، حيث يمكن للسيدات معيلات الأسر واللواتي غالباً ما يشعرن بالعزلة، الالتقاء لمناقشة مشاكلهن و إيجاد الدعم اللازم وتقوية العلاقات الاجتماعية فيما بينهن	انشاء -وبالتعاون مع ودعم من شركاء التنمية -مراكز مجتمعية حيث يمكن للمستفيدين أن يجتمعوا ويتناقشوا من أجل معالجة العزلة الاجتماعية وتعزيز تنمية رأس المال الاجتماعي
	اثر البطالة طويلة الأمد سلباً على العديد من المستفيدين وخاصة النساء فيما يخص إحترام الذات واحترامهن لأنفسهن. وهناك حاجة لفرص لمساعدتهن على زيادة مهارتهن وتواصلهن الاجتماعي وشعورهن بقيمة الذات . وقد يساعد هذا وزارة الشؤون الاجتماعية بالتكيف مع المطالب الهائلة في تنفيذ برنامج واسع النطاق للتحويلات النقدية غير المشروطة التي تستهدف الفقر	توفير فرص للقيام بالعمل التطوعي لدعم أنشطة وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك لتحسين إحساس المواطنين بذاتهم وهويتهم وكذلك القابلية للتوظيف المحتمل على المدى البعيد

المراجع

- ايدا ، وهيئة الأمم – اوئشا (2009) " حصار غزة : ورقة حقائق عن الأطفال والتعليم . هيئة منظمات التنمية الدولية ومكتب هيئة الأمم لتنسيق المساعدات الإنسانية .
(http://www.ochaopt.org/documents/un_ngo_fact_sheet_blockade_figures_2009_07_28_english.pdf).
- أيار ، أوسامجي ، س . (2009) . الشفافية والمساءلة في NREGA : دراسة حالة لاندھرا براديش . ورقة عمل رقم 1 . نيودلهي : مبادرة المسائلة ، مركز البحوث .
(http://www.accountabilityindia.in/sites/default/files/working-paper/31_1244199489.pdf).
- ارنولد ، س . كوني ، ت . وجيرينسلد ، م . (2011) . ورقة أدلة التحويلات النقدية . لندن : دائرة التنمية الدولية قسم السياسات
- باربينتوس ، أ . وهيولم ، د . (2008) . الحماية الاجتماعية للفقراء وأقرب الفقراء : المفاهيم ، السياسات والسياسة . باسينجتوك : بالجريف ماكميلان .
- باربينتوس ، أ . ونيفو . - زارازوا ، م . (2011) . تمويل الحماية الاجتماعية للأطفال في سياقات الأزمات . مراجعة السياسات الإنتمانية 29 (5) : 603-620 .
- باولتس ، ب ز ، مينه نجوبين ، ه . ت . ثي فيونج ، ب ، ت وقام ، ه . ت (2010) . " فقر الأقليات العرقية في فيتنام " . ورقة عمل رقم 169 . مانشستر : مركز بحوث الفقر المزمن .
- بيتران ، ر . ، مونوز ، ر . ، اسكوبار ، ل وفرح ، س ، (2008) . إدارة نظام التأمين الصحي الإلزامي : حالة تشلي ، في و . سافيدوف و ب . جوترت (محررين) . إدارة التأمين الصحي الإلزامي : التعليم من التجارب . واشنطن ، د ، س : البنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار / البنك الدولي .
- كالدرون ، س . (2011) . تأثير توفير رعاية الأطفال في المكسيك ، ستانفورد ، جامعة ستانفورد .
(<http://www.stanford.edu/~gabcal/JobMarketPaper.pdf>).
- مركز البحث والتقييم . (2012) " أثر الرعاية اليومية على عمالة الأمهات وتطوير الطفل في المكسيك . التقرير النهائي لتحليل البيانات .
(http://www.3ieimpact.org/media/filer/2012/10/15/mexico_daycare_evaluation.pdf).
- مركز بحوث الفقر المزمن (2008) . تقرير الفقر المزمن 2009-2008 : الهروب من مصادد الفقر . مانشستر : مركز بحوث الفقر المزمن .
- كريسب ، ج . ، جائر ، ج . ، زيبيرا ، ج . وسامي ، س . (2009) " العيش في المدينة : مراجعة لعمليات المفوض السامي لهيئة الأمم المتحدة للعمل مع اللاجئين العالقين في المناطق الحضرية في الأردن ولبنان وسوريا . جنيف . المفوضه العليا ، خدمات تطوير السياسات والتقييم .
(<http://www.alnap.org/pool/files/4a69ad639.pdf>).
- دائرة التنمية الدولية (2011) . التحويلات النقدية . ورقة أدلة . لندن : قسم السياسات ، وزارة التنمية الدولية .
- دي لا جوارديا ، ف . هـ . هويمان ، أ . ولارانجا ، أ . (2011) . تقييم برنامج سوليداريو التشيلي ، نتائج استخدام فريق تشيلي سوليداريو وقواعد المعلومات الإدارية . استوديس دي اكونوميكا (1) 38 : 129 – 168 .
(http://www.sedi.oas.org/ddse/puente_caribe/documents/The%20Chile%20Puente%20Program_%20A%20Review%20of%20the%20Processes.pdf)

ديفيرو ، س. ، بيني ، س. ، شوبرا ، د. ، كوهلر ، ج. ، رويلن ، ك. ، سباتس – ويلر ، ر. ، وتلنتلو ، د. (2011). حماية اجتماعية لعدالة اجتماعية / IDS يولين 42.6 . برايتون : معهد الدراسات التنموية .

ديفيرو ، س (2010) الحماية الاجتماعية في افريقيا : ماذا بعد ؟ ورقة للنقاش . برايتون ، الولايات المتحدة : معهد الدراسات التنموية ، برنامج الحماية المجتمعية في معهد التنمية ما وراء البحار ، كلية التنمية الدولية في جامعة ايسن انجلترا والبرنامج الإقليمي للجوع والتهميش .

ديفيرو ، سباتس – ويلر ، ر. ، وتلنتلو ، د. (2004). الحماية الاجتماعية لعدالة التحويلية .. IDS ، ورقة عمل رقم 232 ، معهد الدراسات التنموية .

دي اوريو ، ي وزوثن ، م (2011). منافع التعامل وبناء الثقة مع حكومة مترددة : تجربة المراكز المجتمعية للعراقيين في سوريا ، معهد الشرق الأوسط / مؤسسة الدراسات الإستراتيجية .

(http://www.refugeecooperation.org/publications/iraq/pdf/06_iorio.pdf).

ECA ، منظمة العمل الدولية ، الإنكباء واليونسف (2012). الحماية الاجتماعية : اولوية في التنمية ما بعد اجندة هيئة الأمم للتنمية 2015 . المفوضية الاقتصادية لإفريقيا ، منظمة العمل الدولية ، مؤتمر هيئة الأمم للتجارة والتطوير ، دائرة هيئة الأمم للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واليونسف .

المركز الإستشاري للهندسة والإدارة . (2012). مسح لنظام الإستهداف من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في برنامج التحويلات النقدية ، قطاع غزة . اعد من قبل المركز الإستشاري للهندسة والإدارة للبنك الدولي .

فاربنجون ، ج. ، سلاتر ، ر. وهولمز ر (2007). ربط الحماية الاجتماعية والقطاع المنتج . ورقة رقم 28 . لندن ، معهد التنمية ما وراء البحار .

منظمة الأغذية والزراعة ، وبرنامج الغذاء العالمي . مسح الأمن الغذائي ، الضفة الغربية وقطاع غزة . روما .

جولدرنج ، ي. ، هوللا . أ. ، كوزويل . م. و. سرينيفسان . س. (2012) المواطنون وتقديم الخدمات ، تقدير استخدام طرق المسائلة المجتمعية في التنمية البشرية . نشرات البنك الدولي . واشنطن د. س .

جولدرنج . ي. ، بورتر أس. ، ميرفي . ج. ، اليوت س. ن. وزيو كرافنز (2007) ، تقييم مركزية التعلم القيادي : الارتباط مع الأبحاث ، والمعايير المهنية والممارسات الثقافية . جامعة فاندربيلت – مؤسسة والأس .

حكومة التشيلي (2006). برنامج شبلي بوينتو – جسر الهوة ما بين الأسرة والحقوق . سانتياغو

(http://www.sedi.oas.org/ddse/puente_caribe/documents/The%20Chile%20Puente%20Program_%20A%20Review%20of%20the%20Processes.pdf)

حكومة المكسيك (2012) - قياس الفقر متعدد الأبعاد . المجلس الوطني لتقييم التنمية الاجتماعية (كوفينال) .

هاجن – زانكر ، ج. و. هولمز ، ر. (2012) الحماية الاجتماعية في نيجيريا : لندن . معهد التنمية ما وراء البحار ويونسف نيجيريا .

حمامي ، ر. ، وصيام ، أ. (2011) من يجب المرأة في غزة ؟ الضمان الاقتصادي والبحث الحقوقي . القدس : مكتب الأمم المتحدة لتمكين النساء والمساواة بين الجنسين في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

حمامي ، ر. ، ديوي ، س. ، صيام ، أ. ، زيان ، ه. ، وشاج ، ه. ، سويابو ، ي. - واريري ، ي. (2012) نحو المساواة بين الجنسين في الإستجابة الانسانية : التعامل مع احتياجات النساء والرجال في غزة . دليل ارشادي للقطاع الإنساني . صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

هاريز ، س. ، ، منوزا ، ر. ، ستيفارت ، د. وستراند ، بي. (محررون). (2012). اطفال في أزمة : البحث عن سياسة حساسة للطفل . بالجريف ماكميلان : لندن .

هاريز ، س وجونز ، ن . (2011) اثر الأزمات الاقتصادية على رفاه الأطفال . مراجعة سياسات التنمية (5) 29 : 510-526.

هلمكي ، ج وليفيتسكي ، س . (2004) المؤسسات غير الرسمية والسياسة المقارنة : اجندة بحث ، نظرات على السياسة 2 (4) : 725-740 .

هيكى ، س . (2009) سياسة حماية الأفقر : التحرك ما بعد " الآلة ضد السياسة " ؟ الجغرافيا السياسية 483-473 : (8) 28 .

هيكى ، س . (2007) مفهوم سياسة الحماية الاجتماعية في افريقيا ، ورقة عمل 4 مانتشستر : معهد بروكس للفقر في العالم .

هيكى ، س . وبراكج ، س . (2005) استكشاف سياسة الفقر المزمن : من التمثيل الى سياسة العدل ؟ التطوير العالمي 33 (6) : 851-865 .

هولمز ، وجونز ، (2011) لماذا العمق تجاه الحماية الاجتماعية لقضايا النوع الاجتماعي ؟ سياسة النوع الاجتماعي والحماية الاجتماعية . IDS = 52 : 45 (6) 42 .

هولمز ، ر وجونز ، ت (2001) ارجاع " الاجتماعي " الى الحماية الاجتماعية : اطار لفهم الارتباط ما بين الاقتصاد والمخاطر الاجتماعية في خفض الفقر . لندن : معهد ما وراء البحار .

هوفدناك ، أ (2010) الخدمات العامة من خلال حماس في غزة : ثورة اسلامية او ادارة ازمة . التقرير رقم 3(prio) ، اوسلو النزوح ، : معهد ابحاث السلام ، اوسلو

(<http://www.prio.no/Research-and-Publications/Publication/?oid=194490>)

HRW ، (2004) مسح رفح : هدم البيوت واسع النطاق في قطاع غزة نيويورك ، هيومان رايتس واتش .

DMC ، (2008) الأراضي الفلسطينية المحتلة : يستمر التشريد القسري . جنيف مركز متابعة التشريد الداخلي .

منظمة العمل الدولية (2011) وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة . جنيف مكتب العمل الدولي ، مؤتمر العمل الدولي ، الجلسة 100 ، 2011 .

المؤسسات المشتركة " احلام تددت " : استمرار حصار غزة " ، امنستي انترناشيونال الولايات المتحدة ، يرودريك ديلن ، كافود ، تيرى سوليدير ، المساعدات المسيحية ، كنيسة السويد ، كورديد ، دياكونيا ، شبكة حقوق الانسان الأوروبية - الشرق اوسطية ، هانديكاب انترناشيونال ، ICCO ، باكس كريستي ، الفدرالية الدولية لحقوق الانسان ، المساعدة الطبية للفلسطينيين ، مديكو انترناشيونال ، ميرلن ، المساعدات الدنماركية ، المحلي النرويجي للاجئين ، مجلس الكويكرز للشؤون الأوروبية ، اوكسفام انترناشيونال مركز الأبحاث والتأهيل لضحايا التعذيب ، رد بارنا ، انقاذ الطفل - الولايات المتحدة ، تروكير و UCP .

جونز ، ن ، سامويل ، ف ، جربي ، ل . وبرسلر - مارشال ، ي . (2011) اعاده التفكير بالتحولات النقدية لتعزيز صحة الأمهات : ممارسات جيدة من الدول النامية . لندن . معهد التنمية ما وراء البحار .

جونز ، ن. هاريز ، س . وواتسن ، س (2010) الإناث والفقر المزمن : تسريع التغيير التنموي من خلال بناء مؤسسات اجتماعية عادلة . مانتشستر : مركز ابحاث الفقر المزمن .

جونز ، ن. جونز ، ه. ، ستير ، ل . وداتا ، أ . (2009) ، تحسين توقعات الأثر ، انتاجها واستخدامها ورقة عمل 300 . لندن : معهد التنمية ما وراء البحار .

(<http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/4158.pdf>).

كبير ، ن. (2010) هل يمكن ان توفر اهداف الألفية الطريق الى العدالة الإجتماعية ؟ التحدي في مقاطعة اللامساو . برايتون : معهد الدراسات التنموية وصندوق تحقيق اهداف الألفية .

كبير ، ن. ، (2011) . المصادر ، المؤسسات والإنجازات : مراجعات حول قياسات تمكين المرأة . دراسات سيدا رقم 3 في سيساك (محرر) مناقشة تمكين المرأة – النظرية والتطبيق . ستوكهولم : مؤسسة التنمية الدولية السويدية .

لارانجا ، و. ، كونتريراس ، د. و رويز تاجله ، ج (2012) . تقييم أثر تشيلي سولداريو : الدروس ومقترحات السياسات – دورية الدراسات اللاتينية 44 (2) 347 – 372.

ليندريت ، ك ليندر ، أ. ، هويز ، ج . ودي بريبي ، ب . (2007) ، برنامج بولسا فاميليا : تنفيذ التحويلات النقدية المشروطة في واقع لامركزي : ورقة للنقاش رقم 1709 . واشنطن ديس ، البنك الدولي .

http://josiah.berkeley.edu/2008Fall/ARE253/PN3%20Services%20for%20Poor/Brazil_BolsaFamilia.pdf

ماكأليستير ، ك و خليل ، ك . (2009) التشريد الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مجلة التبادل الإنساني ، العدد 44 ، ايلول ، لندن ، شبكة الممارسة الإنسانية (HPN) ..

<http://www.odihpn.org/report.asp?id=3033>

ماركوس ، ر . ، بيريز زيبيتو ، ب . ، كولن ، ي . وجونز ، ن . (2011) . الأطفال والحماية الإجتماعية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا : تمرين مسحي ، ورقة عمل 335 . لندن : معهد التنمية ما وراء البحار .

http://www.unicef.org/socialpolicy/files/wp-335_children_social_protection_mena_FINAL.pdf

ماريوت ، أ . وجودينج ، ك . (2007) الحماية الإجتماعية والإعاقة في الدول النامية . غرب ساكس المملكة المتحدة . سايتسيفرز انترناشيونال .

ماكورد ، أ . (2009) التحويلات النقدية ؛ تحمل التكلفة والإستدامة . لندن : معهد التنمية ما وراء البحار .

وزارة تنمية الأرياف ، حكومة الهند (2012) التدقيق الإجتماعي .

http://nrega.nic.in/circular/So_Audit_I.pdf).

وزارة تنمية الأرياف ، حكومة الهند (2008) النظام الوطني لضمان العمل (2005) . ارشادات عمليه ، النسخة الثالثة ، نيو دلهي ، حكومة الهند .

وزارة الشؤون الإجتماعية (2010) برنامج التحويلات النقدية ، ارشاد سريع للسياسات والإجراءات ، مبادرة من قبل معالي السيدة ماجدة المصري وزيرة الشؤون الإجتماعية – رام الله .

وزارة الشؤون الإجتماعية (2010a) البرنامج الفلسطيني الوطني للحماية الإجتماعية " استراتيجته التحويل النقدي ، رام الله ، فلسطين ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة الشؤون الإجتماعية

وزارة الشؤون الإجتماعية (2010b) ، استراتيجية قطاع الحماية الإجتماعية ، رام الله ، فلسطين . السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة الشؤون الإجتماعية .

وزارة الشؤون الإجتماعية (2011) استراتيجية عمل وزارة الشؤون الإجتماعية ، رام الله ، أيار 2011 ؛ فلسطين .

وزارة الشؤون الإجتماعية (2012) ، البرنامج الوطني للتحويلات النقدية ، تقرير ايلول 2012 . وزارة الشؤون الإجتماعية ، غزة باللغة العربية _ غير منشور .

وزارة الشؤون الاجتماعية (2012a) معايير الإستهاداف . مكتب برنامج اصلاح شبكة الأمان ، تشرين اول 2012 . رام الله ، فلسطين وزارة الشؤون الاجتماعية .

وزارة الشؤون الاجتماعية (2012a) معايير الإستهاداف . مكتب الوزير . قرار رقم 7/2012 . وزارة الشؤون الاجتماعية غزة باللغة العربية – غير منشور .

مولينو ، م . (2007) التغيير والإستمراية في الحماية الاجتماعية في امريكا اللاتينية - امهات في خدمة الدولة . جنيف معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية .

مولينو ، م (2009) . التحويلات النقدية المشروطة ، طريق لتمكين النساء ، ورقة عمل رقم 5 .

<http://www.pathwaysofempowerment.org/PathwaysWP5-website.pdf>

مور ، (2005) . التفكير في فقر الشباب من خلال عدسة الفقر ، والفقر على مدار الحياة والفقر عبر الأجيال . ورقة عمل رقم 57 . مانشستر : مركز ابحاث الفقر المزمن .

ماونفيلد ، ب – (2012) التحويلات النقدية غير المشروطة في غزة : مراجعة خارجية . اوكسفورد : اوكسفام المملكة المتحدة.

منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (2011) . توجهات حول التنمية الدواية 2012: التماسك الاجتماعي في عالم متغير ، نشرات منظمة التنمية والتعاون اقتصادي .

اوكسفام (2011) . نشرة غزة الأسبوعية ، 29 أيار -4 تموز 2011 ، اكسفورد : اوكسفام انترناشيونال .

بانوليانو ، س ز ، مانتوش ، ك .، الهواري ، س ومتكالف ، ف . (2011) . مناهضة الإرهاب والعمل الإنساني : التوترات ، الأثر والمضي قدماً ملخص سياساتي رقم 43 ، مجموعة السياسات الإنسانية . لندن : معهد التنية ما وراء البحار .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) . كتاب الإحصاء الفلسطيني السنوي رقم 11 تشرين ثاني 2010 رام الله فلسطين .

بيرزنييتو . ب . وكومبوس ، / . (2010) . مخاطر النوع الاجتماعي ، الفقر والتهميش في المكسيك : مساهمات برنامج استانسيس إنفانتيليس . لندن معهد التنمية ما وراء البحار .

. (<http://www.odi.org.uk/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/6248.pdf>) .

قلبيو ، ي وبرتولا ، ي . (2011) برنامج قسيمه الضرر في غزة وتدخل rasing الأرانب اوكسفورد – اوكسفام انترناشيونال .

راو ، ف . ووولتون ، م . (2004) الثقافة والعمل العام . ستانفورد كاليفورنيا ، مطبعة جامعة ستانفورد في جونز ، ن وهاربر ، س وواتسون ، س . (2010) الفتيات والفقر المزمن ، تسريع تغيير التطوير من خلال بناء مؤسسات العمل الاجتماعي / مانشستر : مركز ابحاث الفقر المزمن .

رافازي ، س .، ارزا . س .، براونستين ، ي .، كوك ، س وجولنج ، ك . (2012) اثار العولمة على النوع الاجتماعي : العمالة والحماية الاجتماعية . جنيف : معهد الأمم المتحدة للأبحاث التطوير الاجتماعي .

سباتيس –ويلر ، ر . و ويت ، م . (2003) الهجرة والحماية الاجتماعية : ورقة مفاهيم – ورقة عمل ت 2 . برايتون : معهد دراسات التنمية .

مؤسسة انقاذ الطفل (2009) التشريد القصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ورقة تعريف . القدس : مؤسسة انقاذ الطفل المملكة المتحدة .

سلفا ، ج. ، ليفني ، ف. ومورجاني ، م. (2012) الشمل والصلادة : الطريق الى الأمام لشبكات الحماية الإجتماعية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا – لمحة . واشنطن دس : البنك الدولي .

ستاب ،. ، وجبرها رد . (2011) وضع التين والثين معاً ؟ تربية الطفولة المبكرة ، عمل الأمهات وتوسيع خدمات الرعاية في الشيلي والمكسيك . التنمية والتغيير 42 (4) : 1079 – 1107 .

فان اورز ، ج وفودوبيك ، M (2005) تأثير التغييرات في المستحققات على ايجاد العمل : دروس من التجربة السلوفينية . ورقة مناقشة الحماية الإجتماعية رقم 0506 . واشنطن د. س : البنك الدولي .

(<http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/0506.pdf>)

تقرير لفريق الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2012) . غزة في 2020 عام : مكان للعيش ؟ .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010*) كفالة قانونية مبنية على الحقوق كسياسة في التنمية برنامج المهتمات غاندي الوطني في كفالة العمالة في الريف . ورقة للمناقشة . نيو دلهي _ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -الهند

(http://www.undp.org/content/india/en/home/library/poverty/rightsbased_legalguaranteesdevelopmentpolicythe_mahatmagandhina/).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) . داخل غزة اتجاهات : وتصورات سكان غزة بعد عمليات الجيش الإسرائيلي . القدس – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – برنامج دعم الشعب الفلسطيني .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) . تقرير التنمية البشرية : غنى الأمم الحقيقي : الطرق الى التنمية البشرية . نيويورك - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اليونيسف (2012) . نظم الحماية الاجتماعية المتداخلة : تيسير المساواة للأطفال . نيويورك : اليونيسف .

هيئة الأمم المتحدة – أوتشا (2012) . خمس سنوات في الحصار : الأوضاع الإنسانية في قطاع . غزة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

هيئة الأمم المتحدة – أوتشا وبرنامج الغذاء العالمي (2010) . بين الجدار والمكان : اثر القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول الى البر والبحر في قطاع غزة . مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي .

هيئة الأمم المتحدة – أوتشا (2009) . مسجونون : الآثار الإنسانية لعامين من الحصار في قطاع غزة تقرير خاص ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .

الموقع الإلكتروني لوكالة الغوث اسئلة متداولة

(<http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=87>) .

الأونروا (2010) الأراضي الفلسطينية المحتلة المناشدة الطارئة ، (2012) ، هيئة الأمم لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

(<http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Labor-Market-DP/0506.pdf>)

الأونروا (2012) تعداد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2007 ، ورقة معلومات ، الأونروا .

فيراس سوارس ، من . وسيل ، ي (2011) . برامج التحويلات النقدية المشروطة والتمهيش بناء على النوع الاجتماعي : حالات دراسية من البرازيل ، التشيلي ، وكولومبيا . ورقة عمل رقم 69 . البرازيل . مركز السياسات الدولي للنمو الشمولي

(<http://www.ipc-undp.org/pub/IPCWorkingPaper69.pdf>).

البنك الدولي (2012a) مسح الإستهداف في برنامج التحويلات النقدية في الضفة الغربية وغزة . 25 حزيران واشنطن ديس ، البنك الدولي .

البنك الدولي (2012b) الإستراتيجية المرحلية للضفة الغربية وغزة 2012-2014 ، 13 آذار . واشنطن ديس ، البنك الدولي

البنك الدولي (2012c) خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ، الدورية الرعية ، كانون ثاني - آذار 2012 . واشنطن ديس ، البنك الدولي

(<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/1Q2012Review.pdf>).

البنك الدولي (2012a) بطاقة تقارير المواطنين وبطاقة نتيجة المجتمع . واشنطن ديس البنك الدولي .

(<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTSOCIALDEVELOPMENT/EXTPCENG/0,,contentMDK:20507680~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK:410306,00.html>)

البنك الدولي (2012f) بطاقة التقرير الفلسطينية عن الخدمات لصالح الفقراء . واشنطن ديس البنك الدولي

(<http://web.worldbank.org/servlets/ECR?contentMDK=20509283&sitePK=410136>)

البنك الدولي (2011) الضفة الغربية وغزة ، التكيف مع الصراع ، الفقر والشمول في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا . واشنطن ديس البنك الدولي .

البنك الدولي (2010) نقاط التفتيش ، والحواجز : البحث عن سبل المعيشة في الضفة الغربية وغزة ، ابعاد النوع الاجتماعي للإنهيار الاقتصادي واشنطن ديس : البنك الدولي .

البنك الدولي (2018a) تشيلي : نظام الكفالة الصحي واشنطن ديس . البنك الدولي

(<http://siteresources.worldbank.org/INTLACREGTOPPOVANA/Resources/840442-1235414009766/TechnicalNote1Introduction.pdf>)

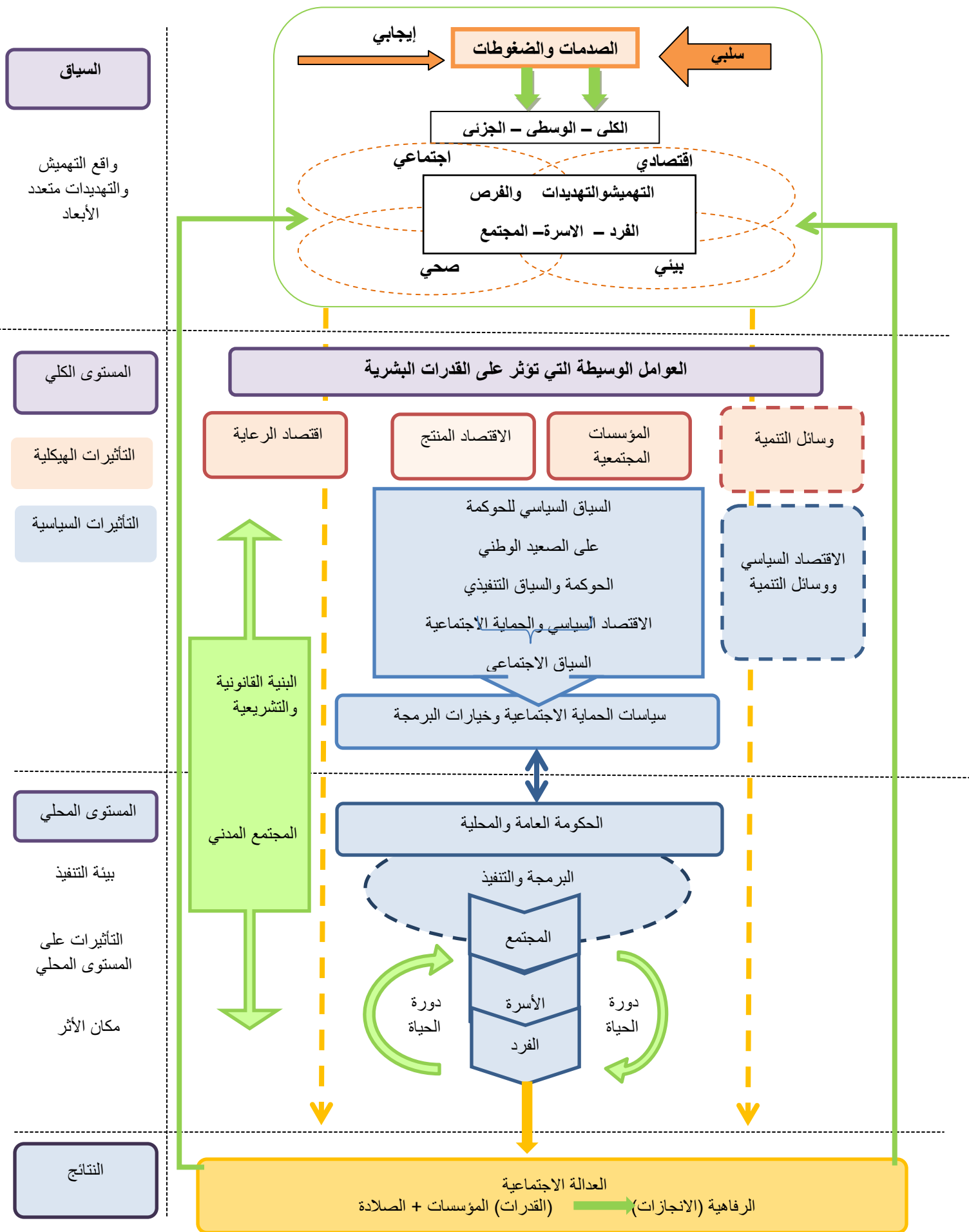
البنك الدولي (2008b) تشيلي : نظام الكفالة الصحي واشنطن ديس . س . البنك الدولي

(<http://siteresources.worldbank.org/EXTSOCIALDEV/Resources/3177394-1168615404141/3328201-1192042053459/Chile.pdf?resourceurlname=Chile.pdf>)

البنك الدولي (2003) دراسة حالة 1- بنجلور الهند : النهج التشاركي في ادارة الموازنة والمصروفات . تقرير التنمية الاجتماعي رقم 70 واشنطن ديس : س البنك الدولي

منظمة الصحة العالمية - مشروع انترا ١ . نظام الخدمات الصحية : تشيلي

(http://www.who.int/ageing/projects/intra/phase_one/alc_intra1_cp_chile.pdf)



ملحق رقم 2 : المنهجية

فريق البحث

تشكل فريق البحث من باحث رئيس من غزة، وباحث دولي ولدى كلاهما معرفة معمقة عن واقع الدراسة وموضوعها، كما تضمن فريق البحث خمسة باحثين محليين: ثلاث نساء ورجلين، اثنان من رفح وواحد من بيت لاهيا، وقد تم اختيار الباحثين المحليين بناء على خلفياتهم، ومعرفتهم المعمقة عن الواقع المحلي، وعلاقاتهم مع المجتمع المحلي، ولدى جميع أعضاء فريق البحث تجربة واسعة في تنفيذ البحث النوعي، وتقييم البرامج في غزة، ويحمل عضوان في الفريق شهادة الكتورة والبقية على مستوى الماجستير.

معالجة البيانات والتحليل

تم تسجيل جميع أدوات البحث بإستثناء لقائين مع شخصين رئيسيين بسبب غياب الموافقة، وتم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. وقام الباحثون المحليون بتعبئة نموذج حول المضامين الهامة، والاقتباسات، وملخص للنقاشات، ونقاط المتابعة بعد الانتهاء من كل جلسة نقاش في الميدان، وتم جمع هذه النماذج وتضمينها في تقرير يومي من قبل الباحث الرئيس ومشاركة الباحث الدولي.

بعد الانتهاء من جمع المعلومات الأولية في أوائل أيلول 2012، شارك فريق البحث في ورشة عمل مدتها يومين ونصف اليوم بقيادة الباحث الدولي في اليوم الأول، والباحث الأساس المحلي في اليوم الثاني (حيث اضطر الباحث الدولي لترك غزة لأسباب أمنية). وقام فريق البحث خلال الورشة بتحليل أولي لنتائج عملهم الميداني، وبالتحديد، تم التركيز على المواضيع الأساسية، نقاط الجدل، الارتباطات والاختلافات ... الخ التي برزت تحت كل موضوع في الدراسة باستخدام التقارير اليومية، التسجيلات الصوتية، محاضر الجلسات والملاحظات العامة للباحثين حيث لخصت في جداول شكلت الخطوة الأولى في التحليل. بعد الخطوة الأولى قام الفريق المحلي بإشراف وإرشادات الباحث المحلي الرئيس في مراجعة كل ما دون لاستخلاص القضايا الأساسية والاقتباسات والملاحظات لكل موضوع في الدراسة، تم جمعها في ورقة أكسل واستخدمت كمرجع أساسي في كتابة التقرير.

ملحق 3: جدول بالمستفيدين وغير المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية للأشخاص الذين تمت مقابلتهم
(باستثناء مقابلات الأشخاص الرئيسيين) حسب المتغيرات الرئيسة

المتغيرات	رقم	%
المكان	بيت لاهيا	67
	رفح	51.9
التوزيع حسب الأداة المستخدمة	نقاس مجموعات بورية	62
	لقاءات معمقة	48.1
	أداوت مجتمعية	74
	تاريخ الحياة	57.4
	حالات دراسية	18.6
	نعم	24
	لا	17.8
الأسر التي ترأسها نساء	نعم	4
	لا	3.1
أقارب الأسرة التي تعيلها النساء (الابن أو البنت)	نعم	4
	لا	3.1
الفئة العمرية	أقل من 35 عاماً	81
	35-45 عاماً	62.8
	أكبر من 45 عاماً	48
النوع الاجتماعي	ذكر	37.2
	أنثى	65.9
مستوى التعليم	أمي	85
	ابتدائي	44
	إعدادي	34
	ثانوي	26.4
	خريج جامعي	36
	متزوج	59
الحالة الاجتماعية	مطلق	23.3
	أرمل/ة	99
	غير متزوج	76.7
	لاجئ	15
حالة اللجوء	لا	10.1
	لا	17.1
الوضع	مستفيد	33
	غير مستفيد	25.6
مدة الاستفادة من البرنامج	أقل من عام	33
	2-5 سنوات	35
	6-10 سنوات	27
	أكثر من 10 سنوات	30.3
	نعم	32
وجود إعاقة في الأسرة	نعم	23
	لا	14.1
	نعم	21
	لا	16.3
	نعم	108
	لا	83.7

ملحق 4 : الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية في شمال غزة ومحافظة رفح من 2004 إلى أيلول 2012 (وزارة الشؤون الاجتماعية)

محافظة رفح	شمال غزة	
2.523	3.758	عدد المستفيدين من البرنامج في 2004
2.712	4.168	عدد المستفيدين من البرنامج في 2005
2.821	4.406	عدد المستفيدين من البرنامج في 2006
2.975	4.653	عدد المستفيدين من البرنامج في 2007
3.806	5.880	عدد المستفيدين من البرنامج في 2008
4.784	6.474	عدد المستفيدين من البرنامج في 2009
4.685	6.286	عدد المستفيدين من البرنامج في 2010
6.897	9.411	عدد المستفيدين من البرنامج في 2011
7.408	9.913	عدد المستفيدين من البرنامج في 2012
8.937	11.858	المجموع الكلي للمتقدمين بالطلبات
7.408	9.913	المجموع الكلي للمستفيدين
2.222	4.600	المجموع الكلي للمستفيدين من المساعدات الغذائية
4.225	5.400	المجموع الكلي للمستفيدين من المساعدات الطبية
5.827	7.819	المجموع الكلي للمستفيدين من المساعدات الاتحاد الأوروبي
434	859	المجموع الكلي للمستفيدين من المساعدة من البنك الدولي
1.147	1.235	المجموع الكلي للمستفيدين من وزارة الشؤون الاجتماعية
1.056	1.397	المجموع الكلي للمستفيدين مع وجود شخص ذو إعاقة بالأسرة
3.231	3.959	المجموع الكلي للمستفيدين من المساعدة للأسر التي تعيلها النساء
5.776	6.139	المجموع الكلي للاجئين المسجلين لدى الاونروا
1.750	2.700	المجموع الكلي لعدد المتقدمين المؤهلين في قائمة الانتظار
611	1.219	المجموع الكلي للطلبات المرفوضة
274	344	المجموع الكلي لوضع المستفيدين، قدموا لسحب المساعدة
90	107	عدد الأشخاص الذين تركوا البرنامج لأسباب أخرى (قرار من وزارة المالية أو بسبب الوفاة)

ملحق 5 : مؤشرات مختارة من محافظتي شمال غزة ورفح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012)

المؤشرات	محافظه شمال غزة	محافظه رفح	قطاع غزة
المساحة بالكيلومتر المربع	61	64	365
مجموع السكان في منتصف 2012	322.126	202.777	1.644293
الكثافة السكانية في كل كم2 في 2012	5.281	3.168	4.504
نسبة اللاجئين من السكان	%69	%87.3	%66
متوسط العمر عند الزواج	19.1	20.2	19.1
نسبة الأمية	%5.4	%5.4	%4.5
معدل حجم الأسرة	6.7	5.6	6.3
حالات الزواج المسجلة	3.126	1.946	
حالات الطلاق المسجلة	526	322	
عدد المدارس الابتدائية والثانوية	118	79	
معدل الطلبة في كل صف	37.4	37.45	
عدد المنشآت الصحية	35	20	
معدل الكثافة السكانية	1.9	1.8	
المشاركة في القوى العاملة	%37.9	%39.9	%38.4
اجمالي معدل البطالة	%28.5	%33.0	%28.0
معدل البطالة للإناث	%43.1	46.9	%44.0
مشاركة النساء في القوى العاملة	%11.3	%16.4	%12.1
المقتنيات الزراعية (حيوانات، نباتات ومختلطة 2010)	4.807	3.529	20.402
معدل الفقر في 2010	%34.6	%34.6	%38.0
فجوة الفقر	%7.8	%7.8	%10.3
الفقر الشديد	%2.7	%2.4	%3.9
الفقر العميق	%16.1	%17.0	%23.0
الأراضي الزراعية كم2 2008	14.3	17.4	
نسبة الأراضي الزراعية كم2 في 2008	%21	%20.8	%20.6
قيمة الإنتاج الزراعي ب \$1.000	33.010	66.418	

الملحق 6 : أمثلة عن الممارسات الجيدة لتكميل التوصيات السياساتية والبرامجية

1. تشيلي بونتو : توفير المساعدة المصممة للأسرة لدعم استراتيجية الخروج من البرنامج.

مبادرة التضامن التشيلي والتي انطلقت في عام 2002، توفر حماية مجتمعية لأفقر الأسر في الدولة من خلال ثلاث مكونات برامجية تشمل: ضمان إعانة نقدية، الوصول إلى برنامج توعية وتحت مظلة بونتو ، الدعم النفسي والقسيمة المالية . وصمم البرنامج لينفذ على مدار سنتين كنقطة دخول إلى نظام سوليادارو (التضامن) يقوم خلالها الباحثين الاجتماعيين بمساعدة كل أسره مستفيدة بتحسين أوضاعها المعيشية ليتبعها خروجهم / تخرجهم لخدمات سولياداريو الأساسية. ولجزء من تصميم البرنامج، توفر بونتو دعم قوي إلى كل أسرة في وضع أهدافها وغاياتها من المشاركة في البرنامج. ومن خلال الإسترشاد ب 53 معيار لتوحيه الحياة تتراوح من الصحة، والتعليم، والعلاقات الأسرية، وحالة المسكن، والعمالة والدخل -ينسق أفراد العائلة بشكل حثيث مع الباحثين الاجتماعيين من خلال عمليه تفاوض ليحددوا أفضل الوسائل للوصول إلى أهدافهم نسبة إلى متطلبات أسرهم الأساسية. وتشجع خطط العمل المصممة تبعاً لواقع الأسرة التحفيز والمعرفة البرامجية للأسرة بجانب التحسينات المباشرة لنوعية الحياة. وكانت النتائج إيجابية: تم تسجيل 107.672 فرداً في العام 2005 في البرنامج 332 منطقة من أصل 341 منطقة في تشيلي وب 32% من الأسر التي أنهت مشاركتها في تمام 2004 وقد حققت جميعها 53 هدف حياتي.

اقتبس من سوارس وسيلفا، ديلاغوارديا وآخرون، 2011، لانجا وآخرون، 2012، وحكومة تشيلي 2006 .

2. كونيغال مكسيكو: مؤسسة الشفافية والمساءلة من خلال وحدة التغذية الراجعة والتقييم، على المستويين الوطني والمحلي .

بذلت حكومة المكسيك جهود كبيرة لضمان الإلتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في تقييم الأثر مع إنشاء المجلس الوطني لتقييم تطوير السياسة الاجتماعية (كونيغال)، وهو جسم أوكلت له مهمة متابعة وتقييم أثر برامج التطوير الاجتماعي المتعدده في المكسيك. وعلى البرامج الاجتماعية الكبيرة، ومن منطلق تعزيز إتخاذ القرار الممنهج ، إن توفر تقييمات منظمة للأثر كجزء من إشراف كونيغال، وعلى جهة تنفيذ البرنامج أن تنشر النتائج على موقع الشبكة للمؤسسة، وأن تقوم بالرد رسمياً على نتائج التقييم، وتوفير خطة عمل تحاكي النتائج، وتشجع هذه العملية ملكية نتائج التقييم بين المؤسسات المنفذة، وتعطي مساحة لربط النتائج مع الواقع، وتبين الخطوات الإرشادية بشكل نشط وتخفف من بعض التوترات التقليدية التي تنتج عن توصيات تقييمية من أعلى إلى أسفل، وقد تمت ملاحظة أثر كونيغال في تشجيع ثقافة التقييم في المكسيك على مستويات حكومية عديدة : مثلاً في ترحيب الرئيس كالدرون لنتائج تقييم الأثر كجزء من تصميم برنامج جديد في الغذاء المكمل وفي استخدام بيانات التقييم من قبل المحافظين المؤثرين لإظهار فعاليه مشروع إسكان جديد .

اقتبس من: البنك الدولي، 2008 a، حكومة المكسيك ، 2012 وجونز وآخرون ، 2009) .

3. بولسا فاميليا / البرازيل: اللامركزية الناجحة لاتخاذ القرار على المستوى المحلي إلى جانب ضمان الجودة في تنفيذ البرنامج .

يعتبر برنامج بولسا فاميليا / البرازيل أكبر برنامج تحويل نقدي مشروط في العالم النامي حيث وصل الى 12.5 مليون أسرة فقيرة في العام 2009، ويوفر البرنامج تحويل نقدي مشروط يتراوح بين 7 إلى 45 دولار شهرياً وبشروط ذات علاقة بالتعليم، والالتزام بالتطعيمات، ومتابعة الوزن ورعاية النساء ما قبل وما بعد الحمل، وخلافاً للعديد من برامج التحويلات النقدية التي تركز على المركزية في التنفيذ، فإن برنامج بولسا فاميليا معروف في اللامركزية المبدعة في فن البرمجه، بينما يتم وضع الأهداف على مستوى الدولة، تكون كل محافظة وبلدية مسؤولة عن التنفيذ تحت مفهوم، نموذج "الإدارة بالمشاركة" الذي يؤكد على التداخل ما بين القطاعات، وتكامل السياسات على المستويات الحكومية، ومن مهام البلديات، تسجيل العائلات في سجل مركزي واحد وضمان الإلتزام بالشروط .

ويساعدهم في هذه المهام آلية تعرف بفهرس الإدارة اللامركزية، الذي يوفر السبل لتطبيق ضمان الجودة من المستوى الوطني بالاعتماد على أربع مناحي أساسية للجودة في تنفيذ برنامج بولسا فاميليا، وتحدد نتيجة فهرس الإدارة المركزية درجة المحفزات المالية على الأداء، وعلى شكل تغطية للمصاريف الإدارية التي سيتم الحصول عليها من الحكومة الفدرالية كل شهر، ويتميز فهرس الإدارة اللامركزية ببساطته ويعتمد على بيانات مركزية شفافة يمكن توفيرها بسهولة للبلديات.

اقتبسمن: لندرت وآخرون ، 2007 وسوارس وسيلفيا ، 2010.

4. فوناسا تشيلي: برنامج تأمين صحي إبداعي يشجع اللامركزية في إتخاذ القرار على المستوى المحلي مع آليات ضمان الجودة.

هناك نظامان للتأمين الصحي في تشيلي وبخياز لتغطية الخدمات من خلال تأمين صحي خاص أو تأمين صحي عام يستهدف الفقراء وذوي الدخل المتدني، وتشرف وزارة الصحة التشيلية على البرنامجين، حيث توفر خدمات القطاع الخاص من قبل النظام الوطني للخدمات الصحية، ويتميز النظامان بدرجة عالية من اللامركزية نتيجة لعملية إصلاح شامله للقطاع الصحي قامت بها الحكومة التشيلية في العام 1981 نقلت صلاحية الرعاية الصحية الأولية من المستوى الوطني إلى مستوى البلديات، وتم تشجيع اللامركزية بشكل أكبر ما بعد 1990 من خلال اسناد صلاحيات مباشرة الى السكرتيريات الوزارية المناطقية ولمهام إدارية محددة، بينما حولت الصلاحيات والمصادر للتخطيط، والإدارة وصنع القرار من الحكومة إلى المستوى المحلي وبشكل مباشر إلى المستشفيات، ودعمت هذه العملية من خلال مجموعة في ورشات العمل من المناطق المختلفة حول اللامركزية، استخدمت آليات المشاركة لتعزيز ملكية الإصلاحات على المستويين المركزي والمحلي. أما اليوم، فوناسا مسؤولة عن التمويل وتوفير التأمين الصحي للمستفيدين بينما تقوم وزارة الصحة بمتابعة العمليات ووضع السياسات، والمعايير، وخطط الأداء العامة.

اقتبس من البنك الدولي، b، 2008 ، منظمة الصحة العالمية ، وبتران وآخرون ، 2008 .

5. مجنر جز / الهند: إدخال التدقيق الاجتماعي السنوي لتشجيع الشفافية، والمسؤولية والمشاركة العامة في برامج الحماية الاجتماعية.

يعتبر برنامج المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة في الأرياف في الهند أكبر برنامج حماية اجتماعية بضمانة قانونية ويعتمد على العاملين في العالم وبأكثر من 54 مليون أسرة مستفيدة في العام 2011.

وتكمن قوة برنامج مجنر جز للأعمال العامة في الالتزام القوي لأسسه في الشفافية والمساءلة والمشاركة وبالتأكيد على التدقيق الاجتماعي كآلية أساسية في تشجيع الوعي العام ومتابعة تنفيذ البرنامج وفرص التحسن وتعديل الأخطاء، وينفذ التدقيق الاجتماعي إلى جانب التدقيق المادي والمالي على الأقل كل ستة أشهر من خلال المجموعات القروية ومستخدمي البرنامج وبمساعدة من مؤسسات المجتمع المدني، ويشمل التدقيق الاجتماعي عدة مراحل تبدأ بجمع الأدلة عن طريق التفاعل مع المشاركين في البرنامج، والتحقق من المحاور ولقاءات مع المسؤولين المحليين، وتتطلب تعليمات البرنامج أن تتوفر تقارير مفصلة على جميع مستويات الحكومة، تتعلق بمدخلات وعمليات ومخرجات البرنامج ، وتوفير كل هذه المعلومات على لوحات جدران المكاتب المحلية للمراجعة من قبل عامة الناس. ويقوي التدقيق الاجتماعي العلاقة ما بين الدولة والمواطنين، ويمكن التدقيق الاجتماعي الناس من تحدي الفساد في توفير الدعم من خلال البرنامج، إضافة إلى ذلك، فإن مشاركة الناس تقوي العمل الديمقراطي، وتشجع مواطنين واعيين ولديهم مسؤولية مدنية وينشطون في القضايا المحلية.

استنبط من الحكومة الهندية، وزارة التطوير الريفي، 2008 : حكومة الهند ، وزارة التطوير الريفي، 2012 : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2012 وأيار وسمجي ، 2009 .

6. برنامج المكسيك " اتانياس انفانتيلاس بارا ابويار أماديس تراباجدورس": دعم دخول المرأة سوق العمل مدفوع الأجر، وخلق فرص للنساء من خلال خدمات رعاية الأطفال المدعومة من الحكومة.

يعتبر برنامج المكسيك - خدمات رعاية أطفال الأمهات العاملات - أحد أكبر برامج العالم طموحاً، ويوفر رعاية أطفال مدعومه ليسمح بوقت أطول للوالدين من ذوي الدخل المتدني بالانخراط في النشاطات الاقتصادية، حيث نفذت البرنامج الوزارة الفدرالية للتنمية الاجتماعية عام 2007، ووصل عدد الأطفال المستفيدين من البرنامج والذين تتراوح أعمارهم ما بين عام وأربعة أعوام إلى 800.000 طفل في عام 2011، علماً بأنه تتم تغطية الأطفال فوق السنوات الخمسة في برامج ما قبل المدرسة من خلال المدارس الحكومية.

يوفر البرنامج مبلغاً مقطوعاً لمقدمي الرعاية للأطفال، حيث أدى إلى تطوير شبكة من 10.000 خدمة رعاية بيتية خاصة، وقد طور البرنامج في مناخ سياساتي مكسيكي داعم للمساواة بين الجنسين، بالتالي، يتضمن البرنامج العديد من النواحي التي تسهل دخول المرأة سوق العمل، وبالتحديد يستجيب البرنامج لدعوة خطة التنمية الوطنية المكسيكية 2006-2012 لدعم وصول النساء الى سوق العمل من خلال شبكة من مراكز رعاية الأطفال، مع الإنتباه أيضاً إلى الأدوار البيئية والمهمشة لموفري هذه الرعاية، وتعطى النساء المسجلات في البرنامج قسيمة يمكنهم استخدامها لتسجيل أطفالهن في أي موقع رعاية يخترنه، وبالتالي توفير وقت لهن للانخراط في نشاطات مدرة للدخل، ويوفر البرنامج أيضاً وظائف لآلاف النساء المشاركات في إدارة البرنامج، وقد استخدمت أكثر من 5.000 امرأة البرنامج لبدء مراكزهن للرعاية أو الحصول على وظائف أو التدريب للمساعدة.

اقتبس من: كالدرون، 2011؛ CIEE، 2012؛ بيريز نيتو وكولمبوس، 2010؛ وستاب وجير هارد، 2011.

7. إصلاحات تأمين البطالة في سلوفينيا: تعزيز الارتباطات من خلال إصلاحات في تأمين البطالة بالتركيز على متابعة نظم التوظيف.

إعادة سلوفينيا هيكل برنامج تأمين البطالة في العام 1998 بخفض فترة الاستفادة من مخصصات البطالة وبذات الوقت توسيع الخدمات المتوفرة للمستفيدين، وتشير النتائج في أعقاب الإصلاح إلى تحسن واضح في عدد المستفيدين الذين تخرجوا من البرنامج بسبب خفض المساعدة، وبذات الوقت زيادة نسبة توفير العمالة للرجال، وتم إدخال دعم جديد للبرامج النشطة في سوق العمل شملت، إعطاء مكانة للعامل والوصول الى الميزات الإضافية للمشاركين في الأعمال العامة، وزيادة صرف الحكومة على سياسات سوق العمل النشط، إضافة لذلك فإن تطبيق نظام مشدد للمتابعة كشرط للأهلية هو سبب أساسي أدى إلى تطوير البرنامج، وشملت الشروط ضمان المستفيدين الاتصال معهم لعدة ساعات يومياً من قبل الباحثين الاجتماعيين من خلال وحدة تفتيش جديدة داخل مؤسسة العمل الحكومية، ويتابع المفتشون المستفيدين من خلال الإتصال الهاتفي والزيارات المنزلية للتأكد من أنهم عاطلين عن العمل خلال فترة حصولهم على المساعدة، وأنهم ينشطون في البحث عن عمل، وتشمل جهود المتابعة المحسنة توفير وثائق عن كل الذين وجدوا عمل.

اقتبست من فان اورز وفودوبيفك، 2005.

8. المراكز المجتمعية للمفوض السامي لهيئة الأمم المتحدة للاجئين في الأردن ولبنان وسوريا: توفير مساحات للحماية لحصول أعضاء المجتمع بأمان، على الخدمات والمعلومات والدعم والتدريب والفرص للاندماج.

لقد قامت مفوضية اللاجئين حديثاً في توسيع خدماتها للاستجابة إلى احتياجات المساعدة والحماية لآلاف اللاجئين العراقيين الذين يعيشون في المنفى في المدن الأردنية واللبنانية والسورية، ومن الاستجابات المبدعة في تحدي التعامل مع مجموعات كبيرة من اللاجئين المبعثرين في مناطق حضرية واسعة، وتداخل مع السكان المحليين، كان إنشاء مراكز في التجمعات السكانية بكثافة عالية من اللاجئين العراقيين - وتدير المفوضية بالتعاون مع مؤسسات غير

حكومية محلية ودولية العديد من المراكز في عمان، ودمشق، وبيروت، تفتح أبوابها أمام اللاجئين العراقيين وغيرهم من اللاجئين والسكان المحليين، وتهدف المراكز إلى توفير أماكن، حيث يلتقي أعضاء المجتمع ويحصلوا على مجموعة واسعة من الخدمات والتدريب (مثلاً : اللغات، ومساقات تكنولوجيا المعلومات، والتدريب المهني والمكتبات، والمعلومات، والإرشاد والدعم النفسي)، ويمكنهم المشاركة في النشاطات الثقافية، والترفيهية والاجتماعية. وتوفر المراكز "مساحة للحماية" التي تسمح للاجئين بالابتعاد عن أعمالهم وهمومهم اليومية وإعادة جزء من الثقة التي خسرها الكثيرون بسبب تشردهم، وتعزز المراكز التماسك المجتمعي وتساهم في تغيير نظرة المجتمع المضيف عن اللاجئين كمهدد اقتصادي واجتماعي وسياسي.

بين مسح في دمشق في العام 2011 الأثر النفسي الهام على المنتفعين من هذه المراكز، وخاصة الرجال الذي أشاروا إلى الاستفادة من خلال النشاطات، والمساقات في تخفيف حدة التبعات السلبية لتشردهم، وتشمل تغيير النظرة إلى النوع الاجتماعي، والعمل والأدوار المنزلية والتي غالباً ما أدت إلى التوتر، وخسارة التقدير للذات والعنف المنزلي.

اقتبست من: كريس وآخرون، 2009 ودي اوريو وزوثن ، 2011.

9. بطاقات المواطنين والمجتمع: اداتان لتعزيز المشاركة والمساءلة في توفير الخدمات.

تعتبر بطاقات المواطنين أداة في المسح التشاركي توفر تغذية راجعة كمية عن تصورات المنتفعين عن نوعية وأثر الخدمات العامة، ويصاحب استخدام بطاقات المواطنين تغطية إعلامية، ومناصرة من المجتمع المدني، تعتبر بطاقات المواطنين وسيلة لجمع البيانات النوعية في متابعة وتقييم الأداء على المستوى المحلي، وتعتمد على مجموعة شاملة من الآليات وتشمل: التحقيق الاجتماعي، المتابعة المجتمعية، وبطاقات المواطنين، وذلك للتأكيد على المساءلة الاجتماعية والعامة لموفري الخدمات، وتطبق بطاقات المجتمع من خلال استمارة في عملية تستغرق من 3-6 أشهر، بينما فترة تطبيق بطاقات المواطنين أقصر (3-6 أسابيع) تستهدف مستوى المجتمع المحلي، وتعتمد على معلومات تجمع من خلال نقاشات مجموعات بؤرية، ويمكن أن تشمل العمليتين لقاءات ما بين المجتمع وموفري الخدمات لتمكين أعضاء المجتمع، وقد نفذت الطريقتان بنجاح في العديد من البلدان : مثلاً تساعد بطاقة خدمات الفقراء في الفلبين في الوصول إلى الخدمات الأساسية في الصحة، والتعليم الأساسي، والإسكان، والمياه، وخدمات توزيع الأغذية، بينما بطاقة بانجالور في الهند حول الخدمات العامة وسيلة يساهم فيها المواطنون في توفير التغذية الراجعة عن الخدمات الحكومية.

اقتبست من: البنك الدولي ، 2012e والبنك الدولي ، 2012f : والبنك الدولي 2003.

الملحق 7: الاختلافات الرئيسية بين غزة والضفة الغربية، والتي ظهرت خلال دراسة تصورات المستفيدين والمجتمع حول البرنامج الفلسطيني الوطني للتحويلات النقدية

ناحية الاختلاف	غزة	الضفة الغربية
السياق السياسي والاقتصادي	القيود المفروضة من قبل إسرائيل: إجراءات مادية وإدارية للسيطرة على البر، والجو، والبحر تقيد حركة الناس، والبضائع من وإلى قطاع غزة	القيود المفروضة من قبل إسرائيل: إجراءات مادية وإدارية بما فيها نقاط التفقيش العسكرية المغلقة، والمستوطنات والطرق التي تربط المستوطنات، تحد من تحرك الناس والبضائع داخل الضفة الغربية.
تجارب الفقر والتهميش	اقتصاد مخنوق، تدهور مستمر في القطاع الخاص والنشاطات الزراعية. أزمة إنسانية طويلة المدى ازدياد العزلة السياسية والجغرافية نتيجة للحصار والانقسام السياسي بين فتح وحماس وسياسة المانحين الدوليين "عدم الاتصال"	اقتصاد أفضل بالرغم من إعتمادية أكبر على الدعم الدولي مع أزمة مالية مزمنة
	معدلات أعلى من الفقر والبطالة في جميع أرجاء القطاع. يدفع الفقر والبأس وبشكل متزايد، الأولاد والشباب الصغار للانخراط في استراتيجيات معيشية محفوفة بالمخاطر – (مثلاً في صناعة الأنفاق). اعتماداً أعلى على الإغاثة والمعونات الاجتماعية. مؤشرات أسوأ في الصحة والإعاقة. التهميش بسبب الجغرافيا: المناطق الحدودية (رفح بيت لاهيا) معرضة الى عمليات عسكرية إسرائيلية أو اجتياحات واسعة النطاق. التهميش البيئي، تدهور البنية التحتية ومراكز الخدمات الأساسية (مثلاً الكهرباء والصحة والتعليم). التهميش النفسي – الاجتماعي المرتبط بالأثر المتراكم للصراع المتجدد، العزلة المستمرة وارتفاع معدلات الفقر . تصورات واسعة تربط الفقر مع الوضع السياسي وإستمرار الحصار. واقع اجتماعي محافظ أكثر من الضفة مع تبعات محددة على مشاركة النساء في سوق العمل والحركة.	بشكل عام، معدل فقر أقل من غزة مع أن الفلسطينيين الذين يقطنون في المنطقة يتأثرون من جدار الفصل. أيضاً تعاني المناطق البعيدة / المهمشة من معدلات فقر عالية. تواجه المطلقات مثل الأرمال تهمة أكبر مقارنة مع أشكال أخرى من أسر تعيلها النساء، وتواجه الأرمال تهميشاً أكثر مقارنة بالمتزوجات. تواجه الأسر الأكبر سناً التي تعيلها نساء وبها إعاقة وأمراض مزمنة أو أطفال بتحديات في الصحة النفسية، تهميشاً أكثر من الأسر الأصغر سناً. يواجه البدو تهديدات مستمرة لإعادة تسكينهم وهدم مضاربهم وخسارة سبل المعيشة وغياب الدعم المؤسسي ومعدلات أمية عالية (مقارنة مع آخرين في الضفة). أسر بأمراض مزمنة والدين كبار مع مصدر دخل متدنٍ أو غياب مصدر الدخل ومع أطفال مسجلين في المدارس والجامعات. أسر بأطفال مع تحديات عقلية ونفسية.
	كثافة سكانية أكبر خاصة في مخيمات اللاجئين، نسبة عالية من اللاجئين. معدل أكبر في حجم الأسرة.	بعض المخيمات مكتظة ولكن أقل من ذلك في المناطق الحضرية والريفية. أسر كبيرة وأخرى صغيرة الحجم، والحجم الكبير

	مرتبط مع الفقر.	
آليات البرنامج	مضامين مختلفة أو اختلاف في عمل البرنامج. غياب لجان الحماية الاجتماعية عبر المؤسسات. تشكيل لجنة التظلم من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة. أدخلت حديثاً، شروط التسجيل (مثلاً الدخل، وحجم العائلة الكبير). توزيع التحويلات النقدية من خلال قسائم والذهاب إلى البنوك للحصول على المبلغ بدلاً من التحويل مباشرة إلى الحساب البنكي للمستفيد.	
ملائمة الإستهداف	اعتماد كبير على المعادلة الحسابية لتحديد الأهلية وبقاء المستفيد في البرنامج هناك تساؤل حول قدرة المعادلة الحسابية في توفير تقدير ذات اعتمادية عالية لرفاه المستفيدين. لا يتم مراجعة / التحقق من المعلومات (مثلاً من خلال لجان الحماية الاجتماعية) مع تطبيق المعادلة في رام الله. لا تأخذ المعادلة الحسابية بالحسبان خصوصيات الواقع في غزة (مثلاً حجم الأسر الأكبر وقصر المسافات). تعتمد متغيرات المعادلة الحسابية على مسح الإستهلاك للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي مضى عليها الزمن (سيطرة حماس وعملية الرصاص المصبوب حدثان مهمان ما بعد المسح ويمكن انها أثرت على أنماط الاستهلاك).	
تجارب المستفيدين في البرنامج	يتم التعامل بشكل أفضل مع الشكاوى بسبب قدرة وصول المستفيد إلى قنوات الشكاوي، مع أن الناس تشكي من غياب الإجابات. العار الاجتماعي عالية خاصة في المناطق الحضرية أوشبه الحضرية وباقتصاد أفضل مثل رام الله، ويشعر الناس في هذه المناطق بالعار الاجتماعي بشكل أكبر منه في المخيمات الفقر على نطاق واسع ولا ينظر إلى الحصول على معونة على أنه عاراً اجتماعياً	
	أثر إيجابي على العلاقات المجتمعية في الضفة الغربية – " الحافز الذي جعلنا نتكلم " . نقد أقل لبرنامج التحويلات النقدية والذي يعتبر هام ولكن مكمل صغير للمصادر الشحيحة، مما يسمح	اعتبار البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية على أنه شبكة أمان حيوية خاصة فيما يتعلق بالتكاليف الأساسية في التعليم والخدمات الصحية. يعتبر برنامج التحويلات النقدية خاصة بين المستفيدين من اللاجئين، كمسكن وتعويض عن

	استمرار الاحتلال والحصار والوضع السياسي غير المحل	للمستفيدين بحماية كرامتهم. لدى المستفيدين عدد من الانتقادات لعمليات البرنامج . العبء يبقى كبيراً ولا يمكن إدارته.
أوضاع عمل العاملين الاجتماعيين	الباحثون الاجتماعيون لديهم عبء من الحالات أكبر مما هو في الضفة الغربية معنويات الباحثون الاجتماعيون منخفضة، ومستويات ضغط عالية بسبب الإدارة عن بعد، والبعد أيضاً عن العمليات المركزية لصنع القرار. تم توظيف إداريون بكفاءات أقل بعد الانقسام عام 2007 وصول محدود جداً للمعلومات حول بناء القدرات والتدريب حول برنامج التحويلات النقدية وغيرها من النواحي بسبب الانقسامات الداخلية وسياسة "عدم الإتصال".	الشعور بالثقة وبهوية مؤسسية تتبع نظام أكثر استقراراً.
	دعم لوجستي محدود (اتصالات – الهواتف النقالة، الحواسيب، المواصلات)	توفر نشاطات بناء القدرات ولكنها بحاجة إلى ربط مع الإتجاهات الإستراتيجية، وتبقى معتمدة على دعم الممولين .
حاجمية البرنامج	الانقسامات السياسية والجغرافية بين رام الله وغزة وتشكيل وزارة موازية في غزة وبتبعيات هامة على الحوكمة الموارد البشرية (معظم الموارد البشرية السابقة لا تعمل الآن). ضعف التنسيق مع وزارتي الشؤون الاجتماعية في رام الله وغزة، وما بين المؤسسات التي تنفذ المساعدات الاجتماعية بسبب الواقع المسيس. ضعف تدفق المعلومات / الاتصالات على المستويات المختلفة.	عمل روتيني من خلال الباحثين الاجتماعيين بالتركيز على جمع المعلومات وبشكل يتضارب مع دورهم الأساسي في توفير الدعم الاجتماعي والنفسي. ضعف آليات التغذية الراجعة من المراكز الى المناطق والمحافظات. لا يعلم الباحثون الاجتماعيون عن أسباب رفض مقدمي الطلبات.